





سلطة النقد الفلسطينية

2014

2015



.2015

©

.2015

:2014

452 . .

(+ 970) 2-2409920 :

(+ 970) 2-2409922 :

info@pma.ps :

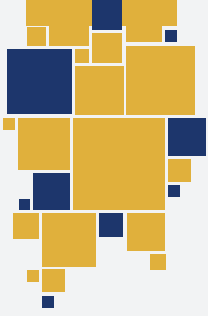
www.pma.ps :



أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي الفلسطيني، وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين.

تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، من خلال إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال توفير جهاز مصرفي ونظام مدفوعات وطني مستقر ومتين وأمن، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية. ولهذه الغايات، تطبق سلطة النقد سياسات فعالة وتوظف مواردها المالية وقدراتها الفنية والتقنية والبشرية.





المحافظ رئيس مجلس الإدارة	الدكتور جهاد خليل الوزير	
نائب المحافظ	الدكتور شحادة حسين	
عضو	السيد إبراهيم برهم	
عضو	الدكتور إسماعيل الزابري	
عضو	الدكتور بشير الرئيس	
عضو	الدكتور طالب صريع	
عضو	الدكتور سمير عبد الله	
عضو	السيد فريد غنام	





يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد



بمهامها ومسؤولياتها، في مجال تأمين المعرفة والمعلومة الموثوقة المبنية على التحليل ومراقبة الأداء، وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي بما يكفل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويسهم في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

يأتي إصدار هذا التقرير في فترة شهدت العديد من التطورات المحلية، والإقليمية، والعالمية. فقد سجل الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً هو الأول منذ العام 2006 نتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف العام 2014، والذي ألحق أضراراً جسيمة في البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية للقطاع، وعمق معاناة القطاع مع استمرار للحصار الذي فرض عليه منذ العام 2006.

ولم يكن الوضع الاقتصادي الإقليمي بأفضل أحواله، فاستمرار الاضطرابات والنزاعات، وخصوصاً في سوريا والعراق واليمن، أدت إلى استمرار الأداء الاقتصادي الضعيف للمنطقة. وعلى الصعيد العالمي، شهد العام 2014 تفاوتاً في نسب النمو، ففي الوقت

الذي نجحت فيه بعض الدول المتقدمة في الخروج من دائرة التباطؤ، تراجعت أخرى لتزيد من المخاوف من العودة إلى الركود الاقتصادي الذي شهده العالم خلال السنوات الماضية.

يتضمن هذا الإصدار من التقرير السنوي أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بأهم التطورات والتغيرات والأفاق المستقبلية في البيئة الاقتصادية الدولية والمحلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي بما فيه تطورات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والقطاع المالي الفلسطيني. ويتسم هذا الإصدار إفراد جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، التي كانت المحرك للتطورات التي شهدتها كافة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر. وأمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم متغيرات عام 2014، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. كما وأعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ  
د. جهاد خليل الوزير



# مجلة س الإدارة

## محافظة سلطة النقد

### رئيس محافظة سلطة النقد

#### المكاتب المستقلة

مكتب  
التعليمات

مكتب  
أخباريات العمل

مكتب  
التحقيق الداخلي

مكتب  
الاستشارات القانونية

#### المجموعة الإدارية

دائرة  
الخدمات العامة

دائرة  
العلاقات العامة  
و الاتصال

مكتب  
المحافظ

دائرة  
التكنولوجيا

دائرة الموارد  
البشرية

الدائرة  
المالية

مكتب الرئيس  
والمسامة

قسم الشؤون  
والمشتريات

قسم  
العلاقات العامة  
والاتصال

وحدة  
إدارة المشاريع

قسم العمليات  
والتحكم

قسم العمليات  
وعلاقات الموظفين

قسم  
المحاسبة المركزية  
والتقارير المالية

قسم  
الموازنة  
والمفاتيح

قسم  
الخدمات الإدارية

قسم  
العلاقات  
والتشويق

وحدة  
إدارة حطة العمل  
الاستراتيجية

قسم الترميمات  
والتطوير

قسم العمليات  
والتدريب  
والتطوير

قسم  
المحاسبة المركزية  
والتقارير المالية

قسم  
الموازنة  
والمفاتيح

قسم  
المح

قسم  
العلاقات  
والتشويق

وحدة  
إدارة المخاطر

قسم  
الدعم الفني

قسم العمليات  
والتدريب  
والتطوير

قسم  
المحاسبة المركزية  
والتقارير المالية

قسم  
الموازنة  
والمفاتيح

قسم  
إدارة المرافق

قسم  
العلاقات  
والتشويق

وحدة  
إدارة المخاطر

قسم  
الدعم الفني

قسم العمليات  
والتدريب  
والتطوير

قسم  
المحاسبة المركزية  
والتقارير المالية

قسم  
الموازنة  
والمفاتيح

#### مجموعة الاستشارات المالية

دائرة  
نظم المجموعات

دائرة  
علاقات الجمهور

دائرة  
الرقابة والتفتيش

قسم  
الدعم والتسيات  
وتطوير النظم

قسم  
أظمة العمليات  
والتقارير

قسم  
رقابة المخاطر  
المحلية

قسم  
العمليات المصرفية  
وخدمات الزبيرة

قسم  
التحليل المالي  
والتقارير

قسم  
رقابة المخاطر  
الوطنية

قسم  
إدارة نظم الدفع

قسم  
معالجة  
المعاملات

قسم  
رقابة المخاطر  
الوطنية

قسم  
إدارة نظم الدفع

قسم  
معالجة  
المعاملات

قسم  
رقابة المخاطر  
الوطنية

قسم  
رقابة مؤسسات  
المرافق المتخصصة

قسم  
معالجة  
المعاملات

قسم  
رقابة المخاطر  
الوطنية

#### مجموعة الاستشارات القانونية

دائرة  
العمليات القانونية

دائرة  
القانون والسياسة  
القانونية

قسم  
إدارة الانظمة  
القانونية

قسم  
التقارير القانونية  
والتقارير المالية

قسم  
إدارة المخاطر

قسم  
المالية العامة

قسم  
عمليات السوق  
المفتوح

قسم  
النقد والمصرفية

قسم  
إدارة المخاطر

قسم  
النقد والمصرفية

قسم  
معالجة  
المعاملات

قسم  
النقد والمصرفية

2014

## سلطة النقد الفلسطينية

### المصارف الوافدة

21	بنك القاهرة عمان	1986
27	البنك العربي	1994
35	بنك الأردن	1994
6	البنك العقاري المصري العربي	1994
5	البنك التجاري الأردني	1994
5	البنك الأهلي الأردني	1995
13	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995
2	البنك الأردني الكويتي	1995
1	بنك الاتحاد	1995
1	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	1998

### المصارف المحلية

54	بنك فلسطين م.ع.م.	1960
7	البنك التجاري الفلسطيني	1994
14	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
27	بنك القدس	1995
12	البنك الإسلامي العربي	1996
19	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997
9	البنك الوطني	2006

### مؤسسات الإقراض المتخصصة

\*

5

### مؤسسات الصيرفة

199

81

2015

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.  
عدد الفروع والمكاتب.

دفع الأداء القوي للدول المتقدمة خلال النصف الثاني من العام 2014 بالاقتصاد العالمي إلى بر الأمان، بعد أن لاحت علامات التراجع في الاقتصادات الكبرى خلال الأشهر الأولى من العام لتندرج بعودة النمو العالمي إلى دائرة التباطؤ، فاستقر النمو العالمي في المحصلة عند 3.4% للعام الثاني على التوالي. إذ تمكنت مجموعة الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة من المضي قدماً في مسيرة التعافي، فتسارع نموها إلى 1.8% في العام 2014، مقارنة مع 1.4% في العام السابق. غير أن النمو القوي والتسارع للاقتصاد الأمريكي وسع من الفجوة بين اقتصادات دول هذه المجموعة، خاصة وأن أداء الغالبية العظمى منها قد جاء دون التوقعات في ضوء استمرار ضعف الطلب المحلي. في حين لم تبارح الدول الصاعدة والنامية دائرة التباطؤ خلال العام، على الرغم من الجهود الحثيثة لإعادة هيكلة اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الصادرات وتحفيز الطلب المحلي. فأنتهى العام 2014 بتباطؤ نمو هذه الدول إلى 4.6%، مقارنة مع 5.0% في العام السابق.

وبالرغم من استقرار النمو العالمي، إلا أن مستويات الأسعار بدأت انزلاقها التدريجي بعد منتصف العام 2014، تبعاً لتراجع ملموس في أسعار السلع الأساسية، وعلى رأسها النفط الخام. فتراجع معدل التضخم العالمي إلى 3.4%، مقابل 3.9% في العام السابق، على خلفية تراجعها في مجموعة الدول الصاعدة والنامية من 5.9% إلى 5.1% بين عامي 2013 و2014، واستقراره في الدول المتقدمة عند 1.4% للعام الثاني على التوالي. في المقابل، شهدت مستويات البطالة اتجاهات أكثر اتساقاً من العام السابق، حيث تراجعت بشكلٍ ملموس في الولايات المتحدة، وكذلك في منطقة اليورو رغم هشاشة النمو فيها، وفي الدول الصاعدة والنامية عموماً.

لقد تسبب تحسن الأداء في الاقتصادات الكبرى، ولا سيما في الأشهر الأخيرة من العام 2014 في خفض المخاطر الاقتصادية المحيطة بالنمو العالمي عموماً، إلا أن التراجع السريع والمستمر في مستويات الأسعار زاد المخاوف من بروز مخاطر انكماشية جديدة، خاصة في الاقتصادات الضعيفة. ومع ذلك، يتوقع أن تشهد الدول المتقدمة معدلات نمو أفضل خلال العام 2015، وخاصةً في منطقة اليورو، بينما يتوقع أن تستمر الدول الصاعدة والنامية في التباطؤ متأثراً بضعف الطلب العام والخسائر التي ستتكبدها الدول المصدرة للنفط على خلفية التراجع الحاد في أسعاره.

وعلى الصعيد الإقليمي، عانى الاقتصاد الإسرائيلي من أكبر تباطؤ خلال خمس سنوات، جرّاء ما خلفته الحرب الأخيرة على غزة من تراجع في القطاع السياحي وضعف عام في نمو الصادرات، فلم يتجاوز النمو 2.7% خلال العام 2014، مقارنةً مع 3.2% في العام 2013. في حين حقق الاقتصاد الأردني مزيداً من التحسن في ظل برنامج الإصلاح الذي ينتهجه الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إلا أن نسبة النمو المتحققة ظلت أقل من المستويات المتفق عليها مع الصندوق، لتصل إلى 3.1% في العام 2014. بينما استقر نمو الاقتصاد المصري عند 2.2% خلال فترة المقارنة.

أما محلياً، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 مزيداً من التحديات التي تسببت بأول انكماش له منذ العام 2006، وبنسبة 0.4%، لتعكس حجم الدمار الذي خلفته الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، وتمخضت عن تراجع حاد في الإنتاج في قطاع غزة، بلغت نسبته 15.2%، مقارنةً مع نمو بلغ 5.6% في العام 2013. فقد دمرت الحرب معظم البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية في القطاع وسط استمرار الحصار وإغلاق المعابر. في المقابل، جاء السلوك الاقتصادي مغايراً في الضفة الغربية، حيث تسارع النمو من 1.0% إلى 5.1% بين عامي 2013 و2014، جرّاء نمو ملحوظ في الاستهلاك والاستثمار وتراجع العجز التجاري خلال فترة المقارنة. وأدى هذا التباين في الأداء بين المنطقتين إلى اتساع الهوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في قطاع غزة حوالي 970.3 دولار، متراجعاً بنسبة 18.0% مقارنةً بالعام السابق، بينما بلغ في الضفة الغربية حوالي 2,265.4 دولار (أكثر من ضعفي مستواه في القطاع)، مرتفعاً عن العام الماضي بنحو 2.3%. في المحصلة، تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين خلال العام 2014 بحوالي 3.3% مقارنةً مع العام 2013، ليصل إلى 1,734.6 دولار.

من ناحيةٍ أخرى، حافظت مستويات الأسعار في فلسطين على نسبة تضخمٍ ثابتة خلال العامين الأخيرين، بلغت 1.7%. على الرغم من تراجع أسعار النفط والغذاء عالمياً. ويأتي ذلك عطفاً على ارتفاع ملحوظ في التضخم في قطاع غزة، من -0.8% في العام 2013 إلى 2.9% في العام 2014، إثر استمرار الحصار، وإغلاق المعابر، وتراجع نشاط اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي)، وانقطاع دخول البضائع في فترة الحرب، الأمر الذي تسبب في شح البضائع وارتفاع أسعارها في نهاية العام. وقد عوض هذا الارتفاع في غزة عن تراجع معدل التضخم في الضفة الغربية من 3.1% عام 2013 إلى 1.2% عام 2014.

في المقابل، لا تزال مستويات البطالة المرتفعة والمتزايدة تشكل أحد أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، والتي استمرت بالارتفاع خلال العام 2014، لتصل إلى 26.9% من إجمالي القوى العاملة مقارنةً مع 23.4% في العام 2013، جرّاء ارتفاع معدلاتها في القطاع من 32.6% إلى 43.9% بين عامي 2013 و2014، مقابل انخفاضها في الضفة الغربية من 18.6% خلال العام 2013 إلى 17.7%

خلال العام 2014. بالرغم من ذلك ارتفع معدل الأجر الاسمي اليومي للعامل الفلسطيني بشكل عام على اختلاف مناطق العمل، إلا أن التباين الواضح في معدلات التضخم خلق حالة من التباين في تطور الأجر الحقيقي للعاملين بين المنطقتين. فعلى مستوى الضفة الغربية، تحسن معدل الأجر اليومي الحقيقي بنحو 0.9% مقارنة مع العام السابق، بينما تآكل الأجر الحقيقي في قطاع غزة بحوالي 1.5% خلال فترة المقارنة. في حين ارتفع الأجر الحقيقي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بحوالي 5.6%.

على صعيد آخر، شهدت المالية العامة زيادة ملحوظة في حجم الإيرادات العامة، خاصة المقاصة والإيرادات غير الضريبية منها، مقابل زيادة بسيطة في النفقات العامة، نتج عنها تراجع ملموس في رصيد العجز الجاري. ومن ناحية أخرى، شهد العام 2014 تراجعاً في حجم المنح والمساعدات الخارجية، وبالرغم من هذا التراجع إلا أن الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات) حقق فائضاً بلغ نحو 414.7 مليون دولار. في المقابل، ارتفعت المتأخرات المتراكمة على الحكومة بحوالي 64.1% بين عامي 2013 و2014 جراء ارتفاع متأخرات الأجور وغير الأجور. أما الدين العام الحكومي (مقوماً بالدولار الأمريكي) فقد تراجع بحوالي 6.7% خلال العام 2014 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,216.8 مليون دولار، وتراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من 19.9% عام 2013 إلى 17.3% مع نهاية العام 2014.

على الصعيد الخارجي، سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2014 عجزاً مقداره 1,386.5 مليون دولار، منخفضاً بحوالي 41.8% عما كان عليه في العام 2013، ومشكلاً نحو 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 11.0% في العام 2013. ويعزى السبب الرئيس لتراجع عجز الحساب الجاري إلى تضاعف التحويلات الجارية إلى حوالي 2,715.4 مليون دولار، مقارنة مع 1,188.5 مليون دولار في العام 2013، إضافة إلى ارتفاع صافي الدخل المحول من الخارج بواقع 19.0%. ليحقق فائضاً مقداره 1,381.3 مليون دولار. يأتي ذلك على الرغم من تزايد العجز في الميزان التجاري إلى 5,483.2 مليون دولار، أو ما نسبته 43.0% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2014، مقارنة مع 37.9% في 2013. بينما حقق الحساب المالي والرأسمالي فائضاً قدره 1,393.6 مليون دولار خلال العام 2014، بانخفاض نسبته 35.0% عن العام 2013، ومشكلاً ما نسبته 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 17.2% في العام السابق. ويعزى السبب الأساسي وراء هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، أهمها تراجع تحويلات المانحين لتمويل المشاريع التطويرية وانخفاض صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع).

وفي سياق آخر، واصلت سلطة النقد مساعيها للحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني في العام 2014، وذلك من خلال إصدار عددٍ من التعليمات الهادفة إلى تنظيم عمل المصارف بما يتلاءم مع متطلبات الاستقرار المالي والمخاطر المحيطة. كما عملت سلطة النقد على مزيد من التدعيم للبنية التحتية للنظام المصرفي، والمحافظة على ثقة العملاء بالجهاز المصرفي، من خلال إنشاء المفتاح الإلكتروني الوطني، وإنشاء نظام البنية التحتية للمفتاح العام، واستكمالها العمل على تنميط الحساب المصرفي الدولي - آيبان، وتطوير المقاصة الآلية، وتطوير نظام معلومات الائتمان، وغيرها من إنجازات نوعية. وانعكست محصلة هذه الإجراءات إيجاباً على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فارتفعت موجودات هذا الجهاز وتحسنت جودتها، ونمت ودائع العملاء، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية مع تراجع في نسبة التعثر، وزادت قدرة هذا الجهاز على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

وفي هذا السياق، تشير المؤشرات المالية للمصارف العاملة في فلسطين إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصارف في نهاية العام 2014 إلى حوالي 11,815.4 مليون دولار، مرتفعةً بنسبة 5.6% مقارنة مع نهاية العام 2013. كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي 9.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2013، لتبلغ حوالي 4,895.1 مليون دولار. وفي ذلك إشارة إلى مزيد من تفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. كما وصل إجمالي الودائع إلى 9,662.7 مليون دولار، متزايدةً بنسبة 5.0% مقارنة بالعام 2013. وارتفع صافي حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنسبة 7.7%، لتصل إلى 1,464.0 مليون دولار.

من ناحية أخرى، واصلت سلطة النقد مسيرة بنائها المؤسسي، وتدعيم رأسماليها بهدف زيادة قدرتها في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها. فقد نمت حقوق ملكية سلطة النقد مع نهاية العام 2014 بنسبة 7.0%، لتصل إلى 100.7 مليون دولار، جراء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 10.6%، وذلك من خلال تحويل الأرباح التي أسفرت عنها نتائج الأعمال التي قامت بها سلطة النقد إلى حساب رأس المال.

flow of goods during the war. Considerable shortages in commodity supply caused significant jumps in prices in the second half of the year. Price trends in the West Bank, however, managed to offset these jumps, as inflation eased in the region from 3.1 percent in 2013 to 1.2 percent in 2014.

The high and rising levels of unemployment, on the other hand, continued to be one of the main challenges to the economy. In 2014, it rose to reach 26.9 percent, compared to 23.4 percent in 2013. A main contributor was an exceptionally expanding rate in Gaza Strip, where unemployment reached 43.9 percent, compared to 32.6 percent in 2013, while the same rate declined in the West Bank from 18.6 percent to 17.7 percent during the same period. This rise in unemployment did not stop nominal daily wages from rising across different regions. Yet contradictory inflation trends have created discrepancies in real wage growth, as while real average daily wage for workers in the West Bank and Israel and the Settlements improved by 0.9 percent and 5.6 percent, respectively, real wages in Gaza declined by 1.5 percent during 2014.

Public finance data for 2014 indicated a notable rise in government revenues, particularly clearance and non-tax revenue, as opposed to a slight rise in government expenditures, which resulted in a sizeable decline in current deficit. On the other hand, and despite a relative fall in foreign aid and grants, the overall balance (after aid and grants) improved, achieving a surplus of over USD 414.7 million. Contrarily, government arrears grew by over 64.1 percent between 2013 and 2014, as both wage and non-wage arrears expanded during the year. However, public debt (in USD) fell by 6.7 percent to USD 2,216.8 million, or 17.3 percent of GDP, as opposed to 19.9 percent of GDP in 2013.

As for the external sector, current account deficit narrowed by over 41.8 percent, reaching USD 1,386.5, or 10.9 percent of GDP, compared to 11.0 percent of GDP in 2013. Several factors contributed to this fall, most notably, a doubling of current transfers to reach USD 2,715.4 million, compared to USD 1,188.5 million in 2013, in addition to a 19.0 percent rise in net income from abroad to around USD 1,381.3 million. Current account conditions improved despite an expanding trade balance deficit, which amounted to USD 5,483.2 million in 2014, or 43.0 percent of GDP, as opposed to 37.9 percent in 2013. Meanwhile, the financial and capital account surplus declined by 35.0 percent to USD 1,393.6 million, or about 10.9 percent of GDP, compared to 17.2 percent in 2014, mainly as a result of a fall in both foreign grants for development projects, and net inflow of other investments (currency and deposits).

On a different note, the PMA continued its relentless efforts to preserve financial stability during the difficult times the economy faced in 2014. The PMA responded to rising risks by issuing several instructions that aimed to ensure a smooth continuity of bank operations in line with stability requirements. It also worked to further foster the financial infrastructure and public confidence in the banking system through a number of projects including: launching the Electronic National Switch, building the infrastructure for the general switch, the continuous work on the International Bank Account Number (IBAN), developing the Electronic Clearance system, developing the Credit Bureau, and numerous other projects. These efforts reflected positively on the financial indicators of the Palestinian banking system in 2014, as assets rose in value and quality, customer deposits grew, direct credit facilities expanded, non-performing loans decreased, and ability to withstand expected and unexpected risks improved.

Data on banks operating in Palestine indicate a rise of 5.6 percent in total assets in 2014, to reach USD 11,815.6 million, as direct credit facilities grew by 9.3 percent to USD 4,895.1 million. This expansion in credit highlights the active role the banking system plays in intermediating funds between surplus and deficit units within the economy in a manner that contributes to economic growth. Customer deposits, on the other hand, reached USD 9,662.7 million, growing by 5.0 percent compared to 2013. Equity rights also rose by 7.7 percent to USD 1,464.0 million.

Meanwhile, the PMA has maintained its institutional building efforts and continued to foster its own capital to withstand surrounding risks. PMA equity rights grew by 7.0 percent in 2014 to reach USD 100.7 million, as a result of a 10.6 percent rise in paid-up capital, mainly due to transferred profits from PMA operations.

## Executive Summary

Despite signs of weak performance in major markets emerging in the year's early months, the global economy has managed to escape a new round of slowdown in 2014. A strong U.S. economy and positive signs of acceleration in a number of developed countries the last quarter of the year have ensured a stable growth rate for the second consecutive year at 3.4 percent. Growth in developed countries as a group accelerated to 1.8 percent in 2014, compared to 1.4 percent in 2013. However, the robust, accelerating expansion in the U.S. has added to disparities in performance within the group, as subdued domestic demand in most developed countries inhibited growth more than previously expected. Meanwhile, Emerging and Developing Countries (EDCs) remained trapped in a cycle of slowdown despite unremitting efforts to restructure the economy, stimulate local demand and reduce dependency on exports in a number of emerging markets. As such, EDCs ended the year with a growth of 4.6 percent, compared to 5.0 percent in 2013.

Despite a relatively stable global economy, general and gradual declines in global prices accelerated in the second half of 2014 on the backdrop of sliding commodity prices, and specifically crude oil. Global inflation slowed to 3.4 percent, compared to 3.9 percent in 2013, mirroring a similar trend in EDCs, where inflation slowed to 5.9 percent, compared to 5.1 percent in 2013. Developing countries, however, maintained a stable rate of inflation for yet another year at 1.4 percent. In contrast, labor market trends seemed more homogenous this year with a general fall in unemployment rates in EDCs, the U.S. and Euro Area alike, despite muted growth in the latter.

It is noteworthy to mention that the promising performance in a number of economies at the end of 2014 has managed to mitigate economic risks on a global scale. Yet the continued fall in prices has spurred concerns about rising deflationary risks, especially in fragile markets. Expectations remain, nonetheless, that developed countries, and especially the Euro Area, will achieve higher rates of growth in 2015, while EDCs will continue to slow down due to sluggish demand and losses incurred to oil-producing countries.

Regionally, the Israeli economy grew to its lowest rate in five years, in the aftermath of Israel's latest aggression on Gaza Strip, as tourism suffered considerably and exports growth remained subdued. Israeli GDP grew by 2.7 percent in 2014, compared to 3.2 percent in 2013. In contrast, activity improved in Jordan in light of an on-going, IMF-sponsored structural adjustment program. This improvement, however, remains below program targets at 3.1 percent. Meanwhile, growth in Egypt settled at 2.2 percent for its second consecutive year.

Locally, latest data portrayed a grim picture for the Palestinian economy in 2014. The economy contracted, for the first time since 2006, by 0.4 percent in the aftermath of Israel's latest aggression on Gaza Strip. Activity in the Strip contracted by 15.2 percent, compared to a growth of 5.6 percent in 2013, after war destroyed most of the region's infrastructure and production facilities, all while the economic siege and border closure continued in 2014. In contrast, economic trends differed considerably in the West Bank, as growth accelerated from 1.0 percent to 5.1 percent between 2013 and 2014, mainly due to expanding consumption and fixed investments, and a narrowing deficit in the region's trade balance. These opposing trends have widened the gap in income levels between the two regions; real GDP per capita did not exceed USD 970.3 in Gaza strip, shrinking by 18.0 percent in 2014, while it grew by 2.3 percent in the West Bank to reach over USD 2,265.4 in 2014, more than double that in Gaza. As a result, real per capita GDP in Palestine contracted by 3.3 percent to USD 1,734.6 during the period of comparison.

During the same period, price levels in Palestine remained relatively stable, growing at 1.7 percent for the second year in a row, despite notable falls in food and oil prices globally. Compensating for that fall was the significant price hikes witnessed in Gaza Strip during the year, especially in the last two quarters of the year. Inflation in Gaza moved from a deflationary trend, contracting by 0.8 percent in 2013, to 2.9 percent inflation in 2014 at the backdrop of a prolonged siege, border closure, destruction of tunnels, and disruption to the

2014-2010

## Main Indicators of Palestinian Economy, 2010-2014

Indicator	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
<b>Output and Prices</b>	<b>(Annual percent change, معدل تغير سنوي)</b>					<b>الإنتاج والأسعار</b>
Real GDP (2004 market prices)	0.4-	2.2	6.3	12.4	8.1	النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004)
Real Per Capita GDP	3.3-	0.8-	3.1	9.1	5.0	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
Inflation rate, Palestine	1.7	1.7	2.8	2.9	3.8	معدلات التضخم، فلسطين
West Bank	1.2	3.1	4.1	3.5	4.2	الضفة الغربية
Gaza Strip	2.9	0.8-	0.5	0.6	1.7	قطاع غزة
<b>Unemployment Rate</b>	<b>(Percent of labor force, كنسبة من القوى العاملة)</b>					<b>معدلات البطالة</b>
Palestine	26.9	23.4	23.0	20.9	23.7	فلسطين
West Bank	17.7	18.6	19.0	17.3	17.2	الضفة الغربية
Gaza Strip	43.9	32.6	31.0	28.7	37.8	قطاع غزة
Broad definition, Palestine	29.7	27.0	26.7	25.8	30.0	حسب التعريف الموسع، فلسطين
West Bank	20.8	22.4	23.0	22.3	23.4	الضفة الغربية
Gaza Strip	46.2	35.7	34.1	33.1	43.7	قطاع غزة
<b>Consumption, Investment and Saving</b>	<b>(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)</b> <b>(Percent of real GDP)</b>					<b>الاستهلاك والاستثمار والادخار</b>
Final Consumption	120.9	113.9	120.6	116.9	119.6	الاستهلاك النهائي
Public	27.4	26.2	27.2	28.0	29.3	عام
Private	93.5	87.7	93.4	88.9	90.3	خاص
Gross Fixed Capital Formation	18.3	22.0	21.6	19.3	22.1	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
Public	7.5	8.4	8.7	9.2	8.2	عام
Private	10.8	13.6	12.9	10.1	13.9	خاص
Domestic Saving	20.9-	13.9-	20.6-	16.9-	19.6-	الادخار المحلي
<b>Public Finance</b>	<b>(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)</b> <b>(Percent of nominal GDP)</b>					<b>المالية العامة</b>
Total Net Revenue and External Aid	31.5	29.5	28.1	30.1	35.7	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
Domestic Revenue (net)	21.9	18.6	19.9	20.8	21.3	الإيرادات المحلية (صافي)
Tax	4.7	4.8	4.3	4.6	5.3	إيرادات ضريبية
Non-tax	2.2	2.0	2.0	2.1	3.0	إيرادات غير ضريبية
Clearance Revenue	16.1	13.6	14.0	14.2	13.9	إيرادات المقاصة
Tax refund (-)	1.1	1.8	0.4	0.1	1.0	رديات ضريبية (-)
Foreign Aid	9.6	10.9	8.3	9.3	14.3	المنح والمساعدات الخارجية
Total Expenditures	28.3	27.4	28.9	31.1	34.8	إجمالي النفقات العامة
Current Expenditures and Net Lending	27.0	26.1	27.0	28.3	33.5	النفقات الجارية وصافي الإقراض
Wage Expenditure	14.9	14.5	13.8	16.0	17.5	نفقات الأجور والرواتب



Indicator	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
Non-Wage Expenditure	9.9	9.8	10.7	10.9	13.0	نفقات غير الأجرور
Net Lending	2.2	1.8	2.5	1.4	3.0	صافي الإقراض
Development Expenditures	1.3	1.3	1.9	2.8	1.3	النفقات التطويرية
Current Balance	5.1-	7.5-	7.1-	7.5-	12.2-	الرصيد الجاري
Overall Balance (Excl. Foreign Aid)	6.4-	8.8-	9.0-	10.3-	13.5-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
Overall Balance (Inc. Foreign Aid)	3.2	2.1	0.8-	1.0-	0.9-	الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)
Government Public Debt	17.3	19.0	22.0	21.1	21.1	الدين العام الحكومي
<b>External Sector</b>	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) (Percent of nominal GDP)					<b>القطاع الخارجي</b>
Exports of Goods and Services	18.0	16.6	16.6	17.2	15.3	الصادرات من السلع والخدمات
Imports of Goods and Services	61.0	54.5	55.9	54.7	59.1	الواردات من السلع والخدمات
Income From Abroad, net	10.8	9.3	7.6	7.2	6.7	صافي الدخل المحوّل من الخارج
Of which: compensation of employees	10.2	9.1	7.3	7.0	6.5	منه: تعويضات العاملين في الخارج
Current transfers, net	21.3	9.5	15.5	10.6	22.3	التحويلات الجارية بدون مقابل
Of which: to public sector	8.7	5.9	5.7	6.8	13.2	منها: للقطاع الحكومي
Current Account	10.9-	19.1-	16.1-	19.8-	14.7-	الحساب الجاري
<b>Monetary Sector</b>	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)					<b>القطاع النقدي</b>
PMA Assets	0.5-	6.7	7.8	11.2-	9.9-	موجودات سلطة النقد
Banks Assets	5.6	11.3	7.7	6.1	8.7	موجودات المصارف
Direct Credit Facilities	9.3	6.7	18.3	23.0	29.2	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
Of which: to the private sector	17.7	11.3	14.0	19.6	28.3	منها: تسهيلات القطاع الخاص
Deposits	7.6	11.0	7.3	2.5	8.0	ودائع العملاء
Of which: from the private sector	6.9	11.1	7.5	4.4	6.8	منها: ودائع القطاع الخاص
Balances Abroad	5.9	16.4	6.6-	5.9-	7.2-	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
Ownership Equity	7.7	8.1	6.2	8.4	13.9	حقوق الملكية
Of which: paid-up capital	5.2	3.7	2.3	8.0	10.9	منها: رأس المال المدفوع
<b>Memorandum Items</b>						<b>بنود تذكيرية</b>
Real GDP (USD Million, 2004 = 100)	7,449.0	7,477.0	7,314.8	6,882.3	6,122.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، (100 = 2004)
Nominal GDP (USD Million)	12,765.8	12,476.0	11,279.4	10,465.4	8,913.1	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
Al-Quds Stock Market Index (point)	511.8	541.5	477.6	476.9	490.0	مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)
Actual Exchange rate (USD/NIS)	3.58	3.61	3.85	3.58	3.73	سعر الصرف الفعلي (الدولار مقابل الشيكل)



i	تقديم
iv	الملخص التنفيذي
1	:
3	الجزء الأول: الاقتصاد العالمي
3	
4	النمو
4	السياسة الاقتصادية
5	المخاطر الاقتصادية
5	
6	أسعار النفط
7	أسعار الغذاء
8	أسعار الذهب
8	
8	
9	
9	
10	
10	أسعار الفائدة
11	أسعار الصرف
11	أسواق المال العالمية
12	
15	الجزء الثاني: الاقتصاد المحلي
17	الأنشطة الاقتصادية
18	الطلب الكلي
22	
24	
25	العمالة
26	البطالة
26	معدل الأجر اليومي
27	الإعالة الاقتصادية
27	الإنتاجية
28	
31	:
33	
34	الإيرادات العامة
35	المنح والمساعدات الخارجية
36	
37	الإنفاق الجاري وصافي الإقراض
38	النفقات التطويرية
38	
39	المتأخرات
40	

43	:
45	
46	الحساب الجاري
53	الحساب الرأسمالي والمالي
53	
55	
57	:
59	الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية
59	
64	البنية التحتية للقطاع المالي
67	النفاذ للخدمات المالية
72	التنمية الاقتصادية المستدامة
74	
76	
78	
80	
80	المنشورات
80	الكادر الوظيفي والتدريب
81	الجزء الثاني: القطاع المصرفي
81	
82	( )
82	الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين
84	حقوق الملكية
85	بنود أخرى في مصادر الأموال
85	( )
85	محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة
87	التوظيفات الخارجية
88	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
89	المحفظة الاستثمارية
89	بنود أخرى في استخدامات الأموال
89	
90	
91	
91	أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق
92	نشاط غرفة المقاصة
93	الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية
93	
94	
94	( )
96	
97	
97	

	:
4	شكل 1-1: النمو في الناتج المحلي الحقيقي، 2010-2014
6	شكل 2-1: مستويات التضخم العالمية، 2010-2014
6	شكل 3-1: متوسط أسعار النفط الخام، 2010-2014
7	شكل 4-1: مؤشر أسعار الغذاء العالمي، 2010-2014
8	شكل 5-1: أسعار الذهب العالمية، 2010-2014
9	شكل 6-1: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2014
10	شكل 7-1: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول، 2012-2014
10	شكل 8-1: الأصول الاحتياطية الرسمية (مليار دولار)، 2010-2014
11	شكل 9-1: أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أساس شهري، 2014
12	شكل 10-1: مؤشرات أسواق المال العالمية، 2012-2014
12	شكل 11-1: توقعات النمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي، 2015 و2016
16	شكل 12-1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2010-2014
16	شكل 13-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين، 2010-2014
16	شكل 14-1: الناتج الفعلي والمحتمل في فلسطين، 2001-2014
17	شكل 15-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2013 و2014
18	شكل 16-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2013 و2014
18	شكل 17-1: الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2010-2014
19	شكل 18-1: الاستثمار الخاص والعام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2014
21	شكل 19-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2010-2014
22	شكل 20-1: مستويات التضخم في دول مختارة، 2010-2014
22	شكل 21-1: مستويات التضخم في فلسطين، 2010-2014
23	شكل 22-1: المساهمة النسبية لمجموعات السلع في معدل التضخم، 2014
23	شكل 23-1: القوة الشرائية للدولار في فلسطين، 2010-2014
24	شكل 24-1: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل، 2014
24	شكل 25-1: معدلات المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس والفئة العمرية، 2014
25	شكل 26-1: معدلات المشاركة في قوة العمل في فلسطين حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة، 2014
25	شكل 27-1: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2014
26	شكل 28-1: معدلات البطالة في فلسطين، 2010-2014
26	شكل 29-1: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2010-2014
27	شكل 30-1: معدل الإعالة الاقتصادية، 2010-2014
27	شكل 31-1: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2010-2014
28	شكل 32-1: تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2015
	:
34	شكل 1-2: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2014
34	شكل 2-2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2010-2014
36	شكل 3-2: هيكل النفقات العامة الفعلي (مليون شيكل)، 2014
37	شكل 4-2: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2010-2014
37	شكل 5-2: نفقات غير الأجور الفعلية، 2014
38	شكل 6-2: الرصيد المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2014
39	شكل 7-2: تراكم المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)، 2010-2014
40	شكل 8-2: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة ومن الناتج المحلي، 2010-2014
41	شكل 9-2: الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2014

46	شكل 3-1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2014
46	شكل 3-2: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2010-2014
47	شكل 3-3: العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2014
48	شكل 3-4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها، 2014
48	شكل 3-5: الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها، 2014
51	شكل 3-6: الدخل المحول من الخارج، 2010-2014
51	شكل 3-7: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2010-2014
52	شكل 3-8: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2010-2014
53	شكل 3-9: الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2010-2014

67	شكل 4-1: فروع ومكاتب المصارف المرخصة في فلسطين ونسبتها لعدد السكان، 2010-2014
78	شكل 4-2: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2014
79	شكل 4-3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2014
82	شكل 4-4: إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين، 2010-2014
83	شكل 4-5: إجمالي الودائع وودائع العملاء، 2010-2014
83	شكل 4-6: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2014
83	شكل 4-7: توزيع وودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة، 2014
84	شكل 4-8: توزيع وودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2014
84	شكل 4-9: صافي حقوق ملكية المصارف، 2010-2014
84	شكل 4-10: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2014
85	شكل 4-11: التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2010-2014
86	شكل 4-12: توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع والعملة، 2014
86	شكل 4-13: التسهيلات الائتمانية بين القطاع العام والخاص، 2010-2014
86	شكل 4-14: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2014
87	شكل 4-15: توزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية، 2014
87	شكل 4-16: التوظيفات والأرصدة الخارجية كنسبة من الموجودات، 2010-2014
88	شكل 4-17: الأهمية النسبية لمكونات أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2010-2014
90	شكل 4-18: الدخل الصافي للمصارف العاملة في فلسطين، 2010-2014
90	شكل 4-19: هيكل إيرادات المصارف نهاية العام 2014
91	شكل 4-20: معدلات الفائدة على الودائع والتسهيلات بمختلف العملات المستخدمة في فلسطين، 2014
92	شكل 4-21: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتفاس، 2010-2014
93	شكل 4-22: توزيع قروض مؤسسات الإقراض المتخصصة على القطاعات الاقتصادية، 2014
94	شكل 4-23: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2010-2014
95	شكل 4-24: الحصص القطاعية لعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2014
95	شكل 4-25: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2014
96	شكل 4-26: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2010-2014
96	شكل 4-27: الأهمية النسبية لإجمالي أقساط التأمين، 2014
96	شكل 4-28: الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة، 2014

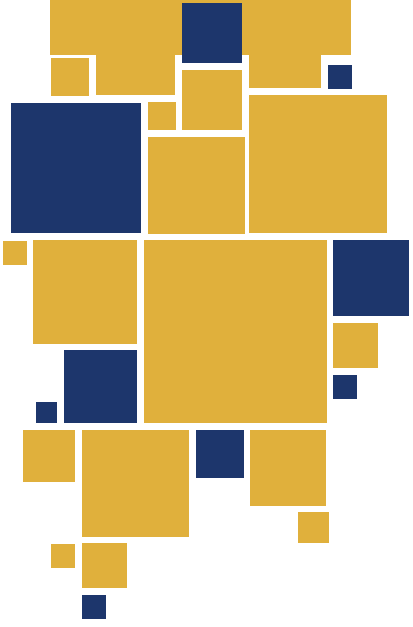
		:
101	2014-2010	:(1 - 1)
102	2014-2010	:(2 - 1)
103	2014-2010	:(3 - 1)
103	2014-2010	:(4 - 1)
104	2014-2010	:(5 - 1)
105	2014-2010	:(6 - 1)
106	2014-2010	:(7 - 1)
107	2014-2010	:(8 - 1)
108	2014-2010	:(9 - 1)
109	2014-2010	:(10 - 1)
110	2014-2010	:(11 - 1)
112	2015	:(12 - 1)
		:
115	2014-2010 ( )	:(1 - 2)
116	2014-2010	:(2 - 2)
117	2014-2011	:(3 - 2)
117	2014-2010	:(4 - 2)
		:
121	2014-2010	:(1 - 3)
122	2014-2010	:(2 - 3)
		:
125	2014-2010	:(1 - 4)
126	2014-2010	:(2 - 4)
127	2014-2010 /	:(3 - 4)
128	2014-2010	:(4 - 4)
129	2014-2010	:(5 - 4)
130	2014-2010	:(6 - 4)
131	2014-2010	:(7 - 4)
132	2014-2010	:(8 - 4)
133	2014-2010 ( )	:(9 - 4)
134	2014-2010	:(10 - 4)
134	2014-2010	:(11 - 4)
135	2014-2010	:(12 - 4)
136	2014-2010	:(13 - 4)
137	2014-2010	:(14 - 4)
138	2014-2010	:(15 - 4)

139	2014-2010	:(16 - 4)
139	2014-2010	:(17 - 4)
140	2014-2011	:(18 - 4)
140	2014-2010	:(19 - 4)
141	2014-2010	:(20 - 4)

6	:	:1
20		:2
49		:3
62		:4
68	:	:5
70		:6



# تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي







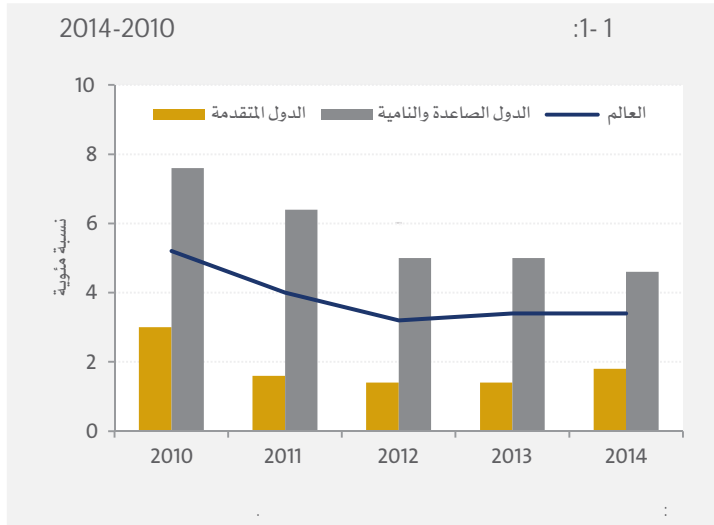
## الجزء الأول: الاقتصاد العالمي

نجح الاقتصاد العالمي خلال العام 2014 في تفادي الوقوع في دائرة التباطؤ بفضل الأداء القوي للاقتصاد الأمريكي خلال النصف الثاني من العام تحديداً. ورغم أن مجموعة الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة بدت أكثر قدرة على المضي قدماً في مسيرة التعافي، إلا أن هذا النمو القوي والمتسارع للاقتصاد الأمريكي قد زاد من حجم التباين بين اقتصادات دول هذه المجموعة، خاصة وأن أداء الغالبية العظمى منها قد جاء دون التوقعات في ضوء استمرار ضعف الطلب المحلي. وعلى العكس من ذلك، ما زال أداء الدول الصاعدة والنامية يراوح مكانه، ولم تنجح هذه الدول في الخروج من دائرة التباطؤ، متأثرة باستمرار ضعف الطلب الخارجي، بالرغم من محاولاتها لإعادة هيكلة اقتصاداتها بتقليل الاعتماد على الصادرات وتحفيز الطلب المحلي.

وحول آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع أن يتسارع التعافي في غالبية الاقتصادات المتقدمة، مدعوماً بانخفاض أسعار النفط وتطورات أسعار الصرف (الدولار واليورو والين). لكن يتوقع من جهة أخرى، أن تتعمق حالة التباطؤ في الاقتصادات الصاعدة والنامية في ضوء التوقعات بتراجع الاقتصاد الصيني إلى أدنى مستوياته في عقدين من الزمن.

شهد الأداء الاقتصادي العالمي مسارين متباينين للنمو خلال العام 2014. ففي النصف الأول من العام، تراجع أداء غالبية الاقتصادات الرئيسية في مجموعتي الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، نتيجة ضعف الطلب المحلي. لكن في النصف الثاني من العام، حقق الاقتصاد العالمي تسارعاً ملحوظاً نجح على إثره في تفادي الوقوع في مسار التباطؤ، مدفوعاً بمجموعة من التغيرات، أبرزها انخفاض أسعار النفط، وتطورات أسعار الصرف. فقد أسفر انخفاض أسعار النفط العالمية منذ شهر أيلول عن تحفيز الطلب المحلي والإنتاج من جهة، لكنه أسفر من جهة ثانية عن ظهور بعض الاختلالات بين الدول المصدرة (متضررين) والدول المستوردة (مستفيدين)، وبالتالي انتقال نسبة من الدخل (إعادة توزيع) من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة للنفط. أما بالنسبة لتحركات أسعار الصرف، فكانت كبيرة بشكل غير معتاد، وخصوصاً فيما يتعلق بالدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والين، مما يعكس فروقاً واضحة في السياسة النقدية بين هذه الدول، في ظل احتمال رفع نسبة الفائدة الرسمية من قبل الفيدرالي الأمريكي، بينما لا ينطبق هذا الاحتمال على منطقة اليورو أو اليابان، اللتان تعتمدان على بقاء سعر اليورو والين منخفضاً لتفادي الدخول في انتكاسة جديدة. كما أدى التفاوت في استخدام أدوات السياسة الاقتصادية إلى تعميق التباين في الأداء الاقتصادي لمجموعتي الدول، إلى جانب تعميق هذا التباين على مستوى المجموعة الواحدة.





حملت بداية العام 2014 نتائج غير إيجابية على صعيد النمو العالمي، إذ عانت غالبية الاقتصادات من ضعف النمو، وانتهى النصف الأول من العام بتراجع أداء الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حدٍ سواء، إلا أن الاقتصاد العالمي نجح في النصف الثاني من العام بتحقيق تسارع في النمو، بفضل تعافي الاقتصاد الأمريكي بأعلى من التوقعات السابقة، بالإضافة إلى التحسن النسبي في اقتصاد منطقة اليورو. وفي المحصلة، استقر نمو الاقتصاد العالمي عند نفس المستوى المتحقق في العام السابق (3.4%).

فعلى مستوى مجموعة الدول المتقدمة التي تسارع نموها من 1.4% في العام 2013 إلى 1.8% في العام 2014، بدأ التفاوت واضحاً في مستويات نمو اقتصاداتها. فمن جهة، تسارع نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.4% مقارنة مع 2.2% في العام السابق على خلفية تحسن الطلب المحلي. كما نجحت منطقة اليورو في الخروج من دائرة الانكماش مستفيدة من انخفاض أسعار النفط وانخفاض سعر صرف اليورو، ونما اقتصادها بنحو 0.9% مقارنة بانكماش بلغ 0.5% في العام السابق. لكن في المقابل، انزلت اليابان في دائرة الانكماش في ظل ضعف الطلب المحلي عقب قيام الحكومة برفع ضريبة الاستهلاك في شهر نيسان، فانكمش اقتصادها بنحو 0.1% في العام 2014 مقارنة مع نمو بنحو 1.6% في العام 2013.

على الجانب الآخر، لا يزال التباطؤ الاقتصادي يسيطر على مجموعة الدول الصاعدة والنامية، لا سيما الصين التي ظلت عاجزة عن تحقيق تسارع في نموها، فتباطأ اقتصادها إلى نحو 7.4% مقارنة مع 7.8% في العام السابق جزئاً تراجع مستويات الاستثمار. كما تباطأ الاقتصاد البرازيلي بشكل واضح من 2.7% إلى 0.1%. في حين نجح الاقتصاد المكسيكي برفع نسبة النمو إلى 2.1% مقارنة مع 1.4% في العام 2013، على خلفية الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة، خاصة في قطاعي الطاقة والاتصالات. لكن في المحصلة، تباطأت الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى نحو 4.6% مقارنة مع 5.0% في العام السابق.

أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد ظلت معدلات النمو متواضعة في مختلف بلدانها 2.4% في عام 2014 مقارنة مع 2.3% في العام 2013، في ظل تراجع أسعار النفط من جهة، واحتدام النزاعات واستمرار أجواء عدم اليقين بشأن السياسات من جهة ثانية.

أما إقليمياً، فقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي أكبر تباطؤ في خمس سنوات، إذ لم تتعد نسبة نموه 2.7% خلال العام 2014 مقارنة مع 3.2% في العام 2013، متأثراً بدرجة أساسية بتبعات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما نتج عنها من تراجع عائدات السياحة، بالإضافة إلى استمرار النمو الضعيف في الصادرات. وعلى العكس من ذلك، فقد نجح الأردن في تحقيق معدل نمو جيد بلغ 3.1% في ظل برنامج الإصلاح الذي ينتهجه الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إلا أن نسبة النمو المتحققة ظلت أقل من المستويات المتفق عليها مع الصندوق. أما في مصر، فقد ظلت نسبة النمو ثابتة نسبياً عند مستوى 2.2%.

## السياسة الاقتصادية

كثفت معظم الدول خلال العام 2014 استخداماً لأدوات السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية والنقدية) في سبيل تحقيق أهدافها في تحفيز الاقتصاد، والحفاظ على مستوى منخفض ومستقر من التضخم والبطالة. مع تركيز واضح من قبل غالبية الدول على الأهداف المتعلقة باستهداف التضخم في ضوء تصاعد الضغوط الانكماشية في الأسعار، لا سيما في نهاية العام. في حين أن بعض الدول، كما هو الحال في روسيا، عانت من تسارع كبير في معدلات التضخم.



وتزايدت ضغوط انكماش الأسعار خلال العام على خلفية استمرار ضعف الطلب بشقيه المحلي والخارجي، إضافة إلى التراجع الكبير في أسعار النفط والغذاء نهاية العام، مما حدا بالدول المتأثرة إلى انتهاج سياسات توسعية شملت تخفيض سعر الفائدة و/أو تكثيف برامج شراء الأصول. فقد عمد البنك المركزي الأوروبي إلى تخفيض سعر الفائدة الرسمي مرتين خلال العام، وأتبعه في نهاية العام بالبدء ببرنامج شراء الأصول. في المقابل، أبقى اليابان على سعر الفائدة ثابتاً، لكنها عمدت إلى التوسع في برنامج التسهيل الكمي لمواجهة ضعف التضخم. يذكر أن الحكومة اليابانية أعلنت عن رفع نسبة ضريبة الاستهلاك على مرحلتين، طبقت الأولى في نيسان الماضي، مما أضر بمستويات الطلب المحلي، ولم يكن كافياً لرفع التضخم بالمستوى المطلوب، الأمر الذي دفعها إلى تأجيل تطبيق المرحلة الثانية. وعلى الجانب الآخر من العالم، ظهر الاقتصاد الأمريكي أكثر قدرة على الحفاظ على مسيرة النمو، مما حدا بالفيدرالي الأمريكي إلى إنهاء الحزمة الأخيرة من برنامج التسهيل الكمي، والإبقاء على نفس المستوى السابق من سعر الفائدة.

أما في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، ممثلة بشكل رئيسي بالاقتصاد الصيني، الذي عمد إلى تخفيض سعر الفائدة لأول مرة منذ العام 2012 في ظل استمرار ضعف معدلات النمو، وتصادم مخاطر التراجع في معدلات التضخم. ويذكر في ذات السياق أن الصين تبنت خلال العام سياسة مالية توسعية واستراتيجية جديدة هدفت لإعادة هيكلة اقتصادها بتقليل الاعتماد على التصدير، والاستثمار في الإنشاءات والعقارات والصناعات كثيفة رأس المال، وتحفيز الاستهلاك الداخلي، إلى جانب مزيد من التحرير للقطاع المالي وتخفيف شروط منح الائتمان.

وعلى النقيض من ذلك، شهدت بعض الدول تصاعداً في الضغوط التضخمية في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها، وعلى رأسها روسيا التي عانت من فرض عقوبات دولية عليها، مما رفع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، حاول البنك المركزي مواجهتها بتخفيض سعر الفائدة 6 مرات متتالية خلال العام.

## المخاطر الاقتصادية

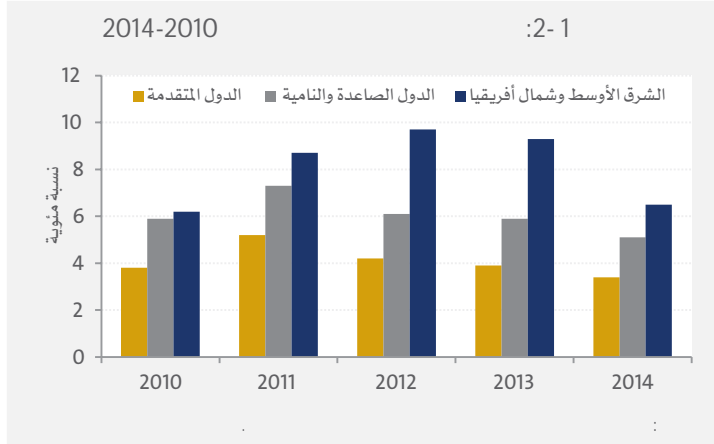
تتفاوت المخاطر الاقتصادية في الدول تبعاً لاختلاف الظروف المحيطة بها، إلى جانب اختلاف بنية (هيكلية) اقتصادها ومراحل نموها. لكن في المجمل، هنالك تراجع في مستوى المخاطر الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العالمي مقارنة بالعام السابق، خاصة فيما يتعلق بالركود في منطقة اليورو، بحسب ما رصدته صندوق النقد الدولي.

لكن من جانب آخر، برزت خلال العام الحالي مخاطر جديدة ناتجة عن الانخفاض في الأسعار العالمية، إلى جانب التغيرات الكبيرة التي شهدتها أسعار الصرف. وفي حين أن انخفاض أسعار النفط على وجه التحديد شكّل فائدة عظيمة للدول المستوردة، إلا أنه من زوايا أخرى شكّل تهديداً للاحتياطيات الرسمية وأوضاع المالية العامة في الدول المصدرة. وقد يؤدي ذلك، إلى جانب استمرار التغيرات في سعر الصرف (خاصة الدولار الأمريكي) إلى زيادة المخاطر المالية، خاصة في مجموعة الدول الصاعدة والنامية.

وبالنظر إلى المخاطر السياسية، لا تزال التوترات السياسية في أوكرانيا وفي منطقة الشرق الأوسط قائمة. وبالرغم من أن آثار هذه التوترات على الاقتصاد العالمي لا تزال محدودة حتى الآن، إلا أن المخاطر الناجمة من استمرارها أو تفاقمها لا تزال قائمة، خاصة في ظل أهمية هذه المناطق كونها أهم المصادر في تزويد النفط (الشرق الأوسط)، وفي تصدير الحبوب (أوكرانيا) إلى العالم.

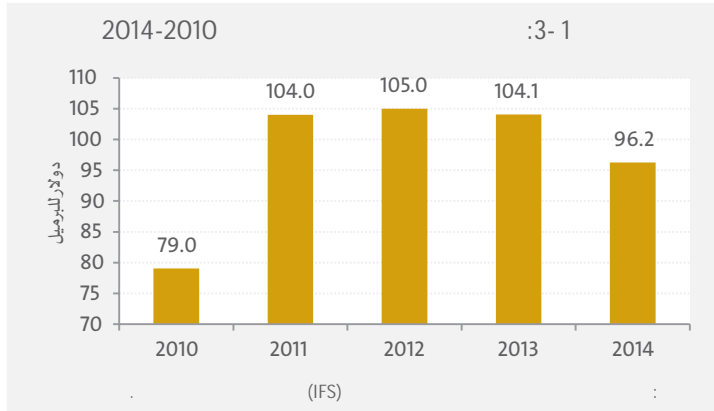
تمثل تحركات الأسعار انعكاساً للتغيرات في أسعار السلع الأساسية من جهة، والتغيرات في مستويات النمو والطلب، وبنية الاقتصاد، والسياسات المتبعة في مجموعات الدول المختلفة من جهة ثانية. وخلال العام 2014 وبالرغم من استقرار نمو الاقتصاد العالمي عند نفس المستوى المتحقق في العام السابق (3.4%)، إلا أن الأسعار العالمية شهدت انخفاضات كبيرة، لا سيما في الربع الأخير من العام متأثرة بانخفاض كل من أسعار الغذاء والنفط على وجه التحديد، بالإضافة إلى ضعف عام في مستويات الطلب مما أدى إلى انخفاض مستوى التضخم العالمي إلى 3.4% في العام 2014 مقارنة بمستوياته في العام السابق البالغة 3.9%.





ذلك، سجّلت الولايات المتحدة ارتفاعات طفيفة في الأسعار من 1.5% في العام 2013 إلى 1.6% في العام 2014 في ظل توسّع النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، تراجع التضخم في منطقة اليورو بنحو نقطة مئوية من 1.3% إلى 0.4% خلال نفس الفترة.

## أسعار النفط



شهد النصف الثاني من العام 2014 تراجعاً مستمراً في أسعار النفط، وصلت أدنى مستوياتها مع نهاية العام جراء انخفاض مستويات الطلب من جهة، وارتفاع مستوى العرض، خاصةً من قبل الولايات المتحدة، من جهة أخرى. في المحصلة، تراجع سعر برميل النفط الخام<sup>[2]</sup> بنحو 7.5% عن العام السابق، لينخفض إلى نحو 96.2 دولار في المتوسط خلال العام 2014.

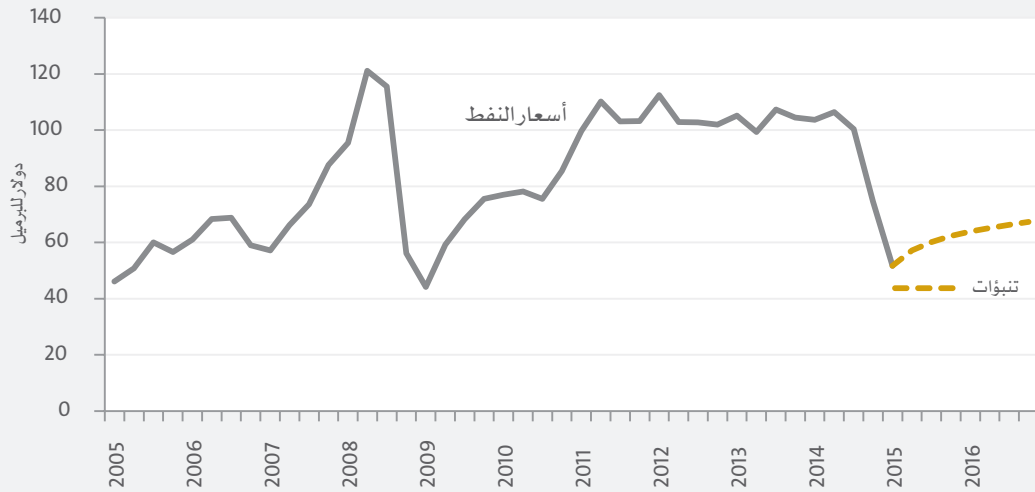
## 1:

شهدت أسعار النفط انخفاضاً حاداً منذ شهر حزيران 2014، حيث بلغت حينها حوالي 108 دولار للبرميل، ليبدأ بعدها مسلسل هبوط حاد في الأسعار وصل خلالها سعر البرميل إلى ما يقارب من 47 دولار خلال شهر كانون ثاني 2015، أي بتراجع نسبته 56%، وهو أدنى مستوى يصل له سعر البرميل منذ نهاية العام 2008. وعن أسباب التراجع، ظهرت عدّة تحليلات في محاولة لتفسير هذا الانخفاض الحاد، بعضها دفع باتجاه الأسباب الاقتصادية، كضعف النمو الاقتصادي في أوروبا، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، وزيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري (يكلف إنتاج مثل هذا النوع من النفط بين 75-80 دولار للبرميل)، بالإضافة إلى اختلالات بين جانبي العرض والطلب في سوق النفط. بينما رجح الجزء الآخر العامل السياسي، والاعتقاد بأن الولايات المتحدة تستخدم أسعار النفط كورقة ضغط ضد دول مثل روسيا وإيران وفنزويلا، بهدف تحقيق مآربٍ سياسية، خاصة وأن هذه الدول تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط والغاز.

1 يعتبر التضخم في إيران من أعلى نسب التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي العالم ككل، بنسبة بلغت نحو 34.7% في العام 2013، والتي تراجعت إلى 15.5% في العام 2014.

2 يمثل متوسط أسعار برميل النفط من UK Brent، West Texas، وDubai Fateh.

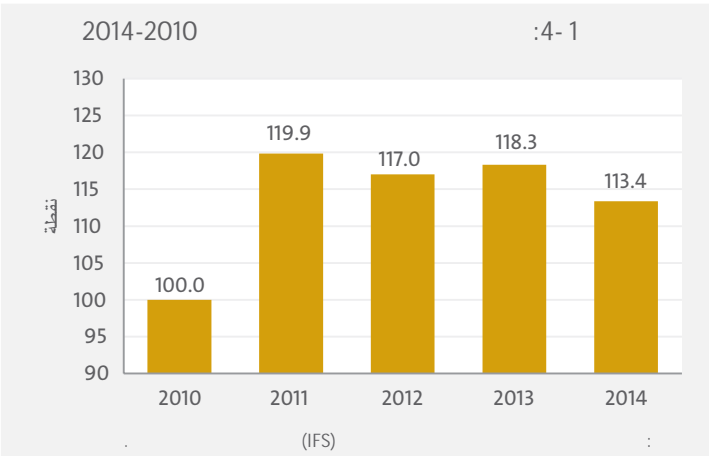




ورغم محاولات بعض منتجي النفط المتضررين من تراجع الأسعار سواءً من داخل منظمة الأوبك أو من خارجها، دفع المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج لخفض إنتاجها لإعادة التوازن لأسعار النفط، إلا أن السعودية، التي تبلغ حصتها حوالي 10% من الإنتاج العالمي، لازالت تحافظ على مستوى مرتفع من الإنتاج، والذي يقدر بحوالي 10 مليون برميل يومياً في محاولة لاستعادة حصتها في السوق العالمي بعد التراجع الذي شهدته خلال الأعوام الماضية لصالح منتجين آخرين. ويبدو أن السعودية ماضية في تحقيق مسعاها وخصوصاً بعد تراجع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وبالرغم من أن سعر البرميل المنخفض أدى إلى حدوث عجز في المالية العامة لديها، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تساعدها على تحقيق مبتغاها، ومنها: الفوائض والاحتياطيات المالية المرتفعة التي تتمتع بها نتيجة عوائد النفط خلال السنوات السابقة، والتكلفة المنخفضة لإنتاج النفط والتي تقدر بحوالي 20 دولار للبرميل.

أما بخصوص الآفاق المستقبلية لأسعار النفط، وحسب توقعات صندوق النقد الدولي، ستتراوح بين 50-70 دولار للبرميل خلال العامين الحالي والقادم (2015، 2016). وتعززت هذه التوقعات من خلال إعلان السعودية وفي أكثر من مناسبة بأنها لن تقوم بخفض إنتاجها، وأنها لا تتوقع أن تعود أسعار النفط إلى مستوياتها السابقة عند أكثر من 100 دولار للبرميل. وبالرغم من ذلك فقد سبق وأن أعلنت السعودية عن استعدادها بأن تسهم في إعادة الاستقرار لأسواق النفط العالمية، ولكن ليس على حسابها أو حساب الأوبك وبدون مشاركة الدول من خارج الأوبك في موازنة العرض مع الطلب، وبشكل يردم الفجوة بينهما عند مستوى من الأسعار لا يضر المستهلكين ويحفز المنتجين على الاستمرار في عملياتهم الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي.

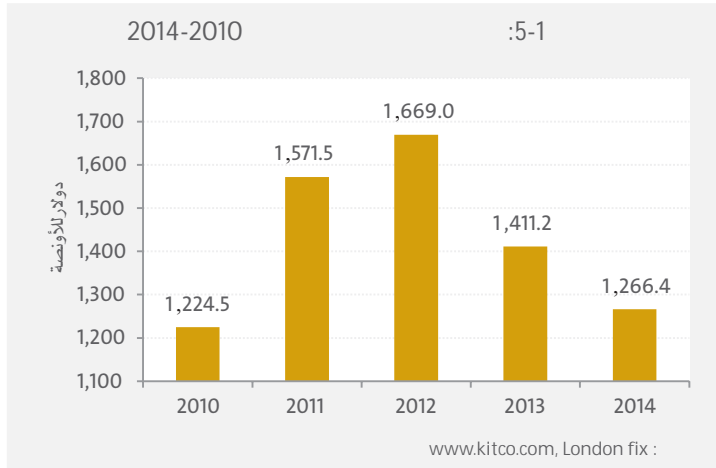
## أسعار الغذاء



تتأثر تحركات أسعار الغذاء العالمية بمجموعة من العوامل، كأحوال الطقس، ومستويات الطلب، وتكاليف الإنتاج والنقل والتخزين وغيرها. وقد اتخذت أسعار الغذاء خلال العام 2014 مساراً مماثلاً للتغير في أسعار النفط. إذ شهدت الأسعار انخفاضاً متواتراً منذ منتصف العام في ظل انخفاض تكلفة الإنتاج والنقل، جزاء تراجع أسعار النفط وبعض مدخلات الإنتاج الأولية، إلى جانب تحسن مستويات العرض من المحاصيل المختلفة في ظل أحوال طقس عززت مستويات الإنتاج. وفي المتوسط، انخفض مؤشر أسعار الغذاء بنحو 4.2% عن مستوياته في العام الماضي، إلى حوالي 113.4 نقطة.



## أسعار الذهب



واجهت أسعار الذهب العالمية بعض التذبذبات خلال العام 2014، لكن في المجمل أظهرت الأسعار اتجاهًا تنازلياً، لينخفض متوسط سعر الأونصة خلال 2014 بنحو 10.3% عن مستواه في العام السابق إلى نحو 1,266.4 دولار، في ظل انخفاض الطلب على الذهب بشقيه، للاحتياجات في البنوك المركزية الآسيوية، وللإستثمار جراء تحول بعض المستثمرين إلى أسواق المال العالمية بحثاً عن ملاذ آمن لأموالهم عقب موجة التصحيح التي تشهدها أسعار الذهب منذ منتصف العام 2012. يُذكر أن عودة الدولار للارتفاع خلال العام 2014 ضاعف من الانخفاض في أسعار الذهب خلال نفس الفترة.

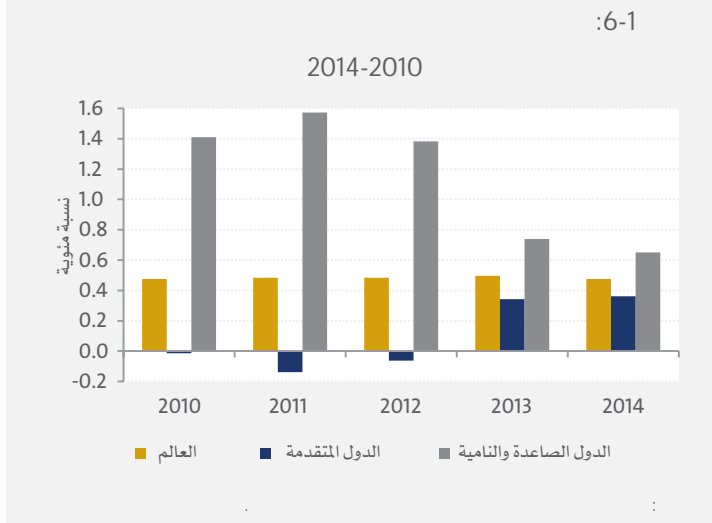
ألقى التحسن النسبي في الاقتصاد العالمي بظلاله على مؤشرات سوق العمل خلال العام 2014، إذ نجحت الاقتصادات في مجموعتي الدول المتقدمة، والدولة الصاعدة والنامية في خلق المزيد من فرص العمل مما أدى إلى تراجع نسب البطالة. ففي الدول المتقدمة، تراجعت البطالة من 7.9% إلى 7.2% في العام 2014، على خلفية تراجعها في غالبية دول المجموعة، لا سيما في الولايات المتحدة التي انخفضت فيها بشكل ملموس من 7.4% إلى 6.2%. كما طال الانخفاض غالبية اقتصادات منطقة اليورو، لا سيما الاقتصادات المثقلة بالديون، فانخفضت البطالة في كل من اليونان وإسبانيا إلى 26.5% و24.5% مقارنة مع 27.5% و26.1% في العام السابق، على الترتيب، وذلك بالرغم من استمرار ارتفاعها في إيطاليا إلى مستويات لم تبلغها من قبل لتصل إلى 12.8%.

وعلى نفس المنوال، كان الانخفاض السمة الأبرز في الاقتصادات الرئيسية لمجموعة الدول الصاعدة والنامية، إذ تشير البيانات إلى انخفاض معدل البطالة في البرازيل على إثر استضافته لكأس العالم 2014 إلى 4.8% مقارنة مع 5.4% في العام السابق. وانخفاض هذا المعدل بشكل هامشي في المكسيك ليستقر عند 4.7%. كما تشير البيانات إلى استقرار البطالة في الصين عند مستوياتها في العام السابق (4.1%).

وفيما يتعلق بدول المنطقة، لا تزال معدلات البطالة في مصر في ارتفاع، وبلغت 13.4% خلال العام 2014، في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. أما في الأردن وإسرائيل، فتراجعت خلال العام 2014 إلى 11.6% و6.0% مقارنة مع 12.6% و6.3% في العام السابق، على الترتيب.

استمر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدول المتقدمة في التحسن للعام الثاني على التوالي، جزاء استمرار غالبية دول المجموعة في تحقيق فوائض في التدفقات الجارية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تسجل عجزاً في رصيد حسابها الجاري، إلا أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة نسبياً. علاوة على ذلك، نجحت اقتصادات منطقة اليورو في تحسين وضع الحساب الجاري، لا سيما كل من إيطاليا، واليونان اللتان عانتا سابقاً من عجز كبير في هذا الحساب.

:6-1



أما في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، فلا تزال تعاني من تراجع كبير في فوائض الرصيد الجاري نتيجة ضعف الطلب الخارجي وانخفاض مستوى الصادرات. إذ واصلت كل من البرازيل والمكسيك تسجيل عجز متراكم في الحساب الجاري، في حين أن فائض هذا الحساب في الصين لا يزال أقل من مستوياته السابقة.

وعلى المستوى الإقليمي، نجحت مصر في تخفيض عجز الحساب الجاري بنحو 63% مقارنة مع العام 2013 على خلفية المساعدات الكبيرة التي تلقتها من دول الخليج. كما أن النمو في صادرات كل من الأردن وإسرائيل نجح في تخفيض عجز الحساب الجاري لدى الأولى بنحو 27%، وفي تحقيق نمو ملموس في الفائض لدى إسرائيل.

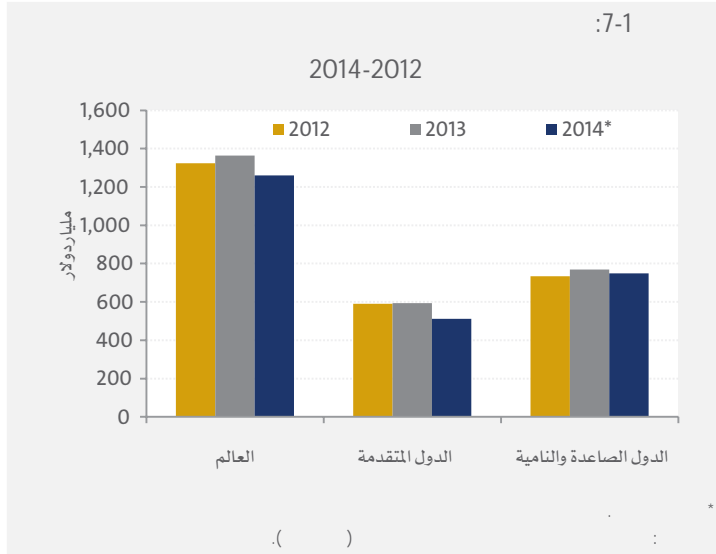
شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً خلال العام 2014 مقارنةً بالعام الماضي نتيجة حالة عدم الاستقرار/اليقين في الجانبين الاقتصادي والسياسي. فمن جهة، لا تزال السياسة النقدية والمالية للعديد من الاقتصادات الكبرى متباينة وغير ثابتة. كما تصاعدت من جهة أخرى التوترات السياسية في العديد من المناطق في العالم، وبشكل خاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا السياق تشير البيانات الأولية إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بنسبة 7.6% خلال العام 2014 مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى نحو 1,260 مليار دولار أمريكي.

وطال هذا التراجع مجموعتي الدول المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء، وإن كان التراجع أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة بانخفاض بلغت نسبته حوالي 14%، متأثراً بتراجع تدفقات الاستثمار في الولايات الأمريكية تحديداً. أما في الدول الصاعدة والنامية، فتراجعت التدفقات بنحو 2.6%، ومع ذلك لا تزال اقتصاداتها الكبرى تتمتع بمجاذبية للمستثمرين، حيث تشير البيانات إلى أن الصين لا تزال الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام 2014، بإجمالي استثمارات بلغت 128 مليار دولار، تلتها هونغ كونغ بإجمالي تدفقات استثمار بلغت 111 مليار دولار. كما تأتي كل من سنغافورة والبرازيل في المرتبتين الرابعة والخامسة. وفي المجمل، من بين أنشط 10 اقتصادات على مستوى العالم في استقطاب الاستثمارات المباشرة، كانت 4 منها من مجموعة الدول الصاعدة، مشكلة نحو 54% من إجمالي الاستثمارات المباشرة للدول العشرة مجتمعة.

ترتبط التغيرات في الاحتياطيات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتطورات في تدفقات رؤوس الأموال والموازن التجارية. وعادةً ما يترافق التحسن في الصادرات وتدفق رأس المال مع ارتفاع الاحتياطيات من العملات الأجنبية. وخلال العام 2014، ألقى تباطؤ وتيرة النمو في التبادل التجاري بظلاله على تراكم هذه الاحتياطيات، لتتراجع إلى نحو 12 تريليون دولار، بانخفاض قدره 1.1% عن مستواها في العام الماضي جرّاء انخفاضها في مجموعة الدول الصاعدة والنامية التي تساهم بنحو ثلثي الاحتياطيات الرسمية العالمية، إلى جانب انخفاض أقل في مجموعة الدول المتقدمة.



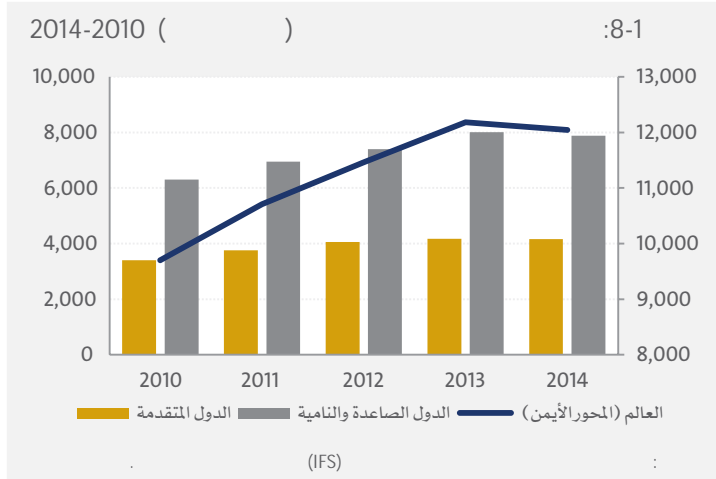




وتشير البيانات إلى انخفاض احتياطيات مجموعة الدول الصاعدة والنامية بنحو 1.6% خلال العام 2014، جزاء انخفاضها أو تباطؤ تراكمها في الدول المصدرة للنفط تحديداً، في ضوء الانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط. ويبدو أثر ذلك أكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي لا زالت تواجه إلى جانب ذلك اضطرابات سياسية مستمرة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض احتياطياتها بنحو 2.1%. من جانب آخر، كان التراجع في احتياطيات الدول المتقدمة محدوداً وبأقل من 0.2% خلال العام 2014.

وبالنظر إلى الاقتصادات المجاورة، عادت احتياطيات البنك المركزي المصري للانخفاض مجدداً بنحو 11.8% في ظل التراجع الحاد في كل من الصادرات وعائدات السياحة. في حين حققت الاحتياطيات الرسمية في كل من الأردن وإسرائيل نمواً بنحو 17.3% و 5.3%، على الترتيب.

## أسعار الفائدة



عمدت بعض البنوك المركزية إلى تحريك أسعار الفائدة الرسمية بشكل كبير خلال العام 2014، في إطار جهودها للمحافظة على استقرار الأسعار، إلى جانب تحفيز النمو. ويشكل تغيير البنك المركزي الأوروبي لمعدل الفائدة الحدث الأهم على هذا الصعيد، إذ لجأ إلى تخفيض معدل الفائدة الرسمي في شهر حزيران إلى 0.15%، في محاولة منه للسيطرة على معدلات التضخم التي انخرقت بشكل واضح عن المستوى المستهدف (2.0%). وبالرغم من ذلك، واصل التضخم انخفاضه، فلجأ المركزي الأوروبي بعد أقل من ثلاثة أشهر إلى تخفيض الفائدة مجدداً إلى 0.05%، والذي لم يكن مرة أخرى كافياً لوقف التدهور في معدلات التضخم، مما كُثف من حملة الانتقادات التي

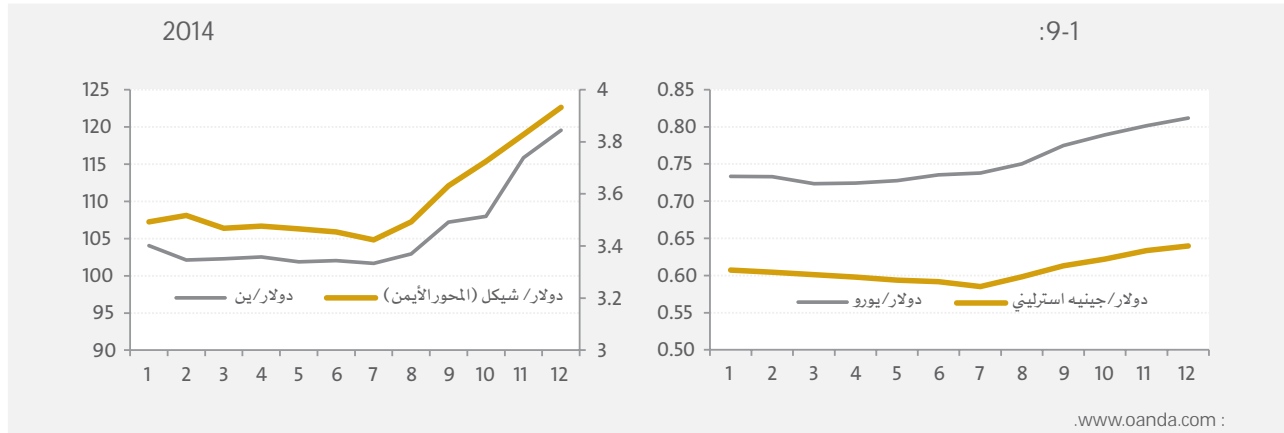
تعرض لها البنك. وفي ذات السياق، أعلن بنك الشعب الصيني في تشرين ثاني الماضي عن تخفيضه لسعر الفائدة الرسمي لأول مرة منذ العام 2012، لمواجهة ضعف النمو ومخاطر تراجع التضخم، حيث تم تخفيضها بواقع 40 نقطة أساس لتبلغ 5.6%.

في المقابل، حافظت البنوك المركزية الرئيسية الأخرى على معدلات فائدة منخفضة نسبياً دون تغيير يذكر، حيث حافظ الاحتياطي الفيدرالي على معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 0.25% منذ نهاية العام 2008. وكذلك حافظ بنك اليابان على معدل الفائدة الرسمي عند مستوى 0.1% منذ العام 2010. في حين لم يتغير معدل الفائدة الرسمي على الجنيه الإسترليني عن 0.5% منذ نهاية العام 2008.

إقليمياً، لجأ بنك إسرائيل إلى تخفيض معدل الفائدة الرسمي ثلاث مرات خلال العام، وبواقع 25 نقطة أساس في كل مرة، لينخفض المعدل من 1.0% في عام 2013، إلى 0.25% في العام 2014. تأتي هذه التخفيضات المتكررة لدفع التضخم قريباً من مستوياته المستهدفة، إلى جانب تحفيز الصادرات ورفع تنافسية البضائع الإسرائيلية، التي تأثرت بشكل كبير جزاء ارتفاع قيمة الشيكل مقابل الدولار في بداية العام الماضي. وعلى العكس من ذلك، وفي محاولة منه للسيطرة على ارتفاع كل من معدلات وتوقعات التضخم، قام البنك المركزي المصري في شهر تموز برفع معدل الفائدة الرسمي بواقع 100 نقطة أساس إلى 9.75%. في حين حافظ البنك المركزي الأردني على نفس المستوى السابق لسعر الفائدة الرسمي عند 4.25%.

## أسعار الصرف

تشكل أسعار الصرف إحدى أهم أوجه انعكاس السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) للدول على علاقاتها مع العالم الخارجي، فهي تعمل في كثير من الأحيان كمحدد أساسي لشكل واتجاه التبادل التجاري وتدفق رؤوس الأموال بين الدول. وعادةً ما تكون هذه الأسعار أكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية والسياسية المباشرة في الدول المصدرة للعملة بشكل أساسي، إلا أن العام 2014 شهد نوعاً من التغيير في هذا النمط، إذ تبدو أسواق العملة حالياً أكثر ميلاً نحو التأثر بأداء الاقتصاد الأمريكي وتغيرات السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي أكثر مما يحدث في الدول الأخرى. فالمتتبع للبيانات يجد توجهاً عاماً للتراجع في العملات الرئيسية (اليورو، الجنيه الاسترليني، الين الياباني) أمام الدولار الأمريكي بالرغم من التباين الواضح في أداء وظروف الدول المصدرة لها.



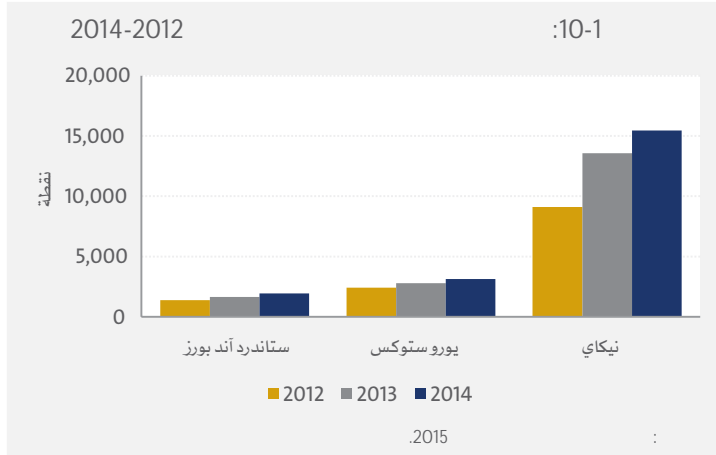
وشكل التعافي المستمر في الاقتصاد الأمريكي مقارنة بالضعف العام في أداء الدول المتقدمة خلال نفس الفترة، إضافةً إلى التوقعات التي سادت خلال العام حول قيام القيدري الأمريكي بوقف برنامج التسهيل الكمي والتوجه نحو رفع سعر الفائدة الرسمي مستقبلاً، الدافع الرئيس أمام الإقبال الملحوظ على شراء الدولار. إذ ارتفع الأخير بشكل ملحوظ مقابل الين الياباني، خاصةً في ظل ضعف الأداء الاقتصادي والسياسة النقدية التوسعية في اليابان. كذلك الأمر، وإن كان بوتيرة أقل، مقابل اليورو والجنيه الاسترليني. إذ تراجع اليورو كعملة احتياطية إلى أدنى مستوى له خلال عشر سنوات نظراً لبطء التعافي والنقاشات التي دارت حول تبني سياسة نقدية أكثر توسعاً، خاصةً في النصف الثاني من العام. كما لم يفلح النمو الاقتصادي الملحوظ في المملكة المتحدة في منع تراجع الجنيه الاسترليني أمام الدولار. من ناحية أخرى، ارتفع الدولار الأمريكي أمام الشيكل الإسرائيلي<sup>[3]</sup>، خاصةً في النصف الأخير من العام متأثراً بالحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، والسياسة النقدية التي اتبعها بنك إسرائيل خلال تلك الفترة.

## أسواق المال العالمية

تعتبر الأسواق المالية الأسرع تأثراً بالأزمات، والأكثر دلالة على مستوى ثقة المستثمرين بالسياسات التي تنتهجها الدول لمعالجة أزماتها. وخلال العام 2014، أبدت الأسواق المالية العالمية مزيداً من التحسن في ظل عودة المستثمرين إلى أسواق المال. فعلى سبيل المثال، لا

3 تم إضافة الشيكل الإسرائيلي نظراً لكونه العملة المتداولة في فلسطين، وبالتالي، للتأثير الملموس للتغير في سعر صرفه مقابل الدولار على معيشة الفرد الفلسطيني، خاصةً من يتقاضون أجورهم بالدولار الأمريكي أو الدينار الأردني.



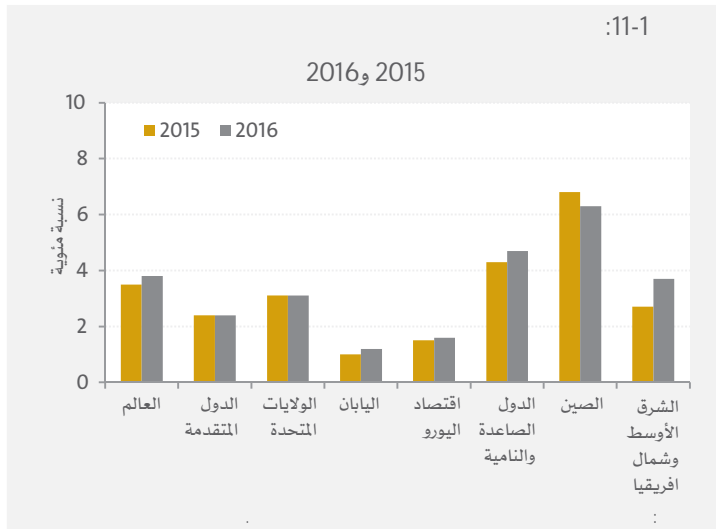


تزال الأسهم الأمريكية تشكل عاملاً جاذباً للمستثمرين، وتعزز ذلك في ظل أداء قوي للاقتصاد الأمريكي، إذ استمر مؤشر ستاندرد آند بوز (Standard & Poor's) بالارتفاع خلال أشهر العام، ليتجاوز 1,930 نقطة في المتوسط خلال 2014، مرتفعاً بنحو 17.5% عن متوسط العام السابق. وعلى نفس المنوال، جاء مؤشر الأسهم اليابانية نيكاي (Nikkei 225) ليعكس تحسناً نسبياً، وارتفع المؤشر بنحو 13.9% عن متوسطه في العام السابق، ليلج 15,460 نقطة. في المقابل، كان أداء الأسواق المالية في منطقة اليورو أضعف من مثيلتها الأمريكية واليابانية، حيث كان التذبذب السمة الأبرز في أدائها،

متأثرة بمخاطر الركود وانكماش الأسعار التي أحاطت بالاقتصاد في النصف الأول من العام. وفي المتوسط، نما مؤشر يورو ستوكس (Euro Stoxx 50) بنحو 12.6% ليصل إلى 3,145 نقطة خلال العام 2014. يُذكر أن المؤشر شهد ارتفاعات ملموسة خلال الربع الأخير من العام، متأثراً بإعلان البنك المركزي الأوروبي عن بدء برنامج التسهيل الكمي.

تساهم العديد من العوامل في رسم معالم آفاق الاقتصاد العالمي للأعوام المقبلة، لكن أبرزها ما بدأت علاماتها تتصاعد مع نهاية العام 2014، وتحديدًا تراجع أسعار النفط وتأثيراته على مستويات الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار الصرف تبعاً لاختلاف السياسة النقدية الحالية والمتوقعة في كبرى الاقتصادات في العالم.

وتبدو قدرة الاقتصادات المتقدمة على الاستفادة من هذه العوامل أعلى من مثيلتها في الدول الصاعدة والنامية. فمن جهة، يسهم انخفاض أسعار النفط في الاقتصادات المتقدمة، والتي في غالبيتها دول مستوردة للنفط، في تعزيز القوة الشرائية والطلب المحلي وبالتالي دعم معدلات النمو. ومن جهة أخرى، فإن الانخفاض في سعر صرف اليورو والين الياباني من شأنه أن يحفز الصادرات في هذه البلدان. وفي



تقريره الأخير، أشار صندوق النقد الدولي<sup>[4]</sup> إلى توقعاته بتحسن النمو في منطقة اليورو مستفيداً من العوامل السابقة، إلى جانب برنامج التسهيل الكمي الذي اعتمده البنك المركزي الأوروبي مؤخراً، لتبلغ نسبة النمو نحو 1.5% خلال 2015. وعلى نفس المنوال، يتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي في اليابان بشكل تدريجي ليتحسن النمو إلى 1.0% في العام 2015 مقارنة بانكماش النشاط الاقتصادي في العام 2014. كما من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي مزيداً من التحسن، وأن يتسارع نموه إلى 3.1% مع نهاية العام 2015. في المحصلة، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تسارع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 2.4% في العام 2015.

4 آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2015.

وعلى الجانب الآخر، تزايدت التوقعات حول تعمق حالة التباطؤ في مجموعة الدول الصاعدة والنامية التي تساهم بنحو ثلاثة أرباع النمو العالمي، والتي من المتوقع أن يتراجع نموها إلى 4.3% في العام 2015. وينبع ذلك بالأساس من توقعات تدهور النمو في الصين إلى أدنى مستوياته خلال عقدين من الزمان، متأثراً بذات العوامل السابقة المتعلقة بضعف الطلب الخارجي، وعدم نجاعة السياسات الرامية لتحفيز الطلب المحلي والاستثمار. وعليه، يُتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد الصيني إلى 6.8% في العام 2015، وأن يستمر هذا التراجع في العام 2016 أيضاً. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تتأثر العديد من الاقتصادات النامية المصدرّة للنفط سلباً جراء الخسائر الناجمة عن تراجع أسعار النفط. وتركز هذا المخاطر بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تركّز إنتاج النفط الخام فيها. وبناءً على ذلك، لا يتوقع أن تتجاوز نسبة النمو في المنطقة 2.7% في العام 2015، مع توقعات بتسارعه في العام اللاحق إلى حوالي 3.7%.

وفيما يتعلق بالاقتصاديات المجاورة، فمن المتوقع أن يعاود الاقتصاد الإسرائيلي تسارعه إلى 3.5% في العام 2015. كما تشير التوقعات إلى تحسّن الاقتصاد الأردني خلال نفس العام مدعوماً بتحسّن النشاط الاقتصادي في قطاعات الإنشاءات والخدمات والسياحة في ضوء انخفاض أسعار الطاقة، وأن يتسارع النمو فيه إلى 3.7%. وعلى نفس المنوال، يتوقع أن تتحسن قدرة الاقتصاد المصري على الخروج من تبعات التوترات السياسية التي أحاطت به في الأعوام السابقة، وأن يشهد النمو تحسناً ملموساً إلى نحو 4.0% في 2015.

وفي سياق آخر، من المتوقع أن يؤدي انخفاض تكاليف الانتاج والتصدير إلى التأثير إيجاباً على حركة التجارة العالمية (سلع وخدمات)، وأن يتسارع نموها إلى 3.7% في العام 2015 مقارنة مع 3.4% خلال العام السابق. أما بالنسبة لأسعار المستهلك، من المتوقع أن تبقى مستوياتها في الأسواق الصاعدة والنامية أعلى من مثيلتها في الاقتصادات المتقدمة، إذ من المتوقع أن تنمو بنحو 5.4% في الاقتصادات النامية خلال 2015، وأن تظل قريبة من مستوياتها السابقة في الاقتصادات المتقدمة، وأن لا يتجاوز نموها 0.4% خلال نفس العام.





## الجزء الثاني: الاقتصاد المحلي

عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 من ظروف صعبة للغاية. فلأول مرة منذ العام 2006 يسجل تراجعاً عن مستوى النشاط الذي حققه في العام السابق (نسبة نمو سالبة). وجاء هذا التراجع نتيجة للأحداث السياسية والأمنية، وخصوصاً في قطاع غزة الذي عانى، بالإضافة إلى حصار مستمر منذ العام 2006، من عدوان إسرائيلي جديد في صيف العام 2014، ألحق أضراراً جسيمة في معظم البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية، وانعكست آثاره على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

بشكل عام، يعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية على حد سواء. وتمثلت أبرز التحديات الخارجية في الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، وتداعياتها التي عملت على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي. فمن خلال تقييده حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع سيطر الجانب الإسرائيلي على معظم التجارة الفلسطينية الخارجية (الصادرات والواردات) وتحكم في تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل. كما شملت التحديات الخارجية أيضاً، اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المنح والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى نظام مالي متعدد العملات يتأثر بالسياسات النقدية التي تنفذ من قبل الدول المصدرة لهذه العملات. في حين لا يزال انعدام اليقين وغياب الأفق السياسي والاقتصادي واستمرار الانقسام، وضعف دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو، في ظل محدودية دور القطاع العام وعدم قدرته على لعب دور المحرك الرئيسي للنمو في المدى الطويل تمثل أهم وأبرز التحديات الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

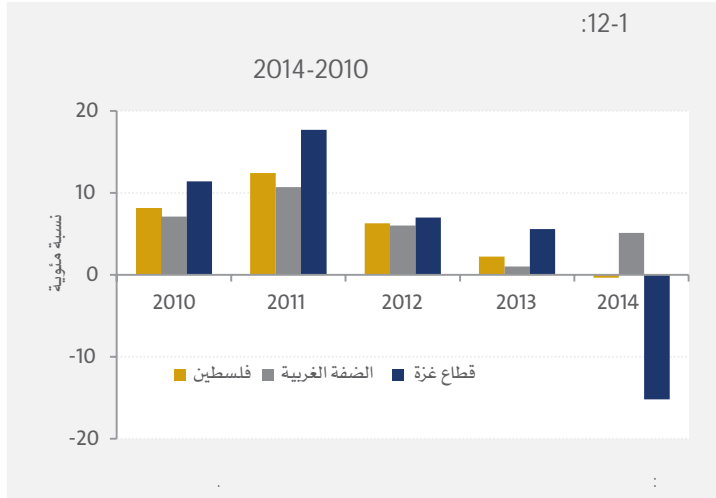
وتعتبر هذه التحديات مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد، وتسببت في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار، وفي النشاط والنمو الاقتصادي، خاصة وأن حراك النشاط والأداء في الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كغيره من الاقتصادات، على الاستقرار السياسي والأمني، وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال.

ومع تزايد حدة هذه الصدمات في السنوات الأخيرة، تزايد تأثيرها على الأداء الاقتصادي، وتعمق بشكل واضح خلال العام 2014، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في معدل النمو (معدل نمو سالب)، وارتفاعاً في معدل التضخم، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية. والتعافي المتوقع في العام 2015، كما تشير توقعات سلطة النقد، سيكون محدوداً ومتزامناً مع تراجع طفيف في معدل التضخم ومعدل البطالة. ومرتبباً بحجم تدفق المنح والمساعدات الخارجية وعملية إعادة إعمار قطاع غزة.

شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً هو الأول منذ العام 2006، وذلك بعد عامين من التباطؤ. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني تراجع بنحو 0.4% خلال العام 2014 مقارنة مع نمو بلغ 2.2% خلال العام 2013، وحوالي 6.3% في العام 2012، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004) إلى حوالي 7,449.0 مليون دولار<sup>[5]</sup>. وجاء هذا الأداء في ظل مسارين متعاكسين للنمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الضفة الغربية شهد النشاط الاقتصادي نمواً ملحوظاً وصل إلى حوالي 5.1% مقارنة مع

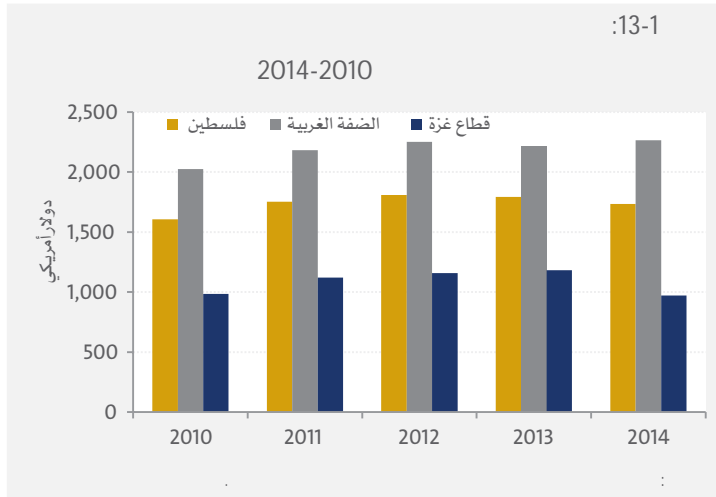
5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير، 2014.





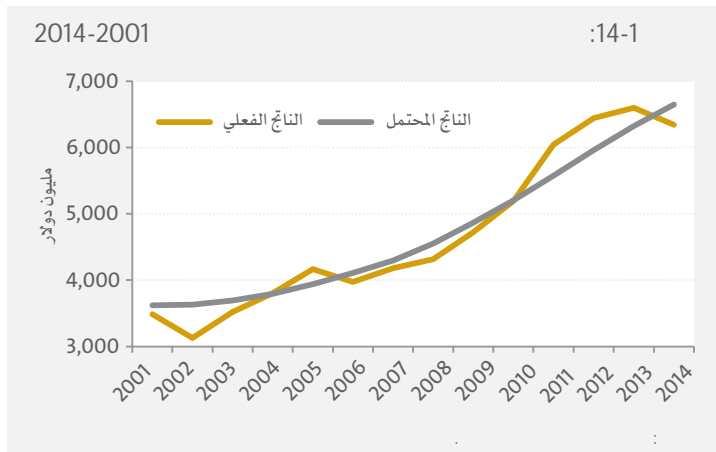
1.0% في العام 2013، لیبليخ الناتج المحلي الحقيقي حوالي 5,742.5 مليون دولار. في حين تراجع الأداء الاقتصادي في قطاع غزة بشكل حاد، بنسبة بلغت 15.2% مقارنة مع نمو بلغ 5.6% في العام 2013، لينخفض الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 1,706.5 مليون دولار. فبالإضافة لاستمرار الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر والعلاقة المتوترة مع الجانب المصري، جاءت الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على القطاع في النصف الثاني من العام 2014 لتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سوءاً.

وعادةً ما يستخدم التغير في متوسط نصيب الفرد كمؤشر لمستوى الرفاه الاجتماعي، والذي يعكس الأثر الفعلي للأداء الاقتصادي على دخل الفرد. وفي هذا السياق، ونتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي، تراجع نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2014 بحوالي 3.3% مقارنة مع العام 2013، ليصل إلى مستوى 1,734.6 دولار.



ومع تزايد صعوبة الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة تعمقت الفجوة في مستويات الدخل بين القطاع والضفة الغربية، حيث بلغ دخل الفرد في قطاع غزة حوالي 970.3 دولار، متراجعاً بنسبة 18.0% مقارنة بالعام السابق، بينما بلغ دخل الفرد في الضفة الغربية حوالي 2,265.4 دولار (أكثر من ضعف مستواه في القطاع)، مرتفعاً عن العام الماضي بنحو 2.3%.

إن تضيق الفجوة في مستويات الدخل بين الضفة والقطاع، الأخذ بالاعتبار على مر السنوات، يستوجب بالضرورة أن يحقق اقتصاد



قطاع غزة، وعلى مدى السنوات القادمة، معدلات مرتفعة من النمو تفوق تلك المتحققة في الضفة الغربية، والذي لن يتم إلا من خلال تبنى وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط التنموية المناسبة للقطاع.

ويظهر تحليل فجوة الإنتاج<sup>[6]</sup> في ظل الظروف القائمة التي تعيشها فلسطين حالياً، أن الناتج المحلي الإجمالي المحتمل بأسعار التكلفة الحقيقية<sup>[7]</sup> خلال العام 2014 قد نما بنسبة 5.1% مقارنة مع العام 2013، لیبليخ 6,645.5 مليون دولار، بينما تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بأسعار التكلفة الحقيقية بنسبة 3.9% خلال نفس

6 استخدمت منهجية دالة الإنتاج في تقدير الناتج المحتمل.

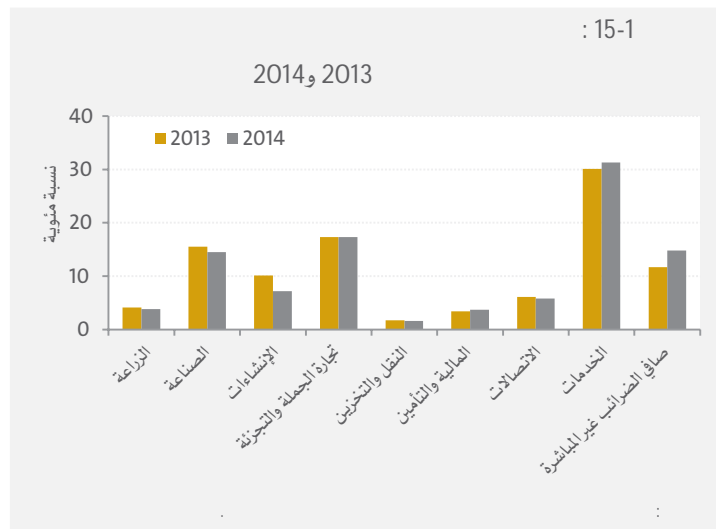
7 يمثل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحقيقية مستثنى منه صافي الضرائب غير المباشرة.



الفترة لينخفض إلى حوالي 6,344.4 مليون دولار، الأمر الذي يشير إلى فجوة إنتاج سلبية، أي أن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال العام 2014 كان أقل مما يجب بحوالي 301.1 مليون دولار، جزء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها فلسطين خلال العام، وخصوصاً في قطاع غزة.

## الأنشطة الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً تسيطر أنشطة الخدمات<sup>[8]</sup> على أكثر من ثلث ناتجه المحلي. كما أن أداء هذا القطاع يؤثر ويحدد بشكل رئيس مجمل الأداء الاقتصادي. فقد ساهمت أنشطة الخدمات بحوالي 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2014، مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة بنسبة 53.9% (3.8% للزراعة، و14.5% للصناعة، و7.2% للإنشاءات، و17.3% للتجارة، و1.6% للنقل والتخزين، و3.7% للأنشطة المالية والتأمين، و5.8% مساهمة المعلومات والاتصال). في حين بلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة (الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات) حوالي 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.



ويظهر تحليل الأداء خلال العام 2014 تراجع مساهمة الغالبية العظمى من الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باستثناء أنشطة المالية والتأمين التي ارتفعت مساهمتها من 3.4% في العام 2013 إلى 3.7% في العام 2014، وثبات مساهمة قطاع التجارة عند مستوى 17.3% خلال نفس الفترة. فقد تراجعت مساهمة قطاع الزراعة من 4.1% في العام 2013 إلى 3.8% في العام 2014، كما تراجعت مساهمة قطاع الصناعة من 15.5% إلى 14.5%، وقطاع الإنشاءات من 10.1% إلى 7.2%، وقطاع النقل والتخزين من 1.7% إلى 1.6%، والمعلومات والاتصالات من 6.1% إلى 5.8% خلال نفس الفترة.

في المقابل، يشير تحليل الأداء إلى تحسن مساهمة الغالبية العظمى لأنشطة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الأنشطة العقارية والإيجارية التي تراجعت مساهمتها من 3.9% في العام 2013 إلى 3.8% في العام 2014. في حين ارتفعت مساهمة التعليم من 6.9% إلى 7.2% خلال نفس الفترة، كما ارتفعت مساهمة الصحة من 3.2% إلى 3.5%، والإدارة العامة والدفاع من 12.4% إلى 13.0%، وبقية الخدمات الأخرى<sup>[9]</sup> من 3.6% إلى 3.8% خلال نفس الفترة. وبالتالي شكل تحسن هذه الأنشطة المحرك الرئيس لنمو مجمل أداء قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وفيما يتعلق بالمساهمة القطاعية في معدل النمو المتحقق خلال العام 2014<sup>[10]</sup>، فيشير التحليل إلى أن تراجع نشاطي الإنشاءات والصناعة على وجه التحديد قد لعب الدور الرئيس في تراجع نسبة النمو، حيث ساهم نشاط الإنشاءات في تخفيض نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.0 نقاط، ونشاط الصناعة بحوالي 1.1 نقطة. في حين ساهم النشاط الزراعي في تخفيض نسبة النمو بحوالي 0.4 نقطة، ونشاط التجارة بنحو 0.1 نقطة، إضافة إلى مساهمة نشاط النقل والتخزين بتخفيض نسبة النمو بنحو 0.1 نقطة. وفي

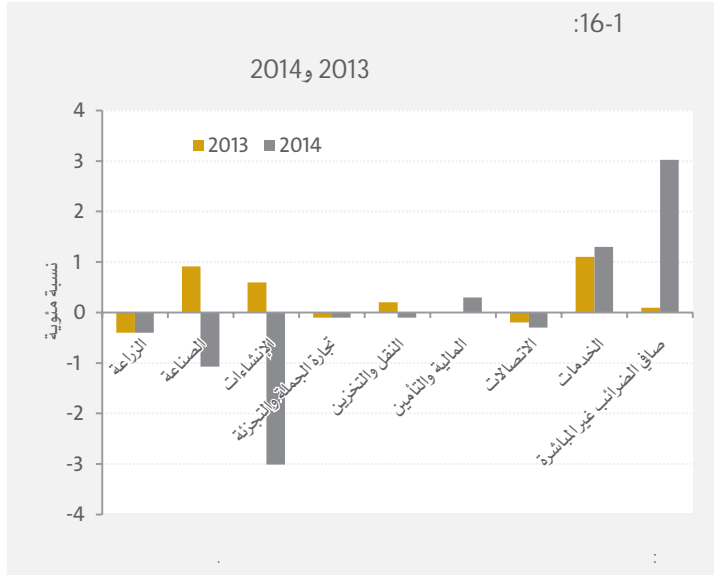
8 تشمل خدمات كل من: أنشطة الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية الإيجارية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، والأنشطة الإدارية والخدمات المساندة، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعي، والفنون والترفيه والتسليّة، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

9 تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسليّة، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

10 مساهمة النشاط في معدل النمو = نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام السابق.







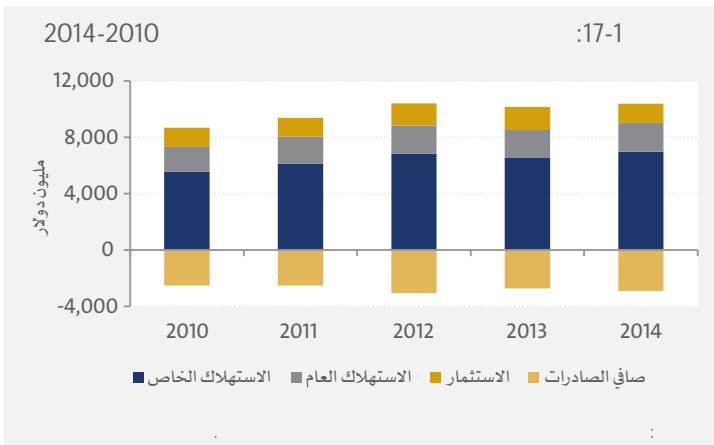
المقابل، خفف نمو نشاط الخدمات وصافي الضرائب غير المباشرة من حدة التراجع في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم نشاط الخدمات برفع نسبة النمو بحوالي 1.3 نقطة، بينما ساهم صافي الضرائب غير المباشرة برفعها بحوالي 3.0 نقاط.

كما يظهر التحليل من ناحية أخرى وجود تباين واضح في المساهمة القطاعية في معدلات النمو بين العامين 2013 و 2014، وخصوصاً في أنشطة الصناعة والإنشاءات والنقل والتخزين، التي تحولت مساهماتها في معدل النمو من إيجابية في العام 2013 إلى مساهمة سلبية في العام 2014 (من 0.9 نقطة إلى -1.1 نقطة للصناعة، ومن 0.6 نقطة إلى -3.0 نقاط للإنشاءات، ومن 0.2 إلى -0.1 نقطة للنقل والتخزين). بينما تحسن على مساهمة

الخدمات في معدل النمو المتحقق في العام 2014 (من 1.1 نقطة إلى 1.3 نقطة)، وكذلك صافي الضرائب غير المباشرة (من 0.1 نقطة إلى 3.0 نقاط). في حين حافظت مساهمة نشاط الزراعة على ثبات مستواها (-0.4 نقطة) كما في العام 2013. ويرجع سبب تحول مساهمة أنشطة الصناعة والإنشاءات والنقل إلى التراجع الحاد في أداء هذه الأنشطة في قطاع غزة جراء استمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي الأخير.

## الطلب الكلي

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 تراجعاً في الطلب الكلي الحقيقي، جراء انخفاض الإنفاق الاستثماري وتراجع صافي الصادرات، حيث تشير البيانات المتاحة إلى تراجع الاستثمار بحوالي 17.1% مقارنة مع نمو بلغت نسبته 4.2% خلال العام 2013. كما ارتفع العجز في صافي الصادرات (الصادرات - الواردات) بحوالي 7.5% مقارنة مع تراجع بنسبة 11.6% في العام 2013. وفي المقابل، تشير البيانات من ناحية أخرى إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي (الخاص والعام) بحوالي 5.7%، مقارنة مع تراجع بنسبة 3.5% في العام 2013، متأثراً بتحسين الاستهلاك الخاص والعام على حدٍ سواء بنسبة 6.2% و 4.2% على الترتيب مقارنة مع تراجع بنسبة 4.0% و 1.6% على الترتيب خلال العام 2013. وقد أسهم هذا التزايد في الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الخفيف من حدة التراجع في الطلب الكلي.

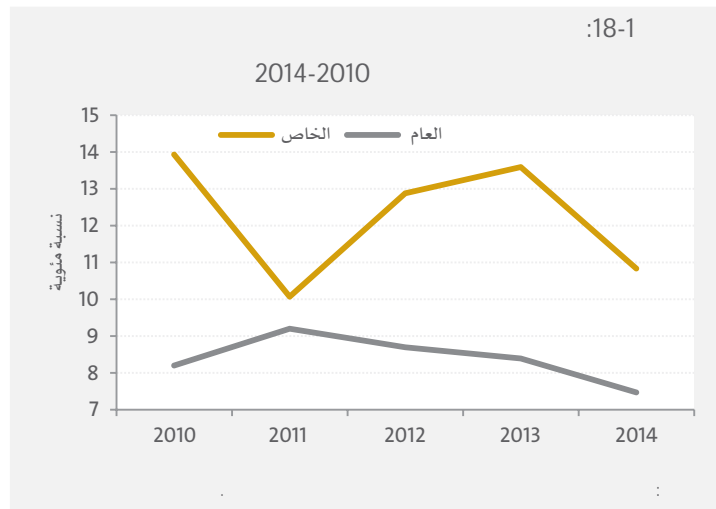


ويشير التحليل إلى أن مصدر التراجع في كل من الاستثمار وصافي الصادرات يعود إلى قطاع غزة، التي تراجع فيها الاستثمار بنسبة فاقت 360% (من 100.9 مليون دولار في العام 2013 إلى -265.8 مليون دولار في العام 2014)، جراء استمرار الحصار وتدمير البنية التحتية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع. كما ارتفع العجز في صافي الصادرات بما يقارب 55.0% على خلفية ارتفاع الواردات بنحو 42.7%، وتراجع الصادرات بحوالي 18.0%. في المقابل، ارتفع كل من الاستهلاك الخاص والعام في القطاع بحوالي 19.3% و 4.3% على التوالي خلال العام 2014.



أما في الضفة الغربية، فكان الوضع على النقيض تماماً، حيث شهد الطلب الكلي نمواً في كافة بنوده، فارتفع الاستهلاك الخاص والعام بنسبة 2.0% و4.1% على التوالي، وارتفع الاستثمار بحوالي 5.6%. كما تراجع العجز في صافي الصادرات بما يقارب 2.7%، جراء نمو الصادرات بحوالي 13.8%، ونمو الواردات بنحو 3.2%، الأمر الذي عمل على تخفيض العجز في صافي الصادرات خلال العام 2014.

وقد انعكست هذه التطورات على مساهمة مكونات الطلب الكلي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث ارتفعت حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 120.9% مقارنة مع 113.9% خلال العام 2013، نتيجة لارتفاعها الملحوظ في قطاع غزة من 116.1% عام 2013 إلى 156.8% عام 2014، وذلك بالرغم من تراجعها في الضفة الغربية من 113.1% إلى 110.2% خلال نفس الفترة. ويعود سبب ارتفاع حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع إلى الاستهلاك النهائي بشقيه العام والخاص، حيث ارتفعت حصة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 78.8% عام 2013 إلى 110.9% عام 2014، في حين ارتفعت حصة الاستهلاك العام من 37.3% إلى 45.9% خلال نفس الفترة، وذلك على خلفية تدفق المساعدات العينية إلى القطاع خلال وبعد الحرب الأخيرة بالتزامن مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

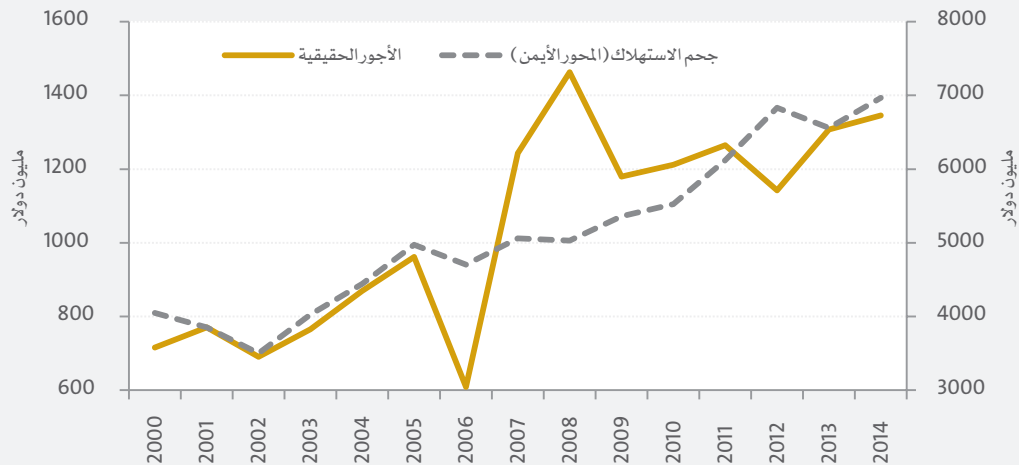
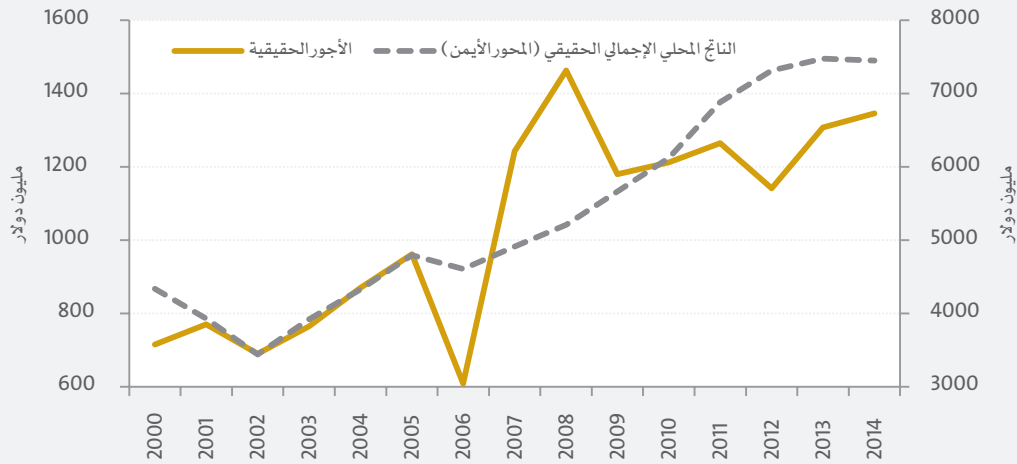


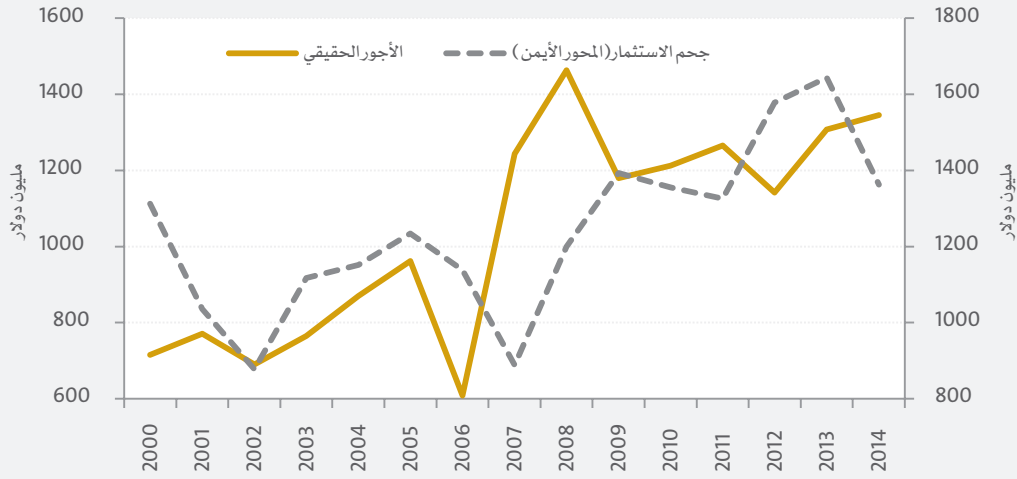
أما فيما يتعلق بالاستثمار الكلي، فيشير التحليل إلى تراجع حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 22.0% عام 2013 إلى 18.3% عام 2014، جراء الانخفاض الشديد في قطاع غزة، من 5.0% إلى -15.6% خلال نفس الفترة، قبله ارتفاع طفيف في الضفة الغربية من 28.2% عام 2013 إلى 28.4% عام 2014. ويشار في هذا السياق إلى أن التراجع في حصة الاستثمار الكلي قد شملت كلاً من الاستثمار الخاص والعام على حد سواء، حيث تراجعت حصة الاستثمار الخاص لتشكّل نحو 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 13.6% عام 2013، في حين تراجعت حصة الاستثمار العام إلى نحو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 8.4% خلال نفس الفترة.

بشكل عام، عانى الاستثمار في فلسطين من التراجع والتباطؤ على مدى السنوات الماضية، وتحديدًا منذ العام 2000. فالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة والقيود والمعوقات الإسرائيلية، تسببت في إضعاف القطاع العام من جهة، وعدم قدرة القطاع الخاص من جهة ثانية على العمل كرافعة للاقتصاد، بالإضافة إلى عزوف المستثمرين، وبالتالي تراجع الاستثمار في بعض الأحيان وتذبذبه في أحيان أخرى.

تشكل رواتب وأجور الموظفين العموميين أكثر من 50% من إجمالي نفقات الحكومة الفلسطينية. وتعتمد الحكومة الفلسطينية بشكل أساسي على كل من إيرادات المقاصة (تشكل نحو 70% من إجمالي الإيرادات)، بالإضافة إلى المنح والمساعدات لتغطية نفقاتها وخصوصاً الرواتب والأجور. وأي تراجع أو وقف في إيرادات المقاصة يمس بشكل رئيس رواتب الموظفين. فقد عانى الموظفون العموميون خلال السنوات الماضية من تأخر دفع رواتبهم نتيجة لوقف إسرائيل تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية، كان آخرها صرف 60% فقط من رواتب الموظفين منذ بداية العام 2015 وحتى منتصف شهر نيسان، مما سيكون له تداعياته السلبية على الاستهلاك والاستثمار. وبناءً على ذلك، قامت سلطة النقد بتخفيض توقعاتها للنمو الاقتصادي خلال العام 2015، من 2.7% إلى 1.9% لحظّة إعداد هذا التقرير.

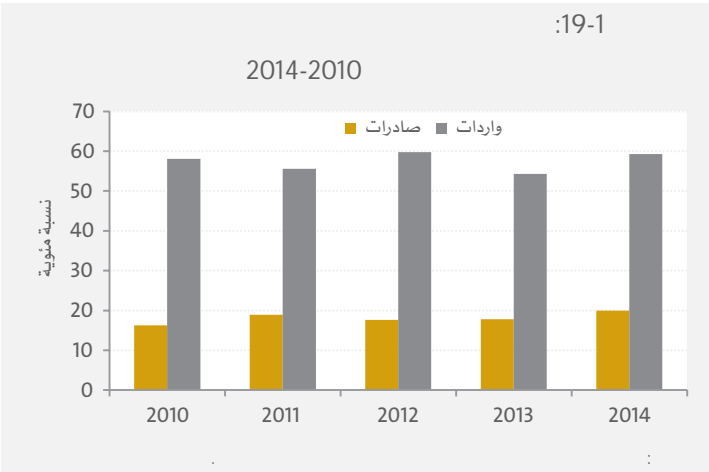
إن انخفاض دخل ما يزيد عن 200 ألف موظف يعملون في الوظيفة العمومية، ولمدة تزيد عن ثلاثة شهور، له تداعياته الملحوظة على الاقتصاد المحلي. فالتجارب السابقة تشير إلى أن انقطاع رواتب الموظفين أو جزء منها أدى إلى تراجع ملحوظ في الاستهلاك والاستثمار، وخصوصاً للقطاع الخاص، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، شهد العام 2006 وبداية العام 2007 وقفاً لتحويل أموال المقاصة وكذلك خفضاً كبيراً في حجم المساعدات الدولية، مما دفع بالحكومة الفلسطينية إلى التوقف عن دفع رواتب الموظفين قبل أن تعود لدفع سلف مالية متواضعة لهم خلال تلك الفترة، حيث تراجع حجم الأجور بحوالي 40%، مما أدى إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار بحوالي 5% و8% على التوالي، وبالتالي تراجع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4% خلال ذلك العام.





وأظهر تحليل قياسي وجود علاقة إيجابية مثبتة إحصائياً بين أجر العاملين في الوظيفة العمومية من جهة، وكل من الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك، والاستثمار خلال الفترة 2000-2014. كما أظهر التحليل أن تأثر حجم الاستثمار نتيجة لقطع الرواتب جاء أكبر من تأثر كل من حجم الاستهلاك وحجم الناتج المحلي الإجمالي. ولهذه النتيجة ما يبررها، فالموظف خلال فترة انقطاع الرواتب يخفض من استهلاكه على السلع الكمالية، ولكنه يلجأ إلى الاستدانة لتغطية نفقاته على السلع الضرورية. أما فيما يتعلق بالاستثمار، فإن أزمة كهذه تؤدي إلى تراجع ثقة المستثمر في السوق المحلي مما يدفعه إلى الإحجام أو على الأقل تأجيل مشاريعه الاستثمارية أو تطويرها. كما يحتاج المستثمر إلى فترة زمنية حتى يستعيد ثقته بالسوق. كما أن المصارف وكإجراء احترازي تكون أكثر تحفظاً في تعاملها مع هذه الأوضاع وتحتاج لفترة زمنية حتى تستعيد ثقتها بالسوق وبهذه الفئة من العملاء.

وفي المقابل، شهد عجز الميزان التجاري (صافي الصادرات) ارتفاعاً في حصته من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2014 إلى حوالي 39.3% مقارنة مع 36.5% عام 2013، على خلفية تباين أداء هذا العجز في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فالبيانات المتاحة تشير إلى ارتفاع العجز في قطاع غزة من 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2013، إلى 43.6% في العام 2014، على خلفية الزيادة الملحوظة في الواردات من 28.7% إلى 48.3%، مع ثبات نسبي في حصة الصادرات (من 4.8% إلى 4.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2013 و2014<sup>[11]</sup>. وفي المقابل، تراجع العجز في الضفة الغربية من 41.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، إلى 38.1% في العام 2014، جراء ارتفاع حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 22.6% عام 2013، إلى 24.5% عام 2014، وتراجع حصة الواردات من 63.7% إلى 62.6% خلال نفس الفترة.



وقد تمخضت هذه التغيرات في حصة الصادرات والواردات في كل من الضفة والقطاع عن ارتفاع حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين من 17.8% إلى 20.0%، إلى جانب ارتفاع حصة الواردات إلى حوالي 59.3% في العام 2014، مقارنة مع 54.3% في العام 2013.

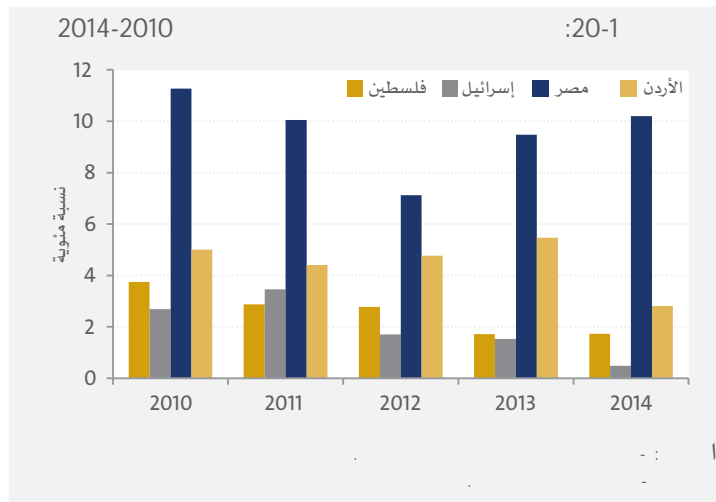
ومن الجدير بالذكر أن تدني مساهمة الصادرات الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بالعديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في

11 يعود السبب الرئيسي لزيادة الواردات في القطاع إلى زيادة تدفق المساعدات العينية في النصف الثاني من العام 2014 جراء الحرب.

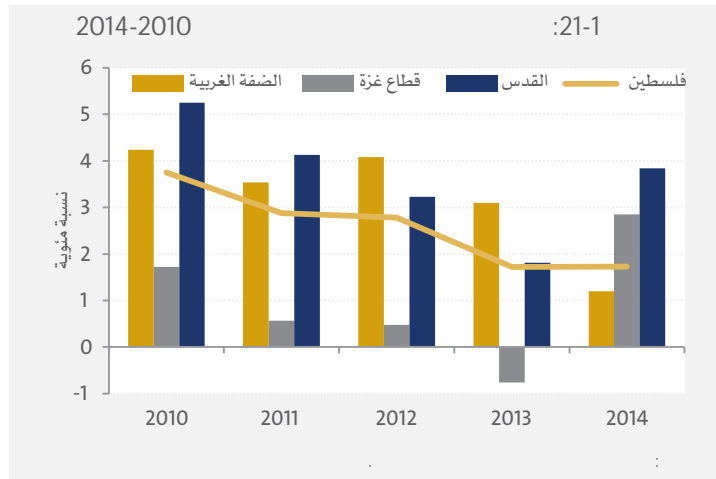


الأسواق الخارجية، نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، جرّاء المعوقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية. ولدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، لابد من تبني الحكومة للخطة الكفيلة بزيادة حجم الصادرات الفلسطينية، وزيادة القيمة المضافة من هذه الصادرات، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية بخلاف السوق الإسرائيلي، والإسراع في عملية إعادة إعمار قطاع غزة بما يكفل تعزيز وضع القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني.

أظهرت بيانات الأسعار، المقاسة بعملة الشيكل الإسرائيلي، ارتفاعاً طفيفاً في فلسطين خلال العام 2014، حيث بلغ معدل التضخم 1.7% مقارنة مع العام 2013. وهي ذات النسبة المتحققة خلال العام 2013. ويأتي تراجع معدلات التضخم في فلسطين خلال الأعوام السابقة كنتيجة لانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع، وخصوصاً الغذاء الذي يشكل الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى ضعف الطلب الكلي على خلفية تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي في المنطقة.



وفي ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية، فإن معدل التضخم في فلسطين يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً، مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية. فقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة خلال العام 2014 حوالي 1.4%، وفي الدول الصاعدة والنامية 5.3%، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي 8.0%. أما على مستوى الدول المجاورة، فقد بلغ معدل التضخم في الأردن 2.8%، وفي مصر 10.2%، وفي إسرائيل 0.5%. غير أن معدل التضخم المتحقق في فلسطين يخفي الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي تراجع فيه معدل التضخم في الضفة الغربية من 3.1% عام 2013 إلى 1.2% عام 2014، ارتفع في قطاع غزة من -0.8% إلى 2.9% وفي القدس من 1.8% إلى 3.8%.

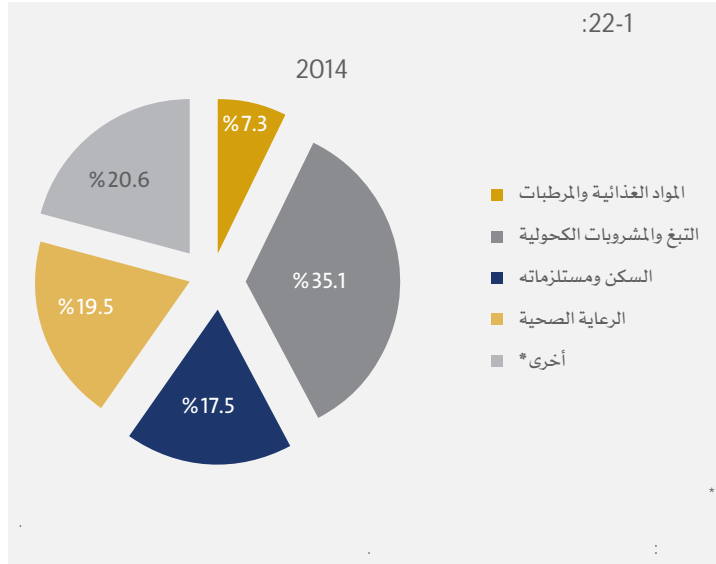


ويعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الضفة والقطاع، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بمستوى أسعارها في إسرائيل وتكاليف الاستيراد. بينما تعتمد أسعار السلع في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي، خاصة وأن تراجع نشاط اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي)<sup>[12]</sup> أدى إلى انخفاض كبير في السلع الواردة من مصر، وتزايد الاعتماد على ما يسمح باستيراده وإدخاله من إسرائيل، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في القطاع بشكل ملحوظ خلال العام 2014.

12 شهدت العلاقة مع الجانب المصري مزيداً من التردّي، انعكست تداعياتها بدرجة أساسية على تضييق الحركة التجارية (جزء تدمير الجزء الأكبر من الأسواق والإغلاق المتكرر للمعبر الحدودي) وعلى كافة جوانب الحياة الاقتصادية بشكل عام.

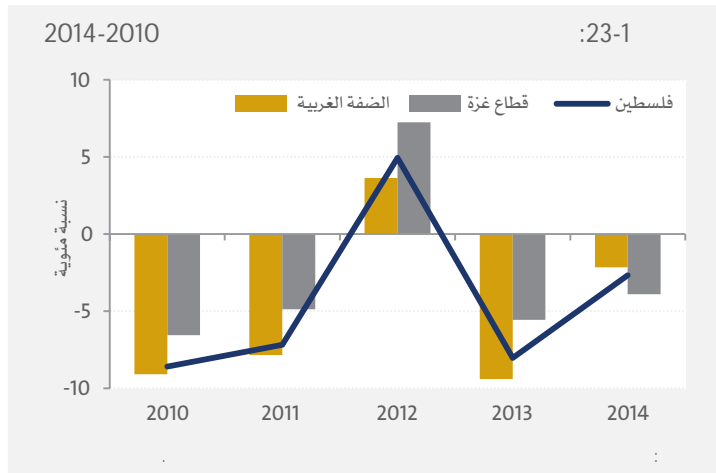


كما يعكس هذا التفاوت أيضاً حجم التقلبات في مؤشرات أسعار مجموعات السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك الفلسطيني. فخلال العام 2014، شهد مؤشر أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية، للسنة الثالثة على التوالي، أعلى مستوى من الارتفاع ضمن الفئات الاثني عشر، بارتفاعه بنسبة 11.8% (11.8% في الضفة، و16.0% في القطاع، و11.4% في القدس)، متأثراً بقرار رفع الضرائب على التبغ والمشروبات الكحولية. واحتل مؤشر أسعار خدمات الرعاية الصحية المرتبة الثانية بنسبة 8.7% (3.7% في الضفة، و0.5% في القطاع، و10.6% في القدس). كما ارتفعت مؤشرات أسعار خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، وأسعار خدمات المسكن ومستلزماته بنسبة 4.5% و3.3% على الترتيب.



بشكل عام، تشترك جميع المناطق الفلسطينية في استحواد مجموعات المواد الغذائية، والسكن ومستلزماته، والنقل والمواصلات على حوالي 58% من الوزن الترجيحي<sup>[13]</sup> لسلة المستهلك الفلسطيني، وبالتالي تستحوذ هذه المجموعات والتي تصنف على أنها سلع أساسية، على حوالي 58% من إجمالي إنفاق المستهلك الفلسطيني. وخلال العام 2014، ارتفع مؤشر أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 0.4%، بينما تراجع مؤشر أسعار خدمات النقل والمواصلات، وللعام الثاني على التوالي، بحوالي 2.9% متأثراً بتراجع أسعار الوقود عالمياً. ويعد التراجع في مؤشر أسعار هذه المجموعة الأعلى ضمن مؤشرات المجموعات الأخرى، يليه تراجع مؤشر أسعار خدمات الاتصالات بحوالي 2.6%. كما تراجع مؤشر أسعار السلع والخدمات الثقافية والترفيهية بنسبة 1.8%، أما باقي المجموعات فشهدت مؤشرات أسعارها تغيرات طفيفة وغير ملحوظة.

كما يشير تحليل مستويات الأسعار إلى أن أربع مجموعات من أصل اثني عشر ساهمت بحوالي 79.4% من معدل التضخم، حيث ساهمت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية بحوالي 35.1%، كما ساهمت مجموعة خدمات الرعاية الصحية بما نسبته 19.5%، بينما ساهمت مجموعة السكن ومستلزماته بحوالي 17.5%، في حين ساهمت مجموعة الغذاء والمشروبات المرطبة بنحو 7.3%. أما باقي المجموعات الأخرى فساهمت بحوالي 20.6% من معدل التضخم في العام 2014.



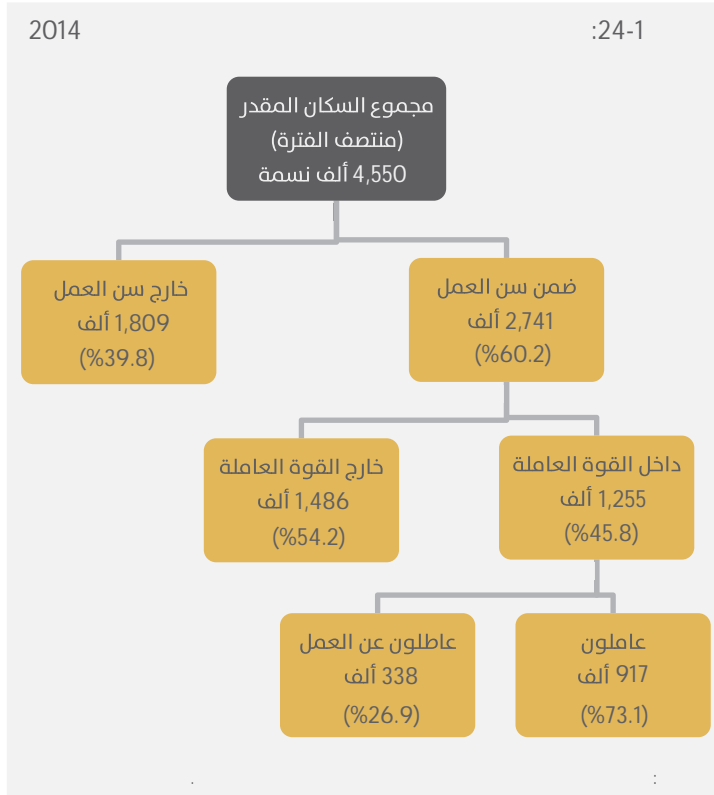
وتعمل الآثار السلبية للتضخم على تراجع القوة الشرائية لوحدة العملة، إلى جانب التغيرات في مستويات الأجور الاسمية، وفي أسعار الصرف على القوة الشرائية لوحدة العملة. ففي ظل الانخفاضات المتتالية التي لحقت بالدولار الأمريكي (أو بالدينار الأردني نظراً لارتباطه بنظام سعر الصرف الثابت مع الدولار)، عانى المواطنون الذين يتقاضون أجورهم بهذه العملات من تراجع أكبر في القوة الشرائية مقارنة مع الذين يتقاضون أجورهم بعملة الشيكل الإسرائيلي. فخلال العام 2014 تراجع سعر صرف الدولار بحوالي 1.0%، وبالتالي تراجعت قوته الشرائية بنحو 2.7% (نفس الوضع ينطبق على الدينار الأردني)<sup>[14]</sup>. في المقابل، اقتصر التراجع في القوة الشرائية لعملة الشيكل على مقدار التضخم فقط، أي بنسبة 1.7% فقط.

13 تمثل الأهمية النسبية للسلع والخدمات في سلة المستهلك أو في الاقتصاد بشكل عام، وتستخدم في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

14 القوة الشرائية لعملة الدولار (الدينار) = معدل التضخم + معدل تغير سعر الصرف مقابل الشيكل.



وفي ظل تفاوت معدلات التضخم في كل من الضفة والقطاع، تفاوتت أيضاً التغيرات في القوة الشرائية لوحدة العملة في كلا المنطقتين، إذ انخفضت لعملة الشيكل في الضفة الغربية بنسبة 1.2%، وبحوالي 2.9% في قطاع غزة. أما بالنسبة للقوة الشرائية لعملة الدولار (الدينار)، فتراجعت بنحو 2.2% في الضفة الغربية، مقابل تراجع أكبر في قطاع غزة بنسبة 3.9%، آخذين بعين الاعتبار ثبات الأجور الاسمية.

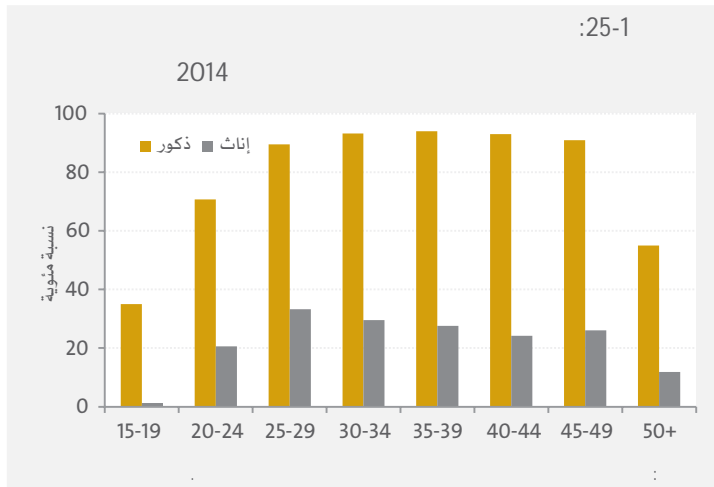


بلغ عدد السكان في فلسطين عام 2014 حوالي 4.6 مليون نسمة، مرتفعاً بنحو 2.9% مقارنة مع العام 2013 (منهم 2.8 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 1.8 مليون في قطاع غزة). وبلغ عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة (القوة البشرية) نحو 2.7 مليون نسمة، أو ما يعادل 60.2% من إجمالي عدد السكان.

ويعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً قديماً، مما يعني أن نسبة لا بأس بها من السكان لا تزال في سن الدراسة (تشكل أكثر من ثلث السكان) وهو ما أسهم في ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة المشاركة، التي بلغت خلال العام 2014 حوالي 45.8% (46.4% في الضفة، و44.9% في القطاع)، الأمر الذي يشير إلى أن أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني لا يسهم فعلياً في الأنشطة الاقتصادية.

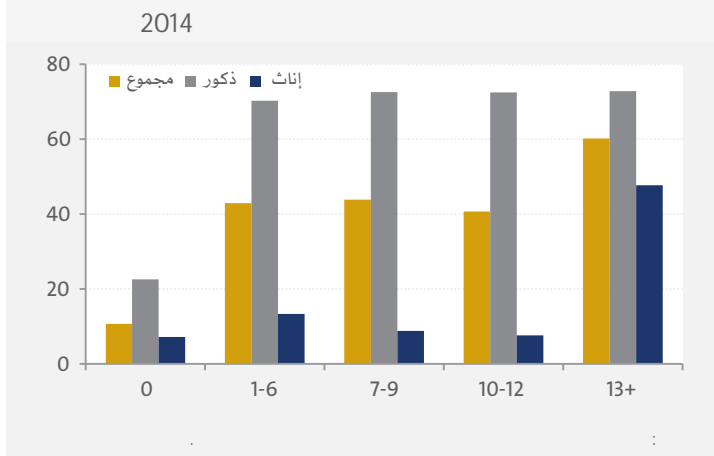
وتتفاوت مستويات المشاركة في القوى العاملة بحسب الجنس، والمنطقة، والفئة العمرية، ومستوى التحصيل العلمي. إذ يلاحظ انخفاض نسبة المشاركة لدى الإناث مقارنة بالذكور، ويبرز هذا التفاوت بشكل واضح في الفئة العمرية 40-44 سنة. وخلال العام 2014، ارتفعت نسبة مشاركة الذكور في فلسطين بشكل طفيف إلى 71.5% مقارنة مع 69.3% في العام 2013، وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركة الإناث التي ارتفعت من 17.3% عام 2013 إلى 19.4% في العام 2014.

وتتركز أعلى نسبة مشاركة للذكور في الفئة العمرية 35-39 عاماً، وللإناث في الفئة العمرية 25-29 عاماً، حيث وصلت نسبة مشاركة الذكور ضمن هذه الفئة العمرية إلى 94.0%، وللإناث إلى 33.3%. وبشكل عام، يمكن القول أن الأفراد (ذكوراً وإناثاً) من الفئات العمرية 20-49 هم الأكثر انخراطاً في سوق العمل.





:26-1

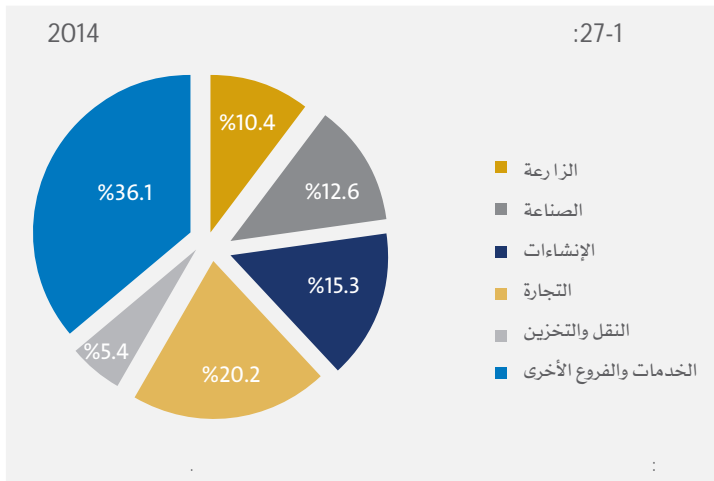


كما تتأثر نسب المشاركة في القوى العاملة بمستوى التحصيل العلمي، حيث تنخفض في أوساط الأفراد غير الحاصلين على أي تحصيل أكاديمي إلى 10.7%، وترتفع إلى 60.2% لدى الأفراد الذين تجاوزت عدد سنوات دراستهم 13 عاماً. وفيما يتعلق بالذكور، يبدو أن هناك نوعاً من الاستقرار في نسبة مشاركتهم في القوى العاملة بغض النظر عن المستوى التعليمي (باستثناء الأميين). ولكن على صعيد الإناث، نجد أن مشاركة من تحصيلهن العلمي من 1-6 سنوات أعلى من مشاركة من تحصيلهن العلمي من 7-12 سنة، مع العلم بأن مشاركة من حصلن على شهادة دبلوم فأعلى هي الأعلى.

## العمالة

ارتفع عدد العاملين خلال العام 2014 بنسبة 3.6% مقارنة مع 3.1% في العام 2013، ليصل عددهم إلى 917 ألف عامل (72.8% في الضفة الغربية و27.2% في قطاع غزة). ويستحوذ القطاع العام على نحو 22.9% من مجمل العاملين (منهم 107 آلاف موظف في الضفة الغربية، ونحو 103 آلاف موظف في قطاع غزة). ومع ذلك يظل القطاع الخاص الموظف الأكبر للعمال بنسبة بلغت 65.4%، أو ما يعاد 600 ألف عامل (75.6% منهم في الضفة الغربية، والباقي في قطاع غزة). كما استحوذ سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات على حوالي 11.7% من إجمالي العاملين الفلسطينيين، أو ما يعادل 107 آلاف عامل، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يزال عمال قطاع غزة ممنوعين رسمياً من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي كما هو الحال منذ العام 2006.

:27-1

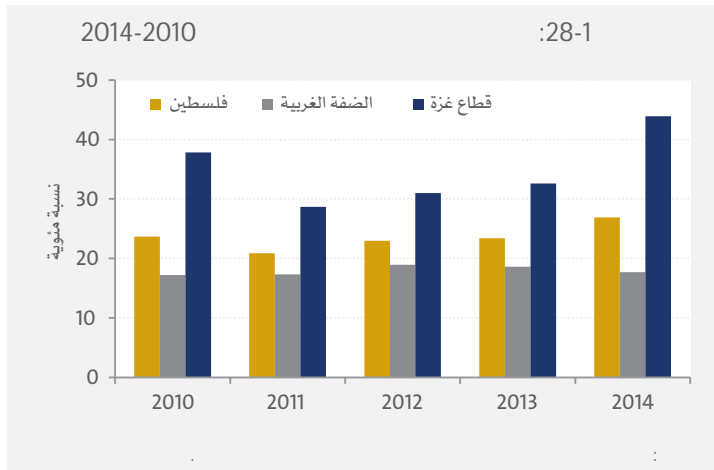


وخلال العام 2014 لم تطرأ تغييرات جوهرية في توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، ولا يزال الهيكل العام لهذا التوزيع محافظاً على استقراره النسبي منذ أعوام، إذ لا يزال قطاع الخدمات محافظاً على الصدارة في استقطاب العاملين، بنسبة بلغت 36.1%. وتتوزع النسبة الباقية على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن الجدير ذكره أن مساهمة القطاعات في تشغيل العاملين تتفق إلى حد ما مع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لكن يمكن القول بأن قطاع الخدمات وقطاع الصناعة أكثر كفاءة تشغيلية من باقي القطاعات الأخرى. إذ أن قطاع الخدمات يشغل نحو 36.1% من العاملين ويساهم بنحو 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أما قطاع الصناعة فيشغل نحو 12.6% من العاملين ويساهم بنحو 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل كانت نسبة تشغيل العاملين في القطاعات الأخرى أعلى من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير إلى تدني إنتاجية العاملين في هذه القطاعات.





## البطالة



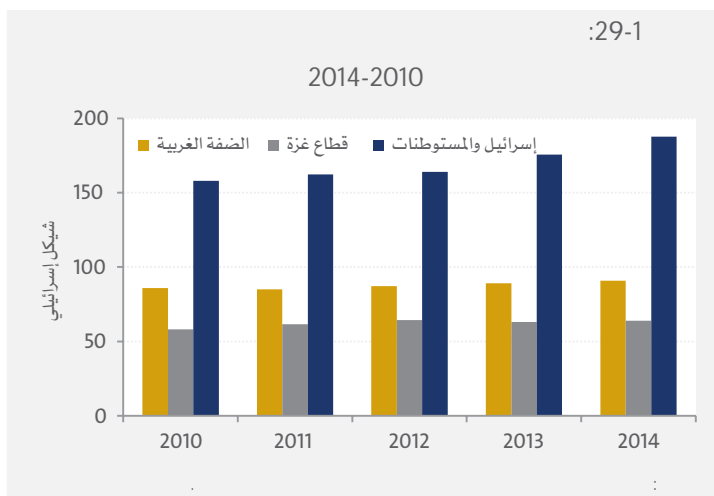
تعتبر البطالة المرتفعة من أهم التحديات التي تواجه اقتصاد أي دولة، لا سيما في الدول النامية. ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة، خاصة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة.

يشار إلى أن معدلات البطالة في فلسطين واصلت ارتفاعها خلال العام 2014، لتصل إلى 26.9% من إجمالي القوى

العامة، مقارنة مع 23.4% خلال العام 2013<sup>[15]</sup>. تجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة تراجعت في الضفة الغربية من 18.6% إلى 17.7%، بينما ارتفعت في قطاع غزة من 32.6% إلى 43.9% بين عامي 2013 و2014. ويعزى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة بشكل رئيسي إلى الحرب التي شنتها إسرائيل على القطاع خلال الربع الثالث من العام، حيث وصلت نسبة البطالة في ذلك الربع إلى 47.4%، مع العلم بأن نسبة البطالة تجاوزت 40% في كافة الأرباع نظراً لاستمرار الحصار المفروض من قبل الجانب الإسرائيلي على القطاع والإغلاق شبه المستمر لمعبر رفح الحدودي وتراجع نشاط اقتصاد الظل الذي كان يشغل عدداً لا بأس به من العاملين.

بشكل عام، لا تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة جداً بالمقارنة مع دول المنطقة، إذ لا يزال أكثر من ربع القوى العاملة تقريباً عاطلاً عن العمل، مقارنة مع 11.9% في الأردن، و12.9% في مصر، و5.9% في إسرائيل. يُذكر أن معدلات البطالة ترتفع بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث 38.4% (27.4% في الضفة، و56.8% في القطاع)، وفي المخيمات 37.3% (22.5% في مخيمات الضفة، و46.8% في مخيمات القطاع).

## معدل الأجر اليومي



ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي في فلسطين خلال العام 2014 إلى حوالي 102.1 شيكل إسرائيلي، وبنسبة 5.0% مقارنة بالعام السابق، وذلك على خلفية ارتفاع أجر العاملين في الضفة الغربية بنسبة 2.1%، والعاملين في قطاع غزة بنسبة 1.4%، والعاملين في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 6.8%. غير أن هذه التطورات في الأجور لا يمكن تناولها بمعزل عن تطورات الأسعار، وتأثيرها على الأجر الحقيقي.

ونظراً لكون التغيير في معدل التضخم خلال العام 2014 أقل من الزيادة في الأجر الاسمي، فقد ارتفع الأجر الحقيقي في فلسطين بحوالي 3.3%، مع تمايز واضح في

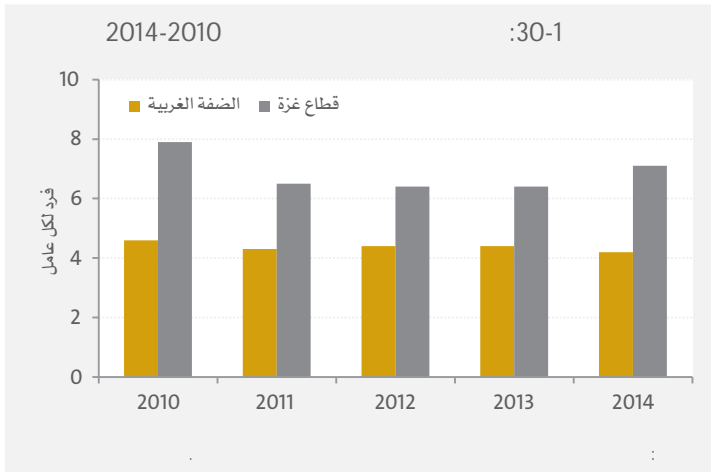
15 شهد العام 2014 دخول حوالي 100 ألف فرد جديد إلى سوق العمل، تم توفير 32 ألف فرصة عمل جديدة فقط (منهم 8 آلاف عامل يعملون في إسرائيل)، وتحول الباقي إلى صفوف العاطلين عن العمل.



هذا الارتفاع على مستوى مناطق العمل، فعلى مستوى الضفة الغربية، تحسن الأجر الحقيقي بنحو 0.9%. وعلى مستوى قطاع غزة، ونظراً لارتفاع الأجر الاسمي بنسبة أقل من معدل التضخم، تآكل الأجر الحقيقي بحوالي 1.5%. أما على مستوى العاملين في إسرائيل والمستوطنات، فقد ارتفع أجرهم الحقيقي بحوالي 5.6%.

بشكل عام، لا تزال الفجوة قائمة بين أجور العاملين في الضفة والقطاع. وفي ذلك إشارة إلى حجم التباين الاقتصادي بين هذه المناطق، لا سيما في قطاع غزة، التي يقل فيها أجر العامل بحوالي 29.6% عن مثيله في الضفة الغربية، وبحوالي 65.9% عن أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات خلال العام 2014.

## الإعالة الاقتصادية

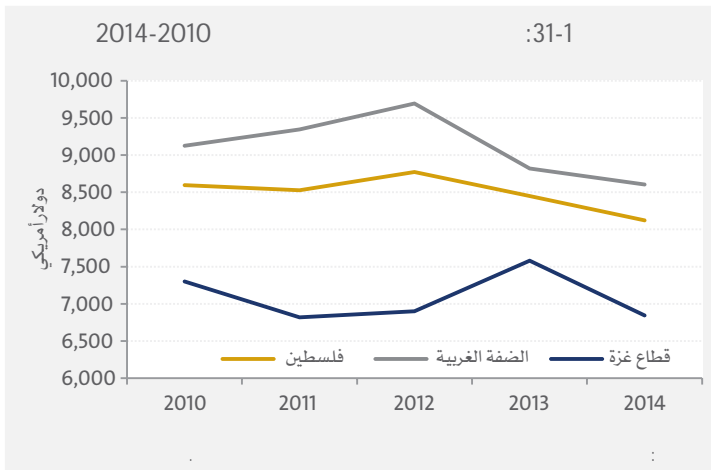


يعتبر معدّل الإعالة الاقتصادية (عدد الأفراد الذين يعيّلهم الفرد العامل في المجتمع) مؤشراً على حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأفراد العاملون. ويتأثر هذا المعدل بشكل رئيس بعدد العاملين والزيادة الطبيعية للسكان، إذ أن الزيادة في عدد العاملين بأكثر من معدل النمو الطبيعي للسكان يعمل على تخفيف العبء الاقتصادي على الفرد العامل.

وفي هذا السياق، بقي معدل الإعالة الاقتصادي خلال العام 2014 مستقرّاً عند 5 أفراد لكل عامل تقريباً كما هو الحال في العام السابق، أي أن العامل الواحد، يعيل نفسه إضافة إلى أربعة أشخاص آخرين معه. أما حسب

المنطقة الجغرافية فهناك تبايناً ملحوظاً بين معدل الإعالة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد انخفض معدل الإعالة في الضفة الغربية من 4.4 فرد لكل عامل إلى 4.2 فرد خلال عام 2014، بينما ارتفع في قطاع غزة من 6.4 فرد لكل عامل إلى 7.1 فرد لكل عامل خلال نفس الفترة.

## الإنتاجية



تشير البيانات المتاحة إلى تراجع إنتاجية العامل<sup>[16]</sup> في فلسطين للعام الثاني على التوالي، حيث تراجعت في العام 2014 بنسبة 3.9%، متأثرة بتراجع الناتج المحلي الإجمالي، لتصل إلى حوالي 8,123.2 دولار لكل عامل. يُذكر أن إنتاجية العامل في الضفة الغربية تراجعت بحوالي 2.5% لتصل إلى 8,602.0 دولار، كما تراجعت في قطاع غزة بحوالي 9.7% لتصل إلى 6,841.8 دولار لكل عامل، مشكلة حوالي 79.5% من إنتاجية العامل في الضفة الغربية.

16 الإنتاجية = القيمة المضافة/ عدد العاملين.

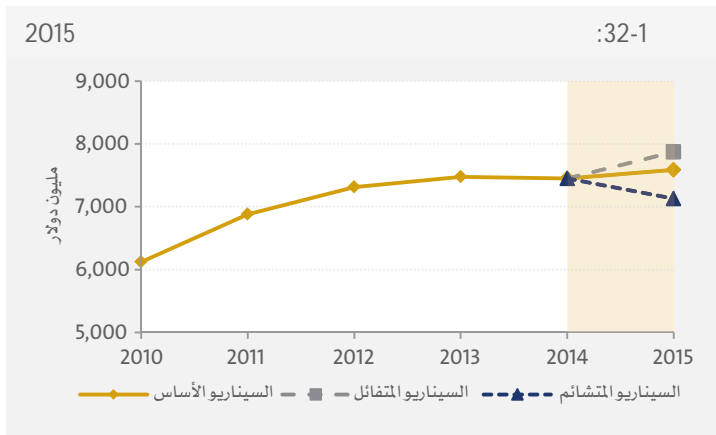


بُنيت تنبؤات سلطة النقد حول آفاق الاقتصاد الفلسطيني<sup>[17]</sup> للعام 2015 وفق مجموعة من الافتراضات الأساسية، وتضمنت تحليلاً لمخاطر مختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. وبالاستناد إلى هذه الافتراضات (السيناريو الأساس)، من المتوقع أن يطرأ تحسن نسبي على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2015، حيث تشير توقعات سلطة النقد إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.9%، ليبلغ حوالي 7,587 مليون دولار (مقارنة مع تراجع بنحو 0.4% في العام 2014). وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أنه من المتوقع أن ينخفض دخل الفرد الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بنسبة 1.0%، ليصل إلى نحو 1,717 دولار أمريكي (مقارنة مع تراجع بنحو 3.3% في العام 2014).

يأتي هذا الأداء على خلفية افتراض أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين ستبقى على حالها الذي كانت عليه في العام 2014، من حيث جمود المسار السياسي، واستمرار إغلاق معابر قطاع غزة، واستمرار القيود على حركة الأفراد والبضائع (العمالة في إسرائيل والتجارة الداخلية والخارجية)، بالإضافة إلى الاستمرار في انتهاج سياسة التشفيف المالي، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغييرات تذكر عند نفس مستوياتها في العام السابق. ومن المتوقع أيضاً استمرار تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة الفلسطينية وبقيمة تصل إلى حوالي مليار دولار. إضافة إلى بقاء معدل النمو التحويلات الجارية للقطاع الخاص والتسهيلات الائتمانية عند مستوياتها في العام السابق. كما يفترض هذا السيناريو أيضاً ارتفاع حجم الصادرات جزأً الارتفاع المتوقع للطلب الخارجي وخصوصاً إسرائيل (حيث يتوقع أن ينمو الاقتصاد الإسرائيلي بحوالي 3.2% خلال العام 2015)<sup>[18]</sup>.

واستناداً لهذا السيناريو، من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل طفيف إلى 121.3% في العام 2015 (مقارنة مع 120.9% في العام السابق)، وذلك على خلفية الارتفاع المحدود في الاستهلاك الخاص إلى 93.6% (مقارنة مع 93.5% عام 2014)، وارتفاع الاستهلاك العام إلى 27.7% (مقارنة مع 27.4% في العام 2014). كما يتوقع أن ترتفع مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي إلى 18.8% (مقارنة مع 18.3% عام 2014).

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمن المتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 40.1% خلال العام 2015 (مقارنة مع 39.3% في العام 2014) جزأً ارتفاع مساهمة الواردات إلى 60.6%، وارتفاع طفيف في مساهمة الصادرات إلى 20.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015.



أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن ينخفض معدلها إلى 25.0% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2015 (مقارنة مع 26.9% في العام 2014). كما يتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى حوالي 1.0% (مقارنة مع 1.7% في العام 2014) على خلفية توقع استمرار انخفاض الأسعار العالمية للنفط والغذاء.

ويشير تحليل للمخاطر إلى أن هذه التوقعات تبقى عرضة لبعض الصدمات المختلفة والمحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة. فبافتراض تعرض الاقتصاد خلال العام 2015 إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل)، تتمثل في حدوث

تحسن نسبي في المسار السياسي والوضع الأمني ومفاوضات السلام، وتسريع تحويل أموال إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ

17 من الضروري الأخذ بعين الاعتبار حساسية نتائج هذه التنبؤات لأي تغير في الأرقام الفعلية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية الفلسطينية.

18 معدل النمو المتنبأ به من قبل بنك إسرائيل المركزي.

بعض المشاريع الرئيسية والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل. إضافة إلى زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج. فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 5.7%، وأن يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.7% خلال العام 2015.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن يرتفع الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 122.6% (93.8% للاستهلاك الخاص و28.8% للاستهلاك العام). وأن ترتفع مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي إلى 19.2%. كما يتوقع في ظل هذا السيناريو أن يرتفع العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 41.8%، جراء ارتفاع مساهمة الواردات إلى 63.8%، والصادرات إلى نحو 22.0% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن ينخفض معدلها بشكل ملحوظ إلى 22.0% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2015.

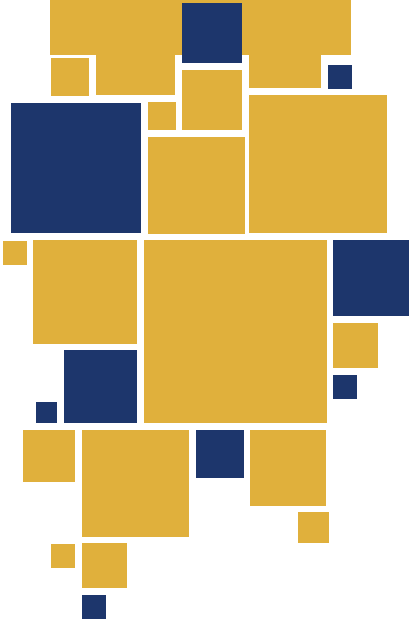
أما في حال تعرض الاقتصاد خلال العام 2015 إلى صدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية بشكل حاد، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال وزيادة العراقيل أمام حركة الاستيراد والتصدير، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، والتأخر في تحويل أموال إعادة إعمار قطاع غزة. فمن المتوقع في ظل هذا السيناريو، أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.3%، وأن يتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.0% خلال العام 2015.

كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو، أن ينخفض الاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 118.0% (90.8% للاستهلاك الخاص و27.2% للاستهلاك العام)، وأن يتراجع الاستثمار إلى 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فمن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 35.3%، جراء انخفاض مساهمة الواردات إلى 54.6%، وتراجع مساهمة الصادرات إلى نحو 19.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015. أما بخصوص البطالة، فمن المتوقع أن يرتفع معدلها إلى 29.0% من إجمالي القوى العاملة خلال العام 2015.





# تطورات مالية الحكومة





سعت الحكومة الفلسطينية خلال العام 2014 إلى زيادة كفاءة القطاع العام، من خلال اتباع سياسة تعتمد على تعزيز التعاون الوثيق بين قطاع عام يتسم بالكفاءة وقطاع خاص رائد ومحرك رئيس للنمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا الإطار تعمل الحكومة على خلق بيئة مواتية لإنشاء المشاريع الاستثمارية وتفعيل القدرات والطاقت التي تملكها في محاولة منها لزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، وبالتالي زيادة وتعزيز حجم الإيرادات الضريبية. وفي المقابل استمرت الحكومة في سياسة تقنين وترشيد الإنفاق العام. وقد هدفت الحكومة من خلال هذه السياسات إلى تخفيف عجز الميزانية بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومكافحة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة، وخفض الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وأدت السياسة الحكومية المتبعة خلال العام 2014 إلى زيادة ملحوظة في حجم الإيرادات العامة (تحديداً إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية) مقابل زيادة بسيطة في النفقات العامة (أجور ورواتب، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض)، نتج عنها تراجع في حجم العجز الجاري. ورغم التراجع النسبي الذي شهده هذا العام في حجم المنح والمساعدات الخارجية إلا أن الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات حقق فائضاً بلغ نحو مليار ونصف المليار شيكل. وبالرغم من هذا الفائض، إلا أن العام 2014 شهد زيادة ملحوظة في حجم المتأخرات المتراكمة على الحكومة، مقابل تراجع في حجم الدين العام الحكومي (مقاساً بالدولار) بشقيه المحلي والخارجي.

شهدت فلسطين مجموعة من التطورات الاقتصادية والسياسية التي كان لها تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الوضع المالي للحكومة. فقد أدى تعاقب الحكومات واختلاف إجراءاتها إلى فترات من المد والجزر فيما يتعلق بحجم الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والأولويات التي تتخذها هذه الحكومات، وإن اتفقت جميعها على مبدأ تعزيز جانب الإيرادات ومصادر التمويل الذاتية، ومحاولة تقليل الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية. وقد اتبعت الحكومة الحالية سياسة تخفيف أو تقنين الاقتراض من المصارف المحلية إلى الحدود الدنيا، مع إعطاء الأولوية لسداد المتأخرات المتراكمة. غير أن نجاح هذه السياسة يعتمد بشكل أساسي على مدى انتظام وتدفق إيرادات المقاصة وتدفع المنح والمساعدات الخارجية التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية ومصادر التمويل.

وقد ارتفع بند الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2014 بنحو 5.3% مقارنة بالعام 2013، ليلغ حوالي 14,834.5 مليون شيكل<sup>[19]</sup>، جراء زيادة كل من إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية، مقابل انخفاض كل من الإيرادات الضريبية والمنح والمساعدات الخارجية. وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن حجم الإيرادات العامة والمنح المتحقق شكل نحو 94.3% من المستهدف بحسب موازنة العام 2014، مقارنة بنحو 94.9% خلال العام 2013.

وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الإيرادات العامة والمنح، إلا أن الإرجاعات الضريبية قد انخفضت خلال العام 2014 بنحو 40.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 481.3 مليون شيكل، مُشكِّلةً نحو 85.9% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة للعام 2014<sup>[20]</sup>. ويعزى التراجع في حجم الإرجاعات الضريبية (بالرغم من تبني الحكومة سياسة دفع المتأخرات وعدم تراكمها) إلى الانخفاض الكبير في حجم المنح والمساعدات الخارجية، والذي أثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على السداد والوفاء بالتزاماتها وبالتالي تراجع حجم الإرجاعات الضريبية. ومع انخفاض الإرجاعات الضريبية وزيادة إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية، شهد بند صافي الإيرادات العامة والمنح<sup>[21]</sup> خلال العام 2014 زيادة ملحوظة بنحو 8.1% مقارنة بالعام السابق، ليلغ 14,353.2 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 94.6% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة.

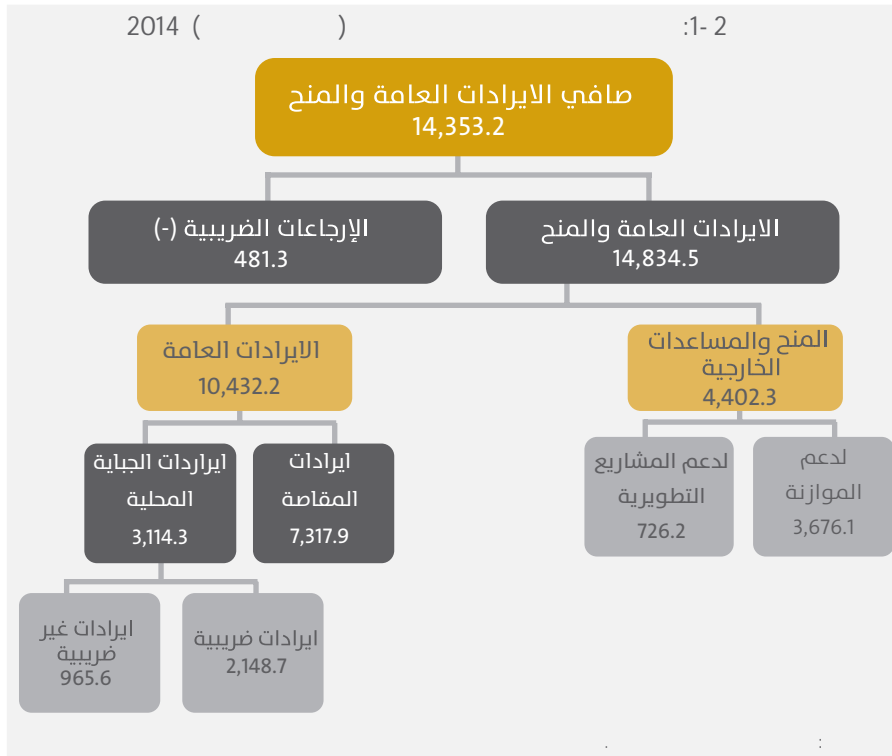
19 تم استخدام عملة الشيكيل (بدلاً من الدولار) في تحليل التطورات الواردة في هذا الفصل، بهدف تجنيد الأثر الكبير لتغيرات سعر الصرف. كما أن البيانات المدرجة في هذا الفصل تستند إلى الأساس التقني، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

20 يمثل بند الإرجاعات الضريبية المبالغ التي تقوم الحكومة بإرجاعها بعد عمل التسويات الخاصة بضرية المحرقات وضرية القيمة المضافة والجمارك، وتشكل الإرجاعات الضريبية الخاصة بالفقود الجزء الأكبر منها، حوالي 424.0 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 88.1% من إجمالي الإرجاعات الضريبية للعام 2014.

21 صافي الإيرادات العامة والمنح = الإيرادات العامة والمنح - الإرجاعات الضريبية.

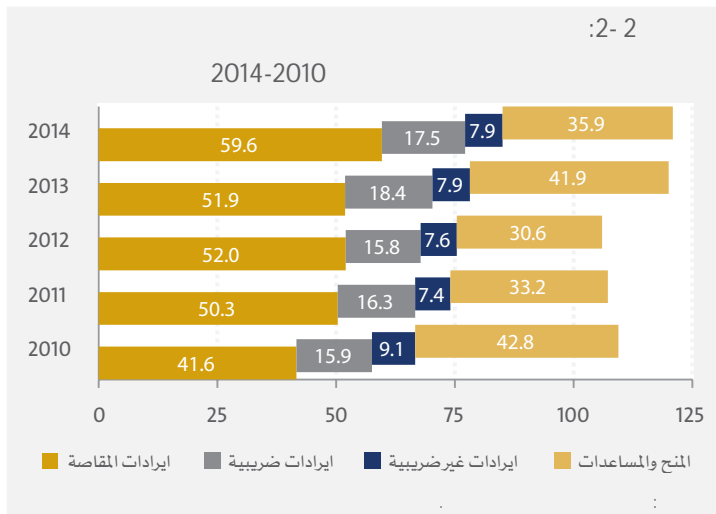






تتكون الإيرادات العامة من إيرادات المقاصة وإيرادات الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية)، حيث شكلت إيرادات المقاصة نحو 70.1% من الإيرادات العامة خلال العام 2014، مقابل نحو 29.9% حصة إيرادات الجباية المحلية (20.6% حصة الإيرادات الضريبية، و9.3% حصة الإيرادات غير الضريبية). وقد شهد العام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإيرادات العامة بنحو 13.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 10,432.2 مليون شيكل. ومع هذا الارتفاع تكون الإيرادات العامة المتحققة قد فاقت المستهدف بحسب مشروع الموازنة، لتبلغ نسبة المتحقق إلى المستهدف

نحو 105.7% خلال العام 2014، مقارنة بنحو 94.9% خلال العام السابق. ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة أن السبب الرئيس في الارتفاع يعود إلى زيادة كل من إيرادات المقاصة بنحو 20.2%، والإيرادات غير الضريبية بنحو 4.8%، مقابل تراجع الإيرادات الضريبية بنحو 0.4% مقارنة بالعام 2013. وقد بلغت نسبة العبء الضريبي (بما يشمل إيرادات المقاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 22.9% مقارنة مع 20.4% في العام 2013 [22].



وقد شهد العام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في حجم إيرادات المقاصة بنحو 20.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 7,317.9 مليون شيكل، ووصل حجم المتحقق منها إلى 111.8% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة مقارنة بنحو 95.6% خلال العام 2013. وتعزى هذه الزيادة إلى عاملين أساسيين: الأول، الاستمرار في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي. والثاني، زيادة المتحصلات الضريبية من قطاع غزة نتيجة لتراجع نشاط اقتصاد الظل (إغلاق الأنفاق مع مصر وإقامة منطقة حدودية عازلة)، وبالتالي تحول التجار الغزيين إلى الاستيراد المباشر من إسرائيل، الأمر الذي ساهم في رقد خزينة الدولة بمبالغ مالية لا يستهان بها. وتتكون إيرادات المقاصة

بشكل أساسي من إيرادات ضريبة القيمة المضافة، والجمارك والمحروقات، حيث شكلت الإيرادات الجمركية نحو 34.4% من إيرادات

22 يتمثل العبء الضريبي في حجم الضرائب التي تجبها الحكومة بمختلف أشكالها، وهو عادة ما يكون أعلى في الدول الصناعية والمتطورة منه في الدول النامية.



المقاصة، وإيرادات المحروقات نحو 33.8%، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة نحو 31.1%، في حين ساهمت إيرادات ضريبة الدخل والشراء بنحو 0.7% فقط من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2014<sup>[23]</sup>.

وتعتبر إيرادات المقاصة صمام أمان الحكومة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ودفع المستحقات المترتبة عليها، حيث ارتفعت مساهمتها خلال العام 2014 في تغطية حوالي 56.9% من النفقات العامة مقابل 49.3% في العام السابق. كما ساهمت في تغطية نحو 59.6% من النفقات الجارية وصافي الإقراض مقارنة بحوالي 51.9% خلال نفس الفترة. وكذلك ساهمت إيرادات المقاصة في تغطية نحو 108.1% من نفقات الأجور والرواتب مقارنة بنحو 93.0% خلال العام 2013. وقد انعكس انتظام تدفق إيرادات المقاصة على قدرة الحكومة على دفع النفقات المترتبة عليها، خاصة بند الأجور والرواتب، حيث قامت الحكومة بدفع الرواتب المستحقة عليها لشهري تموز وأيلول مقدماً، وتم تغطيتها من إيرادات المقاصة التي حولتها إسرائيل للحكومة الفلسطينية مسبقاً، وهو ما يدل على الأهمية النسبية لحجم وانتظام تدفق هذا البند من الإيرادات.

أما إيرادات الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية) فقد شهدت ارتفاعاً بسيطاً خلال العام 2014، بنحو 1.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 3,114.3 مليون شيكل، أو ما يشكل حوالي 93.6% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن مساهمة هذا البند في تغطية النفقات العامة قد تراجعت إلى 24.2% مقارنة بنحو 24.9% خلال العام السابق. كما تراجعت مساهمته في تغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض إلى 25.4% مقارنة بنحو 26.2% خلال نفس الفترة. كذلك تراجعت مساهمة الإيرادات الضريبية في تغطية بند النفقات الجارية وصافي الإقراض إلى 17.5% مقارنة بنحو 18.4% في العام 2013، فيما استقرت مساهمة الإيرادات غير الضريبية عند نحو 7.9% خلال العامين.

ويعود الارتفاع في إيرادات الجباية المحلية إلى زيادة الإيرادات غير الضريبية تحديداً، علماً بأن الإيرادات الضريبية قد تراجعت بنسبة بسيطة خلال نفس الفترة. فقد شهد العام 2014 ارتفاعاً في حجم الإيرادات غير الضريبية بنحو 4.8% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 965.6 مليون شيكل، مشكلاً نحو 96.9% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وجاء التحسن في بند الإيرادات غير الضريبية بشكل أساسي نتيجة لتحسن المتحصلات من بند رسوم الأراضي. وبذلك ارتفعت حصة الإيرادات غير الضريبية من بند إيرادات الجباية المحلية لتبلغ نحو 31.0% مقارنة بنحو 29.9% خلال العام 2013.

في المقابل، شهد العام 2014 تراجعاً طفيفاً في حجم الإيرادات الضريبية بنحو 0.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 2,148.7 مليون شيكل، أو ما يعادل 92.3% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. وبهذا الانخفاض تكون حصتها من إيرادات الجباية المحلية قد تراجعت بنحو نقطة مئوية واحدة مقارنة بالعام 2013 لتبلغ 69%. ويعزى انخفاض الإيرادات الضريبية إلى تراجع الإيرادات المتحصلة من مكوس السجائر، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات ضريبة الدخل وضريبة الأملاك ومكوس المشتريات، حيث تراجعت متحصلات مكوس السجائر بنحو 38.0% مقارنة بالعام 2013، لتبلغ نحو 234.4 مليون شيكل، كما تراجعت إيرادات ضريبة الدخل بنحو 4.2% لتبلغ 684.5 مليون شيكل خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت إيرادات كل من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات إلى 8.9 و 3.3 مليون شيكل على الترتيب مقارنة بنحو 13.8 و 5.7 مليون شيكل خلال العام 2013. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت متحصلات ضريبة القيمة المضافة بنحو 11.5% مقارنة بالعام 2013، لتبلغ 950.9 مليون شيكل، كما ارتفعت إيرادات الجمارك بنحو 38.1% خلال نفس الفترة، لتبلغ 266.7 مليون شيكل.

## المنح والمساعدات الخارجية

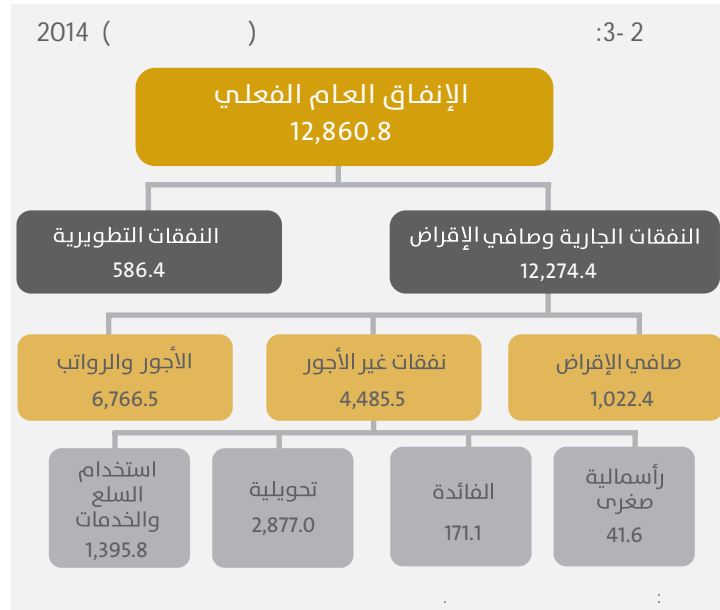
شهد العام 2014 تراجعاً ملحوظاً في حجم المنح والمساعدات بنحو 10.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 4,402.3 مليون شيكل، أسهمت في تغطية ما نسبته 35.9% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، وحوالي 34.2% من إجمالي النفقات العامة. كما شكلت المنح

23 مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات وفق الأساس النقدي.



والمساعدات حوالي 29.7% من الإيرادات العامة والمنح مقارنة بنحو 34.9% في العام 2013. وتعتبر المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، يستخدم الجزء الأكبر منها لدعم الموازنة، فيما يتم استخدام جزء بسيط منها لدعم المشاريع التطويرية، حيث بلغ حجم المنح والمساعدات الموجهة لدعم الموازنة نحو 3,676.1 مليون شيكل، أو ما يعادل 83.5% من المنح والمساعدات خلال العام 2014، مقابل نحو 726.2 مليون شيكل، أو ما يعادل 16.5% منها خصص لدعم وتمويل المشاريع التطويرية.

الجدير بالذكر، أنه وبالرغم من إعلان الحكومة المستمر عن رغبتها تقليل الاعتماد على المنح والمساعدات، إلا أنها بقيت تشكل رافداً أساسياً لتمويل العجز الحكومي، بل وفي تحويل هذا العجز إلى فائض في بعض الأعوام، كما حدث في العامين 2014 و2013. فقد ساهمت المنح والمساعدات خلال العام 2014 في تحويل الوضع المالي للحكومة من عجز كلي بقيمة 2,909.9 مليون شيكل قبل المنح والمساعدات (أو ما نسبته -6.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلى فائض بنحو 1,492.4 مليون شيكل بعد المنح والمساعدات (أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي)<sup>[24]</sup>.



شهد العام 2014 ارتفاعاً نسبياً في حجم الإنفاق العام الفعلي بنحو 4.2% مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ نحو 12,860.8 مليون شيكل، وذلك نتيجة للزيادة الملحوظة في كل من صافي الإقراض (بنحو 34.5%)، والإنفاق على الأجور والرواتب (بنحو 3.3%)، ونفقات غير الأجور (بنحو 1.3%). أما الإنفاق العام على أساس الالتزام فقد ارتفع خلال هذا العام بنحو 10.6% مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ نحو 15,493.3 مليون شيكل<sup>[25]</sup>. ويشير التباين بين حجم الإنفاق وفق الأساس النقدي وأساس الالتزام إلى تراكم مبالغ مالية تقدر بنحو 2,632.5 مليون شيكل على شكل متأخرات متراكمة على الحكومة خلال العام الحالي. وتحسب هذه المتأخرات في الإنفاق العام على أساس الالتزام، بينما لا تحسب في الإنفاق النقدي.

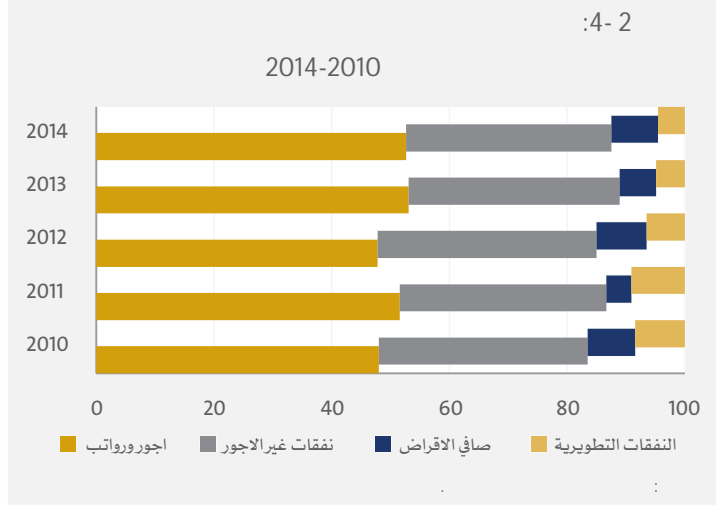
وتوزع الإنفاق العام الفعلي بين الإنفاق الجاري (أجور ورواتب، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض) بنحو 95.4% مقابل نحو 4.6% للإنفاق التطويري، حيث بلغت حصة الإنفاق على الأجور والرواتب نحو 52.6% من إجمالي الإنفاق العام الفعلي، وحصة الإنفاق على غير الأجور نحو 34.9%، فيما بلغت حصة صافي الإقراض نحو 7.9%. وشكّل الإنفاق العام الفعلي نحو 84.7% من حجم الإنفاق العام المستهدف بحسب مشروع الموازنة للعام 2014، أما الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام) فقد شكّل نحو 102.1% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. كما شكّل الإنفاق الفعلي أيضاً حوالي 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 27.4% في العام 2013.

24 لا بد من الإشارة إلى التعديلات التي قامت بها وزارة المالية على بيانات المالية العامة خلال العام 2014، وتديداً على بند الإنفاق على السلع والخدمات وبند النفقات التطويرية. بناء على توصيات صندوق النقد الدولي، والتي عملت على تخفيض هذين البندين بنحو 1,003.8 مليون شيكل على اعتبار أنها مدفوعات متأخرات من الأعوام السابقة. ويترجم هذا المبلغ من الفائض المحقق (1,492.4 مليون شيكل) يصبح الفائض الفعلي بعد المنح والمساعدات 488.6 مليون شيكل.

25 المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة. أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة. عادة سنة، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل. أما المبالغ المستهدفة فهي التي تخصصها الحكومة وتستهدفها عند وضع موازنتها.

## الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

ارتفع بند الإنفاق الجاري وصافي الإقراض خلال العام 2014، بنحو 4.6% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ نحو 12,274.4 مليون شيكل،

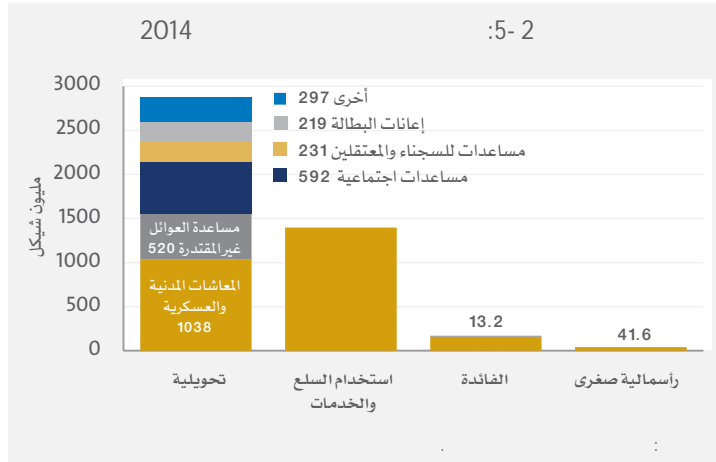


ميشكلاً بذلك نحو 88.2% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية زيادة كافة بنود الإنفاق الجاري وصافي الإقراض (الأجور والرواتب، نفقات غير الأجور، وصافي الإقراض).

فقد ارتفع حجم الإنفاق الفعلي على بند الأجور والرواتب بنحو 3.3% مقارنة بالعام 2013 ليبليغ نحو 6,766.5 مليون شيكل، أو ما يعادل 93.1% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وشكل الإنفاق على الأجور والرواتب نحو 52.6% من الإنفاق العام الفعلي، ونحو 55.1% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض مقارنة بنحو 53.1% و 55.8% في العام 2013، على الترتيب.

ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية، أن قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) قد استحوذ على الحصة الأكبر من هذا البند بنحو 43.8%، فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 27.7%، ووزارة الصحة على نحو 9.4%. وبلغت حصة الإدارة العامة (مكتب الرئيس، ومنظمة التحرير، وديوان الموظفين العام، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، والسفارات) نحو 8.4% من الأجور والرواتب. أما وزارة الاقتصاد فاستحوذت على نحو 2.6%، مقابل نحو 3.2% لكل من الخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية، ونحو 1.7% لخدمات النقل والمواصلات وغيرها<sup>[26]</sup>.

كما ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 1.3% مقارنة بالعام 2013 ليبليغ حوالي 4,485.5 مليون شيكل، مشكلة نحو 74.1% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة. وقد شكل هذا البند نحو 34.9% من الإنفاق العام، ونحو 36.5% من الإنفاق الجاري وصافي



الإقراض مقارنة مع 35.9% و 37.7% خلال العام 2013، على الترتيب. وجاءت الزيادة في نفقات غير الأجور على خلفية زيادة النفقات التحويلية بشكل أساسي، التي ارتفعت بنحو 8.4% مقارنة بالعام 2013 لتبلغ 2,877.0 مليون شيكل، لتشكّل نحو 64.1% من نفقات غير الأجور. كما ارتفعت النفقات الرأسمالية الصغرى (تصنف عادة ضمن الإنفاق الجاري) بنحو 23.3 مليون شيكل مقارنة بالعام 2013 لتبلغ 41.6 مليون شيكل. وفي المقابل، انخفض الإنفاق على استخدام السلع والخدمات<sup>[27]</sup> بنحو 7.4% مقارنة بالعام 2013، ليبليغ 1,395.8 مليون شيكل. كما انخفضت مدفوعات الفائدة بنحو 30.6%، لتبلغ نحو 171.1 مليون شيكل خلال العام 2014.

26 حصص بنود مراكز المسؤولية في بند الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفصيلات بحسب الأساس النقدي.

27 لا بد من الإشارة هنا إلى التعديلات التي قامت بها وزارة المالية على بندي الإنفاق على السلع والخدمات والنفقات التطويرية خلال العام 2014، بناء على تومية صندوق النقد الدولي، حيث تم اقتطاع نحو 478.9 مليون شيكل من بند استخدام السلع والخدمات، ونحو 524.9 مليون شيكل من بند النفقات التطويرية وتسجيلها تحت مسمى متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية، وهو ما أدى إلى تراجع هذين البندين.



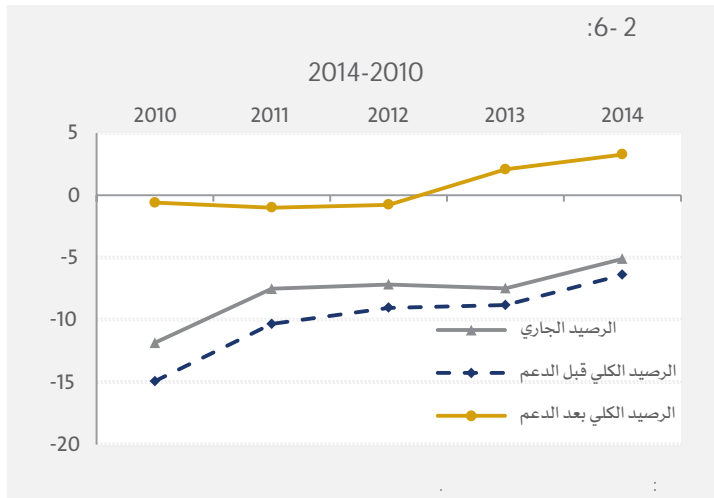
وتوزع الإنفاق التحويلي بين الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 1,037.5 مليون شيكل (أو ما يعادل 36.1% من الإنفاق التحويلي)، والمساعدات الاجتماعية بقيمة 591.9 مليون شيكل (20.6%)، ومساعدات للعائلات غير المقتدرة بنحو 519.6 مليون شيكل (18.1%)، ومساعدات للسجناء والمعتقلين (الأسرى في السجون الإسرائيلية) بقيمة 230.7 مليون شيكل (8.0%)، وإعانات البطالة بنحو 218.7 مليون شيكل (7.6%)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 278.8 مليون شيكل (9.6% من النفقات التحويلية).

أما الإنفاق على صافي الإقراض فقد ارتفع خلال العام 2014، بنحو 34.5% مقارنة مع العام 2013 ليبلغ حوالي 1,022.4 مليون شيكل، مشكلاً نحو 170.3%، أي ما يقارب ضعف المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة. كما شكل الإنفاق على صافي الإقراض نحو 7.9% من الإنفاق العام، ونحو 8.3% من الإنفاق الجاري مقارنة بنحو 6.2%، و6.5% في العام 2013، على الترتيب.

## النفقات التطويرية

تراجعت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2014 بنحو 3.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 586.4 مليون شيكل [28]، لتشكّل بذلك نحو 46.5% من المبلغ المستهدف في مشروع الموازنة العامة. وحصلت الحكومة الفلسطينية على منح ومساعدات خارجية لتمويل المشاريع التطويرية بنحو 726.2 مليون شيكل، استخدمت في تمويل كامل الإنفاق التطويري (586.4 مليون شيكل)، فيما تم استخدام المبلغ المتبقي البالغ 139.8 مليون شيكل في دفع متأخرات الإنفاق التطويري عن الأعوام السابقة. الجدير ذكره أن حجم الإنفاق التطويري الفعلي لم يتجاوز في أحسن حالاته (كما في العام 2011) نسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في العام 2014 فقد بلغت هذه النسبة نحو 1.3%. وهو ما يشير إلى ضعف وتراجع الدور الذي يلعبه هذا الإنفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية على المدى المتوسط والبعيد.

انخفض العجز في الرصيد الجاري خلال العام 2014 بنحو 31.1% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 2,323.5 مليون شيكل. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية، إضافة إلى التعديلات التي قامت بها وزارة المالية في بند الإنفاق على استخدام السلع والخدمات وساهمت في تخفيض هذا العجز، حيث خفضت الحكومة حجم الإنفاق على هذا البند بنحو 478.9 مليون شيكل، بناءً على توصية من صندوق النقد الدولي، مما ساهم في تخفيض حجم الإنفاق الجاري، وبالتالي خفض العجز الجاري.



وقد تراجعت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2014، لتبلغ نحو 5.1% مقارنة بنحو 7.5% في العام 2013. ومع هذا التراجع تكون نسبة العجز الجاري الفعلي إلى المستهدف في مشروع الموازنة العامة قد بلغت نحو 50.5% خلال العام 2014 مقارنة بنحو 86.8% خلال العام السابق. غير أن هذا التراجع الكبير لا يشير إلى مدى نجاح الحكومة في ضبط الإنفاق الجاري، وإنما يعكس عدم قيام الحكومة بتسديد جزء كبير من المبالغ المستحقة عليها، وتحديدًا فيما يخص القطاع الخاص وبنفقات الأجور والرواتب. فقد ترتب على الحكومة ديون للقطاع الخاص خلال العام 2014 بنحو 1,711.9 مليون

28 أنظر حاشية رقم 27.

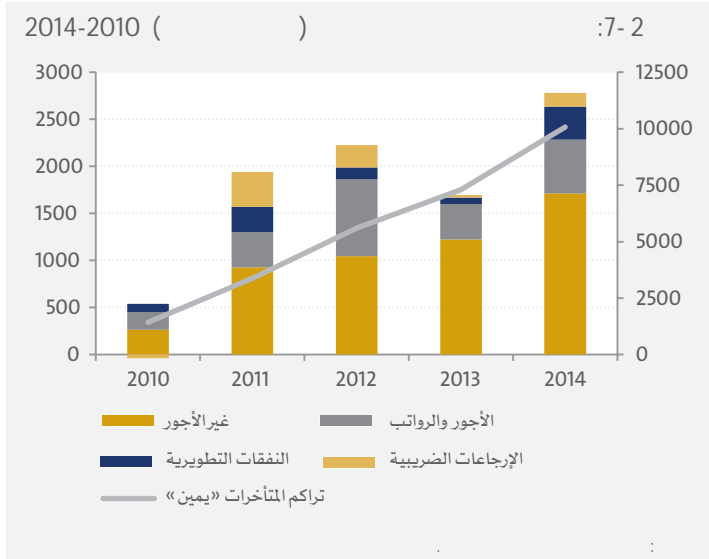


شيكل، كما أجلت الحكومة دفع نحو 569.7 مليون شيكل من الأجور والرواتب المستحقة، بالإضافة إلى تأخير دفع نحو 350.9 مليون شيكل من النفقات التطويرية، ونحو 146.7 مليون شيكل من الإرجاعات الضريبية.

كما تراجع العجز في الرصيد الكلي قبل الدعم (شاملاً النفقات التطويرية) بنحو 26.9% خلال العام 2014 مقارنة بالعام السابق، ليبلغ حوالي 2,909.9 مليون شيكل. وبهذا التراجع يكون العجز الكلي قبل الدعم قد شكل نحو 49.6% من المبلغ المستهدف بحسب مشروع الموازنة العامة مقارنة بنحو 76.9% خلال العام 2013. ويعود التراجع في هذا البند إلى نفس الأسباب التي أدت إلى تراجع العجز الجاري والتي ذكرت آنفاً. كما بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 6.4% مقارنة بنحو 8.8% في العام 2013. أما الرصيد الكلي بعد الدعم فقد حقق خلال العام 2014 فائضاً بنحو 1,492.4 مليون شيكل مقارنة بفائض بلغ 934.0 مليون شيكل خلال العام 2013، أخذين بعين الاعتبار التعديلات التي قامت بها وزارة المالية على بيانات المالية العامة خلال العام 2014، وتحديدًا على بندي الإنفاق على السلع والخدمات والنفقات التطويرية، بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي (انظر الحاشية رقم 24 سابقاً).

## المتأخرات

بالرغم من الارتفاع الملحوظ في الإيرادات العامة خلال العام 2014 مقارنة بالعام السابق، إلا أن الحكومة لم تستطع الوفاء بكامل التزاماتها، وتأخرت في سداد جزء لا يستهان به من هذه الالتزامات. فقد ارتفع حجم المتأخرات الحكومية خلال العام 2014 بنحو 64.1% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 2,779.4 مليون شيكل، مما أدى إلى زيادة المتأخرات المتراكمة على الحكومة خلال السنوات الماضية لتبلغ نحو 10,073.8 مليون شيكل بنهاية العام 2014. وشكلت المتأخرات الحكومية خلال العام 2014 حوالي 18.7% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 21.6% من إجمالي النفقات العامة، كما شكلت نحو 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي.



وتشير البيانات المتعلقة بتفصيلات المتأخرات، إلى أن الجزء الأكبر منها مستحق لصالح القطاع الخاص (متأخرات غير الأجور)، وبنحو 1,711.9 مليون شيكل، أو ما يعادل نحو 61.6% من متأخرات الحكومة خلال العام 2014. توزعت بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 937.0 مليون شيكل (أو ما يعادل 54.7%)، ومتأخرات المساهمات الاجتماعية بنحو 679.6 مليون شيكل (39.7%)، ومتأخرات للنفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية بنحو 48.6 مليون شيكل (2.8%). أما متأخرات النفقات الرأسمالية الصغرى فقد بلغت نحو 19.3 مليون شيكل (1.1%)، في حين بلغت متأخرات مدفوعات الفائدة على الدين المحلي والخارجي نحو 25.3 و 2.1 مليون شيكل، على الترتيب.

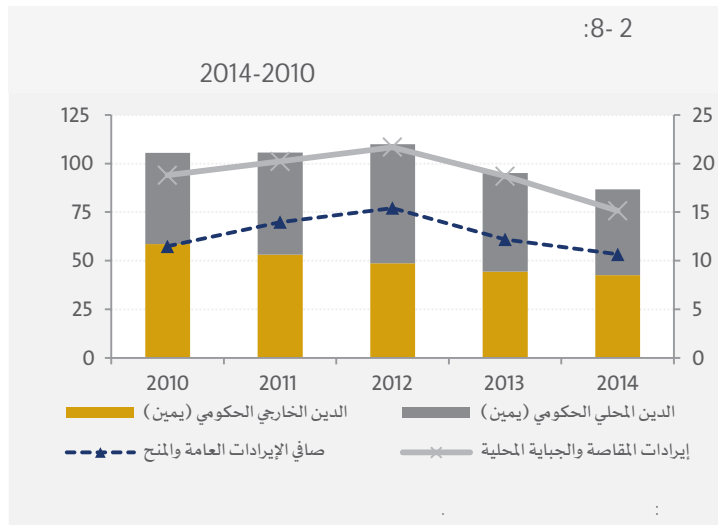
كما ارتفعت متأخرات الأجور والرواتب بنحو 20.5% خلال العام 2014 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 569.8 مليون شيكل. وكذلك ارتفعت متأخرات كل من النفقات التطويرية والإرجاعات الضريبية بنحو 12.6% و 5.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 351.2 و 146.5 مليون شيكل، على الترتيب.





تراجع الدين العام الحكومي نهاية العام 2014، مقاساً بالدولار الأمريكي، بنحو 6.7% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ نحو 2,216.8 مليون دولار، أو ما يعادل نحو 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>[29]</sup>. ولا يمكن اعتبار هذا التراجع حقيقياً، كون جزء كبير منه ناجم بشكل أساسي عن ارتفاع سعر صرف الدولار بنحو 12.1% مقابل الشيكل (ارتفع من نحو 3.48 شيكل لكل دولار نهاية العام 2013، إلى 3.90 شيكل لكل دولار نهاية العام 2014). ومع تراجع الدين العام الحكومي تكون حصة الفرد من هذا الدين قد تراجعت بنحو 9.4% مقارنة بالعام 2013، لتبلغ نحو 615.2 دولار. وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنسبة 50.9%، وخارجي بنسبة 49.1%.

وتعتبر نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي في فلسطين منخفضة نسبياً قياساً على النسب الموجودة في بعض الدول المجاورة، حيث وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 80.3% نهاية العام 2014 بحسب بيانات مديرية الدين العام في وزارة المالية الأردنية، وفي إسرائيل نحو 67.4% خلال نفس الفترة<sup>[30]</sup>.



وبالرغم من تدني نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي في فلسطين، إلا أن هذه النسبة لا تعكس الواقع القائم بشكل صحيح، أو قدرة الحكومة على السداد وعلى الاستمرار بالاستدانة. فهناك العديد من المحاذير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل هذه النسب، إذ أن قلة ومحدودية الموارد المالية المتاحة للحكومة تشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرة هذه الحكومة على السداد والوفاء بالتزاماتها سواء تجاه القطاع الخاص، أو القطاع المصرفي، أو حتى موظفيها في كثير من الأحيان. كما أن غياب العملة الوطنية وتعدد العملات التي يتم الاستدانة بها يعرض الحكومة لمخاطر تقلبات سعر الصرف. إضافة إلى أن هذا الدين يتم توجيهه في

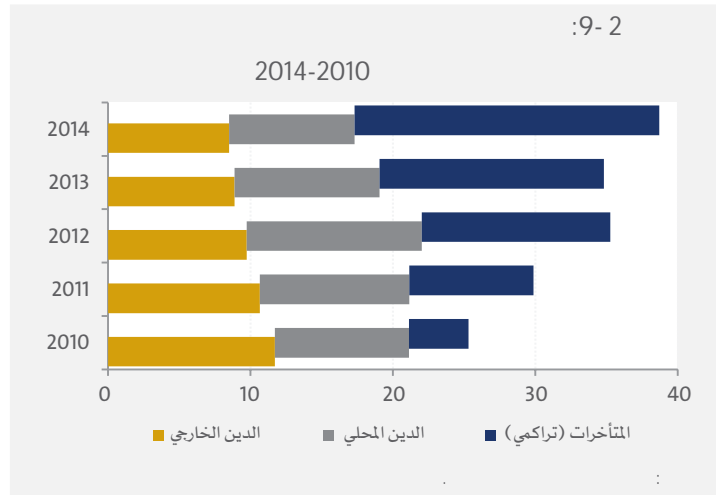
أغلب الأحيان إلى الاستهلاك وليس الاستثمار وبالتالي فإن العائدات المادية من هذا الإنفاق تكون متدنية وقصيرة الأجل، لا سيما أن الاقتراض الحكومي في أغلبه يكون لدفع فاتورة الأجور والرواتب للعاملين في القطاع العام، ودفع المستحقات المالية الأخرى من نفقات تحويلية واستخدام للسلع والخدمات وصافي الإقراض. وهذا يشير إلى هشاشة السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة وضعف قابليتها للاستمرار على المدى البعيد خصوصاً في ظل تراجع الدعم الخارجي.

كما تراجع الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار الأمريكي نهاية العام 2014 بنحو 11.0% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ 1,128.0 مليون دولار، ولكن هذه النسبة تنخفض إلى نحو 0.2% عند قياسه بالشيكل ليبليغ نحو 4,399.5 مليون شيكل. ويشير التباين في معدل النمو إلى أثر سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على حجم الدين الحكومي المحلي، خاصة إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من الدين المحلي الحكومي يتم بعملة الشيكل، وأن سعر صرف الدولار مقابل الشيكل قد تراجع بشكل ملحوظ (12.1%)، مما يخفض من قيمة الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار. وقد شكّل الدين المحلي الحكومي نحو 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 10.2% في العام 2013. وتوزع هذا الدين بين قروض طويلة الأجل بنحو 465.3 مليون دولار، أو ما يعادل 41.3%، مقابل نحو 662.7 مليون دولار قروض قصيرة الأجل، أو ما يعادل نحو 58.7%.

29 تجدر الإشارة أن الدين العام الحكومي مقاساً بالشيكل قد ارتفع خلال العام 2014 بنحو 4.6% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ نحو 8,646.1 مليون شيكل. ويعكس هذا التباين في معدلات النمو الأثر الكبير لأسعار الصرف.

<http://www.tradingeconomics.com/israel/government-debt-to-gdp> 30

وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 98.8% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2014، أو ما يعادل نحو 1,114.6 مليون دولار بحسب بيانات وزارة المالية، مقابل نحو 1.2% تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها. وشكلت القروض المصرفية نحو 72.8% من الدين المحلي الحكومي (منها نحو 16.2% قروض لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية)، مقابل نحو 27.2% حصة الجاري مدين. وتشير بيانات سلطة النقد، بأن عملة الشيكال الإسرائيلي تستحوذ على الجزء الأكبر من الدين المحلي الحكومي بحوالي 78.3% نهاية العام 2014، مقابل نحو 10.1% للدولار الأمريكي، وحوالي 11.6% للدولار الأردني. ويعزى السبب في ارتفاع نسبة الاقتراض بالشيكال، إلى كون الجزء الأكبر من هذه القروض يرتبط بطبيعة نفقات الحكومة، وخصوصاً الجارية منها، التي عادة ما تتم بهذه العملة.



كما تراجع الدين الحكومي الخارجي بنحو 1.8% نهاية العام 2014 مقارنة بالعام السابق، ليلبغ نحو 1,088.8 مليون دولار، مشكلاً بذلك حوالي 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بحوالي 57.0% من الدين الحكومي الخارجي، أو ما يعادل 620.9 مليون دولار. توزعت بين صندوق الأقصى 517.4 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 56.9 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 46.6 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 31.9% من الدين الحكومي الخارجي، أو ما يعادل 347.7 مليون دولار. توزعت بين البنك الدولي

بنحو 276.7 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 48.1 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 20.2 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 2.7 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 11.0% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 120.2 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 84.4 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 30.5 مليون دولار، والصين بنحو 5.3 مليون دولار.

وتظهر مؤشرات الدين خلال العام 2014، أن الدين العام الحكومي قد شكّل نحو 53.3% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 75.7% من إيرادات المقاصة والجباية المحلية مقارنة بحوالي 60.9% و93.5% في العام السابق، على الترتيب. وهذا مؤشر على ضعف الوضع المالي للحكومة واعتمادها الكبير على المنح والمساعدات الخارجية غير المنتظمة، التي ساهمت في تخفيض نسبة الدين إلى الإيرادات الحكومية بنحو 22.4% (من 75.7% إلى 53.3%). ومع اعتبار المتأخرات الحكومية المتراكمة جزءاً من الدين العام المترتب على الحكومة يرفع سقف هذا الدين إلى مستويات قياسية تكاد تصل الحد المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني<sup>[31]</sup>، حيث شكلت المتأخرات المتراكمة نحو 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يرفع نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 38.7% مقارنة مع 34.8% العام 2013. وتعكس هذه النسب الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب، مما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة تراكم المتأخرات.

أما خدمة الدين العام الحكومي فقد تراجعت خلال العام 2014 بنحو 53.5% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 168.9 مليون دولار، منها 120.2 مليون دولار أقساط و48.7 مليون دولار فوائد. وقد استحوذ الدين المحلي على الجزء الأكبر من خدمة الدين، الأمر الذي يشير إلى محاولة الحكومة التقليل من اعتمادها على المصارف كمصدر أساسي للتمويل، حيث بلغت الأقساط المدفوعة على الدين المحلي نحو 113.8 مليون دولار، مقابل 6.4 مليون دولار أقساط الدين الخارجي. كما شكلت الفائدة المدفوعة على الدين المحلي نحو 92.4% من إجمالي الفوائد المدفوعة مقابل نحو 7.6% فوائد الدين الخارجي. وقد شكلت خدمة الدين العام الحكومي نحو 5.8% من إيرادات الجباية المحلية والمقاصة مقارنة بنحو 14.3% خلال العام 2013، وهو ما يعني استنزاف جزء كبير من هذه الإيرادات لصالح خدمة الدين العام الحكومي. كما بلغت نسبة خدمة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 1.3% مقارنة مع 2.9% في العام

2013.

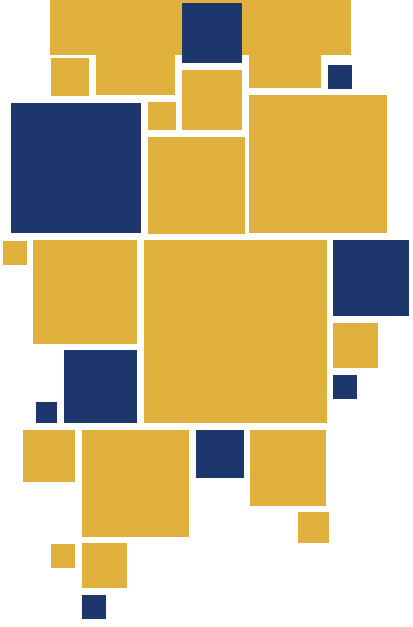
31 المادة رقم (30) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، تنص على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات.







# تطورات القطاع الخارجي





يعتبر القطاع الخارجي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تسهم في توليد فرص عمل جديدة وفي عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وخصوصاً في حالة الاقتصادات الصغيرة المنفتحة، لما يوفره من مكاسب جراء الاختلاف في تكلفة ووفرة عناصر الإنتاج من جانب، وتنويع خيارات وبدائل الاستثمار وتحقيق متطلبات الاستهلاك المحلي من جانب آخر. كما يسهم هذا القطاع في التأثير على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدول، وعلى ما تملكه الدولة من احتياطات أجنبية رسمية.

ويمثل القطاع الخارجي في الحالة الفلسطينية، كما في العديد من الدول، الحلقة التي تربط الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي. لكنه في نفس الوقت يمثل أيضاً القناة التي يمكن أن تنفذ من خلالها المخاطر والصدمات الخارجية إلى هذا الاقتصاد، وتحديدًا من خلال التدفقات التجارية والمالية (الحركة التجارية، وتحويلات العاملين، والاستثمار المباشر وغير المباشر). وتشكل هذه التدفقات محصلة مدى قوة الترابط والتشابك مع العالم الخارجي، وقدرة الدولة في التأثير عليها واستقطابها وتوجيهها لخدمة احتياجاتها المختلفة.

غير أن قدرة الاقتصاد الفلسطيني في التأثير على مثل هذه التدفقات يعتبر أمراً في غاية الصعوبة. فالقيود المفروضة من قبل الإحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة والنفاذ، وعدم القدرة على التحكم بالمعابر والحدود، والسياسات الممنهجة التي زادت من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وعدم وجود سياسة تجارية واضحة المعالم، تجعل من الاقتصاد الفلسطيني منطقة جذب وملاذ آمن لمثل هذه التدفقات. بل جعلت من القطاع الخارجي الحلقة الأضعف ومصدر المخاطر والصدمات الخارجية، وحدث من قدرة هذا الاقتصاد في التعامل معها وامتصاص أثارها، وكانت المسبب الرئيس وراء العجز الهيكلي المزمن الذي يعاني منه الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

وخلال العام 2014، شهد وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بعض التطورات الملحوظة، على خلفية تراجع عجز الميزان التجاري، خاصة وأن التجارة الخارجية (صادرات وواردات) تستحوذ على نحو 79% من الناتج المحلي الإجمالي، 18% منها حصة الصادرات و61% حصة الواردات، في إشارة إلى مدى تنامي النمط الاستهلاكي للاقتصاد واعتماده على الواردات. كما تظهر البيانات أيضاً تزايداً في مصادر تمويل عجز الميزان التجاري (الدخل المحول من المخارج والتحويلات الجارية). لكن من ناحية ثانية، تظهر البيانات بعض التراجع في مصار تمويل عجز الحساب الجاري متأثرة بتراجع التحويلات الرأسمالية والاستثمارات بأنواعها، جراء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم التغيرات التي طرأت خلال العام 2014 على الوضع الخارجي وميزان المدفوعات الفلسطيني.

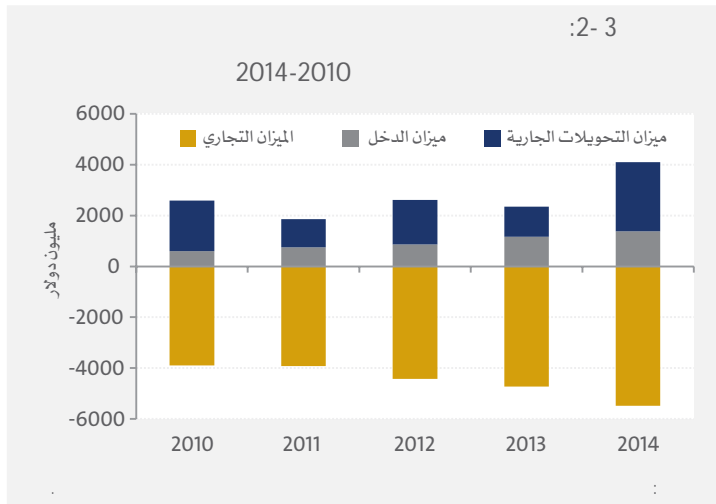
يحظى التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات باهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، إضافة إلى قياس حجم الاحتياطات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. ومن خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كونه يظهر حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات والبند الأخرى كحجم الاستثمار ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف، مما يجعله أداة هامة تساعد صانعي السياسات الاقتصادية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة. ومن جهة أخرى، يقيس الوضع الخارجي للدولة كون التدفقات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة الاندماج في الاقتصاد الدولي، والتي تعبر عن الوضع الخارجي للدولة.





سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2014 (سلع وخدمات، دخل، وتحويلات جارية) عجزاً مقداره 1,386.5 مليون دولار، بتحسّن نسبته 41.8% عمّا كان عليه في العام 2013. وشكل هذا العجز نسبة 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 19.0% خلال العام 2013. وتحليل هذا العجز لا بد من البحث في مسبباته الأساسية، وقابليته للاستمرار بظروفه الحالية. إضافة إلى البحث في سبل العلاج، سواءً باتخاذ سياسات محددة، أو اللجوء إلى تنفيذ برنامج إصلاحي. كذلك، لا بد من توضيح آلية وهيكلية التمويل الخاصة بالحساب الجاري ومدى استمراريته. وفيما يلي استعراض لمكونات الحساب الجاري:

### الميزان التجاري



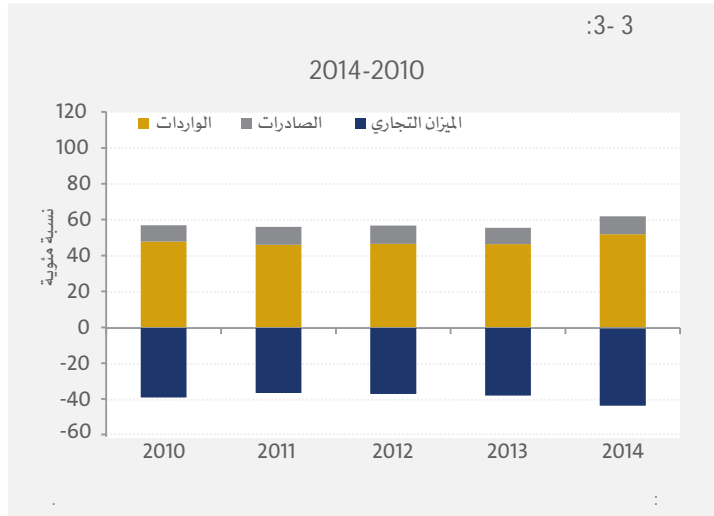
سجل الميزان التجاري الفلسطيني خلال العام 2014 عجزاً بقيمة 5,483.2 مليون دولار، أو ما نسبته 43.0% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>[32]</sup>، مقارنة مع 37.9% في العام 2013. ويعتبر العجز المزمّن في الميزان التجاري المسبب الرئيس للعجز في الحساب الجاري.

ويعزى العجز في الميزان التجاري إلى الارتفاع الكبير والمزمّن للعجز في ميزان السلع، الذي وصل إلى 5,394.3 مليون دولار مقارنة مع 4,682.7 مليون دولار عام 2013 (بارتفاع نسبته 15.2%)، مشكلاً ما نسبته 42.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع 37.5% في العام الماضي. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الواردات السلعية

بنسبة 14.4%، والصادرات بنسبة 11.0% قياساً على ما كانت عليه في العام 2013. وعلى الرغم من نسبة النمو المرتفعة في الصادرات السلعية، إلا أن قيمتها المتدنية مقارنة بالواردات يجعل تأثير زيادتها محدوداً للغاية على العجز في الميزان التجاري، إضافة إلى أن نسبة الارتفاع في حجم الواردات أعلى من نسبة ارتفاع الصادرات.

32 يعزى اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الجزء الثاني من الفصل الأول إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.

وشكلت الواردات السلعية حوالي 52.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 46.6% في العام 2013. في حين شكلت الصادرات السلعية ما نسبته 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع 9.0% خلال نفس الفترة. كما طرأ تراجع طفيف على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، بانخفاضها إلى 18.9% مقارنةً مع 19.4% في العام 2013.



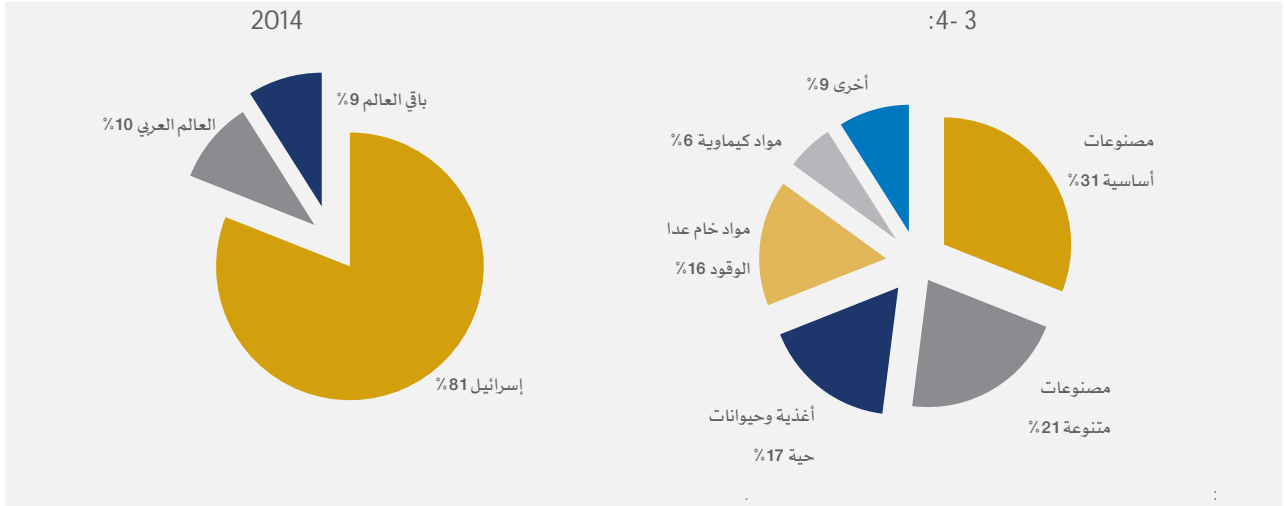
ويحظى تحليل الميزان التجاري بأهمية كبيرة عند تحليل الحساب الجاري، باعتباره المكون الأهم والمسبب الرئيس لعجز الحساب الجاري. إذ يكشف العجز التجاري مواطن الضعف في الاقتصاد ومدى قصور الطاقات الإنتاجية في تلبية احتياجاته، الأمر الذي أدى إلى الاستيراد من الخارج لتوفير هذه الاحتياجات، وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة مقارنة بقيمة الصادرات إلى الخارج، وفي ذلك إشارة إلى أن الاقتصاد لا يعتمد على موارده الذاتية، وفي استمرار العجز وارتفاعه دلالة على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود سلباً على الاقتصاد. كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف طبيعة الهيكل الإنتاجي،

فاستيراد المواد الغذائية تبين عدم المقدرة على توفير الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والمعدات تدل على قصور في الصناعة، وكذلك الحال عدم المقدرة على توفير الطاقة (وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الفلسطيني). والأهم من ذلك أن العجز المزمّن يستنزف الاحتياطي من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة، وعدم القدرة على تشغيل الأيدي العاملة بسبب ضعف القدرة التصديرية مما يعني عدم بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته، مما يُحدث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة. كما يبين العجز المزمّن في الميزان التجاري حالة الضعف في الصناعة، ويؤكد على هشاشة السياسات ذات العلاقة. فيصبح لزاماً على الاقتصاد إعادة التوازن للميزان التجاري عن طريق تعظيم المزايا التنافسية للمنتج الوطني، وهي الميزة التي تُبنى على المعرفة والتكنولوجيا والبحث والتطوير، إذ أن توافر المدخلات بمحد ذاته لا يعتبر كافياً لخلق قاعدة صناعية كفيلة بالإعتماد على السلع المنتجة محلياً (سياسة احلال الواردات)، فضعف المنتج الوطني وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات المحلية، إضافة إلى تعرضه للمنافسة من قبل منتجات أجنبية مثيلة دون وجود سياسات تحول دون ذلك (تسهم في حماية المنتج المحلي وزيادة قدرته التنافسية)، يعد أحد أهم أسباب زيادة وتفاقم العجز في الميزان التجاري.

ويظهر تحليل هيكل واتجاه التجارة السلعية الفلسطينية خلال العام 2014، أن مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدينية، ومنسوجات، وغيرها) قد حظيت بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعية، إذ شكلت ما نسبته 31.0% من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 21.0%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 17.0%، أما المواد الخام<sup>[33]</sup> عدا الوقود فبلغت 16.0%، والمواد الكيماوية 6.0% من إجمالي الصادرات. كما يشير هذا التحليل من ناحية أخرى، إلى أن غالبية الصادرات السلعية الفلسطينية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو 81.0% من إجمالي الصادرات، مقابل 10.0% إلى العالم العربي (التجارة البينية)، و9.0% فقط تتجه إلى بقية العالم.

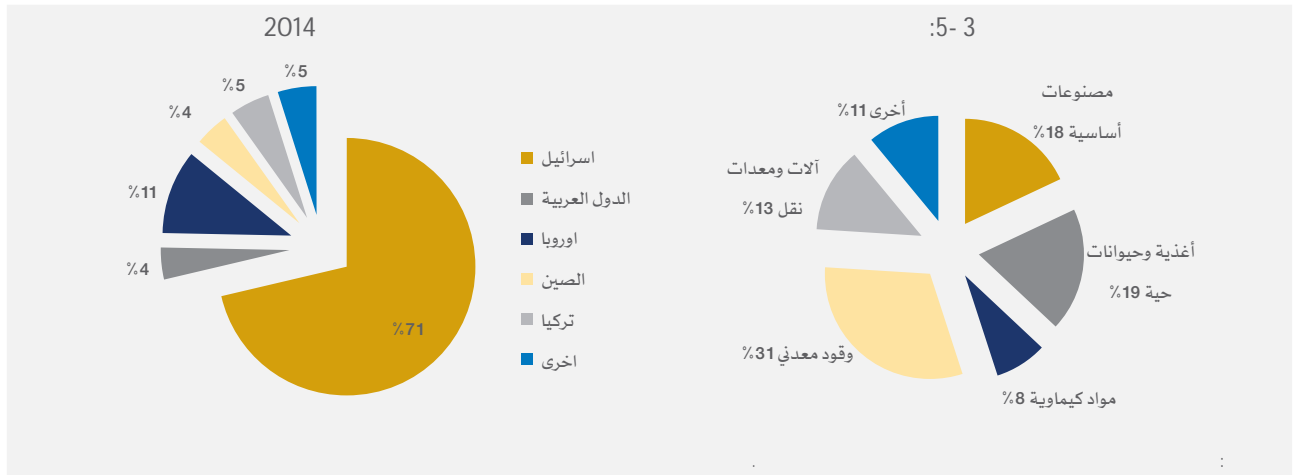
33 يعتبر الحجر والحجر الخام من بين أهم عشر سلع مصدرة، ويشكل نحو 14.0% من حجم الصادرات، في حين تحظى صادرات الأعشاب الطبية بحوالي 6% وتشكل أكياس النايلون والخردة ما نسبته 9.0% من حجم الصادرات.





في المقابل، استحوذت مجموعة الوقود المعدني (الطاقة) على المرتبة الأولى في هيكل الواردات السلعية، ونسبة 31.2% من حجم الواردات<sup>[34]</sup>، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 20.3%. أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكّلت ما نسبته 17.3%. فيما حظيت مجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة 12.2%. وأخيراً، شكّلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته 8.7% من إجمالي الواردات.

يذكر في هذا السياق، أن الواردات السلعية من إسرائيل قد شكّلت ما نسبته 71.0% من إجمالي الواردات، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بنحو 11.0%، وآسيا بنسبة 4.0%، وأمريكا بنسبة 5.0%، والعالم العربي (التجارة البينية) على 4.0% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية. وهو ما يؤكد على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وقدرة السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية على التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والمتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى فلسطين.



كما ويعتبر عجز ميزان الخدمات المسبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري، والذي سجل خلال عام 2014 عجزاً مقداره 88.9 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 79.6% عما كان عليه في العام 2013، وذلك على خلفية ارتفاع واردات الخدمات بنسبة 14.4% لتبلغ 1,129.4 مليون دولار، مقابل ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة 10.9% لتبلغ 1,040.5 مليون دولار. وتمثل خدمات السفر المكون الأهم في صادرات وواردات الخدمات، باستحواذها على 70.0% و 60.0% من إجمالي صادرات وواردات الخدمات، على التوالي.

34 تعتمد واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة وتحظى بنسبة 21.0% من حجم الواردات، بينما تحظى الكهرباء بنسبة 10.0% من حجم الواردات.

بشكل عام، تشير ضخامة العجز التجاري (السلع والخدمات) إلى أن اتفاق باريس وما أعقبه من اتفاقيات وبروتوكولات تجارية مع العديد من الدول، خاصةً الاتحاد الأوروبي والدول العربية، لم تنجح في تغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، بقدر ما عملت على تكريسه، بل زادت سوءاً، وخصوصاً مع الجانب الإسرائيلي، الذي عمل على استغلال بنود هذا الاتفاق وتفريغه من مضمونه وعدم السماح بتعديله وتطويره ليلانم تطورات الاقتصاد الفلسطيني، مما أضعف قدرته على تطوير تجارته الخارجية، وساهم في الحد من قدرته على السيطرة على معابره ومصادره الطبيعية. فقد أجبر الاقتصاد الفلسطيني، ومن خلال الممارسات الإسرائيلية، على زيادة اعتماده على إسرائيل، وبالتالي اتساع حجم العجز التجاري مع إسرائيل بشكل خاص، ومع باقي العالم بشكل عام، خاصة وأن هذا الاتفاق لم يعق فقط الاقتصاد المحلي عن توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية، وإنما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية جراء التغييرات غير المتكافئة في عناصر الإنتاج والتقنيات المستخدمة في الإنتاج. لذلك فالجانب الفلسطيني مطالب بضرورة البحث عن بدائل أخرى تراعي المصالح الفلسطينية، مع التركيز على أهمية حرية حركة الأفراد والبضائع والسيطرة على المعابر في أية اتفاقية مستقبلية مع الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى تبني الحكومة الفلسطينية لسياسة تجارية واضحة المعالم، تسهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكل خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام.

### 3:

يشكل القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني (مجموع الصادرات والواردات) حوالي 79% من الناتج المحلي الإجمالي. ويظهر ذلك مدى أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد الفلسطيني من جانب، ومدى قدرة العوامل الخارجية في التأثير على الاقتصاد الفلسطيني من جانب آخر، نتيجة خصوصية الاقتصاد الفلسطيني بخضوعه للاحتلال الإسرائيلي. ويحظى تحليل القطاع الخارجي بأهمية كبيرة، وذلك لمعرفة مواطن الضعف في الاقتصاد. في الواقع، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف قطاع الصادرات وذلك لعدة أسباب أهمها العراقيل والحوجز التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الفلسطينية من جانب، وعدم وجود سياسات اقتصادية تستهدف زيادة تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية. ولهذا، تعد دراسة العوامل التي تؤثر على أداء الصادرات في المدى القصير والبعيد من الأولويات المهمة لتشكيل سياسات اقتصادية تدعم قطاع الصادرات في فلسطين.

في عام 2014، أصدرت سلطة النقد ورقة عمل بعنوان «أثر العوامل الخارجية في أداء القطاع الخارجي في فلسطين»، بهدف معرفة وتحليل العوامل المؤثرة على قطاع الصادرات الفلسطينية في المدى القصير والبعيد، من خلال استخدام عدة متغيرات محلية وخارجية. تمثلت المحلية في الناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي متمثلاً بمجموع الاستهلاك والاستثمار كمؤشر على الإقراض للقطاع الخاص، حيث تم اختبار العلاقة بين الطلب المحلي والاقتراض للقطاع الخاص باستخدام منهجية (Granger-causality test)، وأثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين حوالي (0.967). أما المتغيرات الخارجية فكانت الناتج المحلي الحقيقي في إسرائيل، وعدد أيام الإغلاقات أمام التجارة الفلسطينية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، كمؤشر على مدى تنافسية الصادرات في السوق الخارجي.

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن الدخل المحلي والخارجي لأهم الشركاء التجاريين والأسعار النسبية تعد من أهم المحددات للصادرات، إذ أن زيادة دخل أهم الشركاء التجاريين يؤدي إلى زيادة الصادرات نتيجة زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، كما يؤدي انخفاض الأسعار النسبية مع الشركاء التجاريين إلى زيادة معدلات الصادرات.





وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي في الوصول إلى النتائج، حيث تم اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للمتغيرات باستخدام اختبار (Jarque-Bera test)، كما تم استخدام (Augmented Dicky-fuller) لاختبار استقرار السلال الزمنية للمتغيرات. بالإضافة إلى اختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات بتطبيق اختبار (Engle-Granger and Johansen-Juselius test). وبهدف فحص وجود علاقة توازن في المدى القصير والبعيد بين الصادرات والمتغيرات المستقلة تم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector error correction model)، حيث يعتبر هذا النموذج حسب صياغة (Engle and Granger 1987) من أشهر النماذج المستخدمة لقياس علاقة التوازن بين المتغيرات في المدى القصير والبعيد، كما يستخدم للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

تعتمد منهجية هذا النموذج على تقدير مجموعة من المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى، التي تتيح تفسير تشتت كل متغير بناءً على القيم التاريخية للمتغير والقيم الحالية والتاريخية للمتغيرات الأخرى. ومن ثم فحص معامل تصحيح الخطأ، الذي يؤثر على وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات أم لا، بالإضافة إلى مدى سرعة التعديل باتجاه التوازن في المدى البعيد. كما يتيح استخدام هذا المنهج فحص أثر صدمة معينة على المتغيرات المستقلة على معدلات الصادرات باستخدام منهج (Impulse response function). وقد تم استخدام النموذج التالي في تقدير معامل تصحيح الخطأ بالإضافة إلى تقدير معاملات المتغيرات المستقلة.

$$\begin{aligned} \Delta LREXP_t = & \alpha + \gamma e_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_i \Delta LREXP_{t-i} + \sum_{i=1}^n b_i \Delta LREER_{t-i} + \sum_{i=1}^n c_i \Delta LRGDPI_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^n d_i \Delta LRGDPPS_{t-i} + \sum_{i=1}^n f_i \Delta LCPS_{t-i} + \sum_{i=1}^n g_i \Delta LNCD_{t-i} \end{aligned}$$

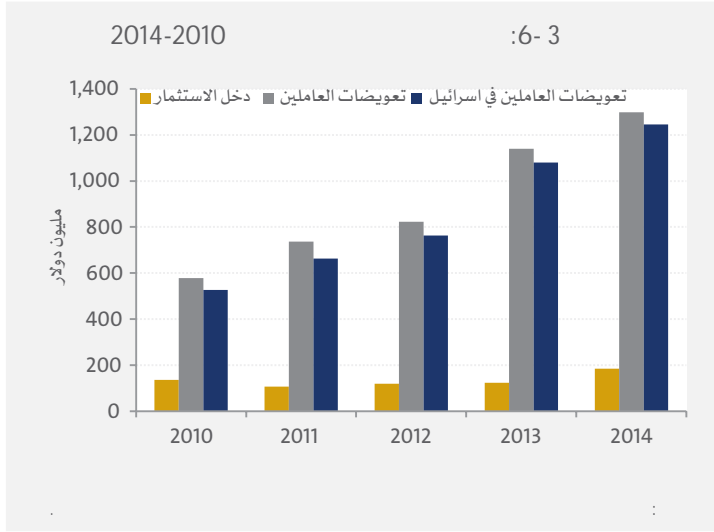
وتنبع أهمية هذه الدراسة في كون نتائجها جاءت لتؤكد على وجود علاقة وأثر متبادل طويل المدى بين الصادرات والمتغيرات المستقلة (النتائج المحلي في فلسطين، النتائج المحلي في إسرائيل، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والاقتراض المقدم للقطاع الخاص، وعدد أيام الإغلاقات أمام الصادرات الفلسطينية). وأشارت النتائج إلى تأثير الصادرات إيجاباً بمعدلات النمو في الاقتصاد الإسرائيلي في المدى القصير، مقابل الأثر السلبي للإغلاقات الإسرائيلية أمام الصادرات الفلسطينية. فارتفع معدل النمو في إسرائيل بمعدل 1%، يؤدي إلى ارتفاع النمو في الصادرات بمعدل 1.6% في الفترة اللاحقة. في حين أن زيادة معدلات الإغلاق بمعدل 1% يؤدي إلى انخفاض النمو في الصادرات بمعدل 0.07%.

وقد اقترحت الدراسة إدارة وتعديل السياسة التجارية مع إسرائيل بصورة أكثر فاعلية، بالإضافة إلى التفاوض وعقد اتفاقيات تجارية مع الدول المجاورة لفتح الحدود والمعايير لتسهيل عملية التصدير.

: (2014)

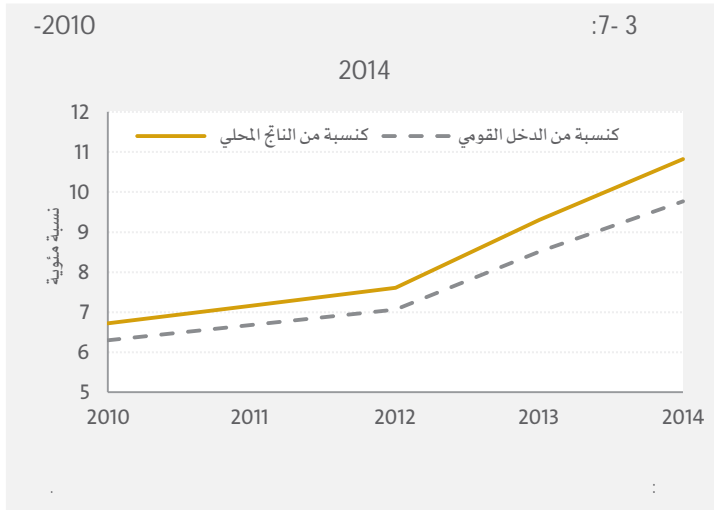


## الدخل المحول من الخارج



يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويزات العاملين ودخول الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في الحالة الفلسطينية، كونها مصدرة للعمالة. فقد حقق حساب الدخل خلال العام 2014 فائضاً مقداره 1,381.3 مليون دولار، بزيادة نسبتها 19.0% عن العام السابق بفضل ارتفاع أعداد العاملين، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الذي طغى على انخفاض الأجر الإسمي، وبالتالي ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.8% مقارنةً بنحو 9.3% في عام 2013. تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذا الفائض يرتبط بدرجة أساسية بتعويزات العاملين في إسرائيل، التي شكلت حوالي 90.2% من صافي الدخل

المحول من الخارج خلال العام 2014. في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى)، الذي يعتبر بطبيعة الحال متديناً نظراً لكون الجزء الأكبر منه على شكل ودائع في الخارج، وتأثرها بمستويات الفائدة المتدنية على المستوى العالمي.



ويعتبر حساب الدخل ذو أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، حيث ساهم هذا الحساب في تمويل ما يقارب 25.2% من عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع 24.5% عام 2013. وفي حالة فلسطين، ترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين، على وجه الخصوص بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شهدت خلال السنوات الخمس الأخيرة بعض التزايد النسبي<sup>[35]</sup>. ويذكر في هذا الشأن أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة (2014-2000) حوالي 8.0% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 6.5% من الدخل القومي الإجمالي. بينما تجاوزت هذه النسبة 20.0% في الفترات التي سبقت العام 2000<sup>[36]</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن ظروف الاقتصاد الفلسطيني (محدودية وضيق السوق المحلي، والفقر والبطالة، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافي، وانخفاض مستوى الأجر) تدفع بالعمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، نحو العمل في إسرائيل. ويتركز معظمها في قطاع الإنشاءات بنسبة تزيد عن 51.0%، بالإضافة إلى قطاعي الصناعة والزراعة. ويسهم الدخل الذي تحصل عليها هذه الفئة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى مساهمته الإيجابية في تمويل العجز التجاري (20.0% بالمتوسط). لكن في نفس الوقت

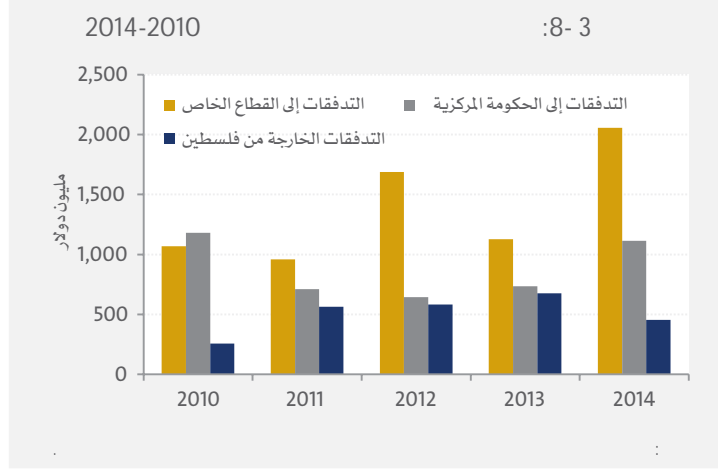
35 بشكل عام ترتبط هذه التحولات بالتغيرات التي تطرأ على أعداد العاملين الفلسطينيين المسموح لهم بالدخول والعمل في إسرائيل، والتطورات في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي.

36 اعتمدت فلسطين خلال السنوات السابقة على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخفيف من مشكلة البطالة من ناحية أخرى. غير أن هذه التجربة ثبت عدم فاعليتها، سواء في مجال الدخل، أو في مجال التخفيف من البطالة، نظراً لارتباطها بالإجراءات والقيود والضوابط الإسرائيلية، التي تسببت في تراجع ملحوظ في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل على مدى السنوات الماضية. ومع هذا التراجع أخذت أهمية تعويضاتهم بالتراجع، وازداد الوضع سوءاً بعد الفرار الإسرائيلي بمنع دخول العمالة من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ العام 2006.



تساهم هذا الفئة بزيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، إضافة إلى تعرضها في بعض الأحيان للابتزاز والاستغلال، وهذا يحتم البحث عن مصادر بديلة مثل هذه التدفقات المالية ووضع سياسة ناجعة تستهدف البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

## التحويلات الجارية



تحظى التحويلات الجارية بأهمية خاصة لدى الاقتصاد الفلسطيني، سواء على مستوى القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص على حد سواء (وإن كانت العبرة في أهميتها أساساً للقطاع الخاص). وتنبع أهمية هذا البند في ميزان المدفوعات كونه ممولاً هاماً للعجز التجاري، حيث مولت هذه التدفقات حوالي 49.5% من عجز الميزان التجاري مقارنةً مع ما يقارب 25.0% في العام 2013.

يذكر في هذا السياق أن حجم التحويلات الجارية قد تضاعف خلال العام 2014 ليبلغ حوالي 2,715.4 مليون

دولار، مقارنة مع 1,188.5 مليون دولار في العام 2013. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع التحويلات الموجهة لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي على حد سواء، وانخفاض التحويلات للخارج، حيث ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 82.4% لتصل إلى 2,057.2 مليون دولار، كما ارتفعت التحويلات الموجهة للقطاع الحكومي بنسبة 51.4% لتصل إلى 1,113.0 مليون دولار<sup>[37]</sup> مقارنة بما كانت عليه في العام 2013، وفي نفس الوقت انخفضت التحويلات الجارية الموجهة نحو الخارج بنسبة 32.6%.

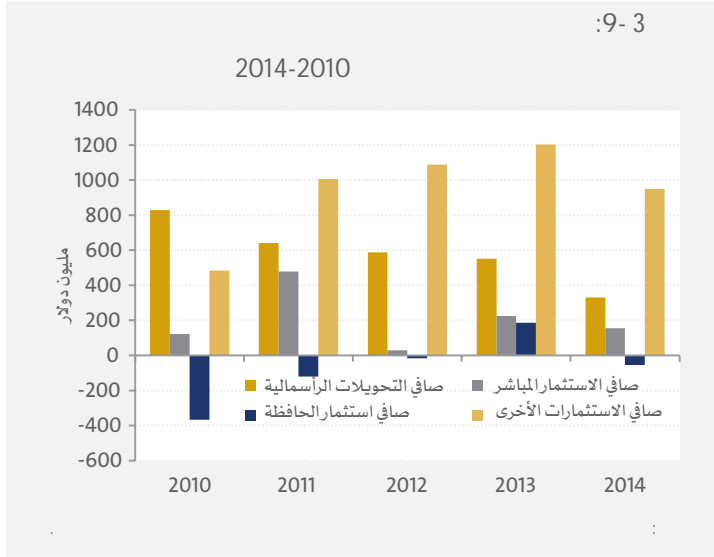
وتنبع أهمية هذه التحويلات في كونها تحويلات نقدية تشكل رافداً مهماً في ميزان المدفوعات من العملات الأجنبية، إضافة إلى مساهمتها في خلق فرص العمل، وتنشيط القطاعات التجارية والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وبالتالي فهي تسهم في توفير شبكة أمان اجتماعية للعائلات المتلقية لها، إلى جانب إسهامها في النمو الاقتصادي. كما تتسم هذه التحويلات، وخصوصاً الموجهة للقطاع الخاص، بالاستمرارية ويغلب عليها طابع الانتظام في التدفق (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الإنفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين حاجاتهم الأساسية كالتعليم والسكن والعلاج والغذاء، وبالتالي تنشيط القطاعات التجارية. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال تم إيلاء هذا النوع من التحويلات الاهتمام الكافي، فيما يتعلق بتجميعها وتنظيمها، يمكن أن تشكل بديلاً حقيقياً لتحويلات الدول المانحة، من منطلق كونها مصدر تمويل مجاني دون تكلفة للاقتصاد الفلسطيني، وبعيدة عن الضغوط السياسية، فضلاً عن كونها تساهم في زيادة الاستثمار المباشر، وتوجيه جزء منها نحو الاستثمار في الإنشاءات والأراضي.

ومن هذا المنطلق، فالاقتصاد الفلسطيني بأمرس الحاجة إلى إيلاء أهمية خاصة لتحويلات المغتربين (كما تفعل كثير من الدول النامية التي لديها عمالة مغتربة في الخارج) لما تمثله من أهمية كونها مصدراً من مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية، والادخار الإضافي والتكوين الرأسمالي، وتمويل الواردات، وتحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي. وبالتالي فمن الضروري البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتنظيم أعداد العاملين وتركزهم الجغرافي وآليات حصر تحويلاتهم عبر الطرق الرسمية (المصارف في فلسطين)، وبما يضمن ليس فقط استمرارية تدفق هذه التحويلات، وإنما أيضاً زيادتها، كما هو الحال في كثير من الدول التي يفوق فيها حجم التدفقات الخاصة عن حجم تدفقات الاستثمار المباشر. ومن الجدير بالذكر أن أهمية التحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي زادت من 9.5% في عام 2013 إلى 21.3% خلال العام 2014.

37 تجدر الإشارة إلى أن قيمة التحويلات الموجهة للحكومة تختلف عن تلك المذكورة في فصل تطورات مالية الحكومة، نظراً لاختلاف آليات ومنهجيات التصنيف بين كل من ميزان المدفوعات ومالية الحكومة.



## الحساب الرأسمالي والمالي



حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 1,393.6 مليون دولار خلال العام 2014، بانخفاض نسبته 35.0% عن العام 2013، ومشكلاً ما نسبته 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 17.2% في عام 2013. ويعزى السبب الأساسي لانخفاض فائض هذا الحساب إلى التراجع الملحوظ في بنود كل من الحساب الرأسمالي والحساب المالي.

فقد شهد الحساب الرأسمالي تراجعاً خلال العام 2014 بنسبة 40.1% مقارنة مع العام 2013 لينخفض إلى 330.0 مليون دولار، متأثراً بانخفاض تحويلات الدول المانحة المخصصة لتمويل المشاريع التطويرية لدى القطاع العام بنسبة 24.1%، إضافة إلى انخفاض تحويلات

المانحين للقطاعات الأخرى بنسبة 25.4%. كما تراجع الحساب المالي بنحو 33.3% خلال نفس الفترة، ليبلغ 1,063.5 مليون دولار، على خلفية تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع) في الحساب المالي بنسبة 21.0%، ليصل إلى 949.9 مليون دولار، وتراجع صافي تدفقات الاستثمار المباشر بنسبة 30.3%، ليصل إلى 156.1 مليون دولار، إضافة إلى انخفاض صافي تدفقات استثمارات الحافظة بنسبة 129.6%، ليصل إلى 55.3 مليون دولار. وفي المحصلة، مول الحساب الرأسمالي نحو 31.4% من الحساب الجاري، كما مول الحساب المالي (مستثنى منه الأصول الاحتياطية) حوالي 75.8% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2014.

يذكر بهذا الشأن، أن صافي الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد انخفض خلال عام 2014 بمقدار 12.8 مليون دولار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 21.1 مليون دولار في العام 2013. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى.

يتطلب تحليل الاستدامة في الحساب الجاري التطرق إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية من جهة، وتحديد العوامل التي تعد المحرك الرئيس للعجز في هذا الحساب من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يعتبر مؤشر الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات المعروفة لقياس الاستدامة. وفي الحالة الفلسطينية تعد هذه النسبة مرتفعة، تصل إلى 38.0% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الماضية. والمؤشر الثاني هو مؤشر الادخار القومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي تصل نسبته في الحالة الفلسطينية إلى نحو 4.0% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة متدنية جداً ولا تكاد تذكر (1.2%) في الحالة الفلسطينية. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، والتي تبلغ نحو 68.0% في فلسطين. وبشكل عام، تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للاستدامة.



ومن المعروف أن العجز التجاري في الاقتصاد الفلسطيني يعتبر المسبب الرئيس للعجز في الحساب الجاري، والذي عادةً ما يعكس مشكلة بالقدرة التنافسية في الوضع الطبيعي. لكن في ظل القيود والمعوقات المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وعدم السيطرة على المعابر والحدود، وعدم توافر حرية الحركة التجارية، إضافةً إلى عدم وجود سياسة سعر الصرف، فمن الصعب الجزم بأن العجز التجاري الفلسطيني مرتبط بموضوع التنافسية لوحدها، وإن كانت هي الأهم. إذ يرتبط هذا العجز أيضاً بعوامل أخرى كصغر حجم السوق الفلسطيني وعجزه في كثير من الأحيان عن تلبية حاجات أساسية للمجتمع، وضعف بنيته الهيكلية، والذي يظهر من خلال استحواذ مجموعات سلعية بعينها على الجزء الأكبر من فاتورة الواردات. فارتفاع واردات المعدات والآلات يعكس ضعف نمو القطاع الزراعي وعدم إيلائه الاهتمام الكافي لتحقيق الأمن الغذائي، وارتفاع واردات المعدات والآلات يعكس ضعف نمو القطاع الصناعي، وكذلك ضعف التمويل الموجه لهذين القطاعين، أضف إلى ذلك ضعف الابتكار والتكنولوجيا والبحث والتطوير التي تعتبر المحرك الحقيقي للتنافسية في الوقت الحالي. يضاف إلى ذلك العجز المزمّن الذي تعاني منه المالية العامة، والذي عادةً ما يرتبط بعجز الحساب الجاري (Twin Deficit). وفي نفس الوقت، يعكس عجز الحساب الجاري الفلسطيني انخفاض حجم الادخار، في ظل معدلات الاستثمار متدنية أيضاً، بحيث يوصف الاقتصاد ككل بالاستهلاكي.

وترتبط آليات تمويل عجز الحساب الجاري عادة بثلاث طرق: الأولى، الاستثمار المباشر إذ يعد التمويل باستثمارات حقوق الملكية، أو الاستثمار المباشر (حقوق الملكية / أسهم)، الطريق الأمثل لتمويل العجز في الحساب الجاري، خاصة وأن تدفقات هذا النوع من الاستثمارات تتسم عموماً بالاستمرارية أكثر من التدفقات الأخرى كتدفقات الحافطة، إضافة إلى كونها غير منشئة للدين، وبالتالي لا تؤثر على وضع رصيد الدين الخارجي بالزيادة. كما تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف وتحسن نوعية المنتجات من خلال إقامة المشروعات الجديدة التي تتميز بالمواسفات العالية ووفورات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة وتعديل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتحفيز الاستثمار المحلي. كما تؤدي إلى تنمية البنى التحتية للاقتصاد ذات الصلة بالاستثمار المباشر والتي تعد جميعها دعائم للنمو الاقتصادي. وكذلك يؤدي هذا الاستثمار إلى معالجة البطالة من خلال توفير فرص عمل للقوى العاملة محلياً والحصول على التقدم التكنولوجي الضروري للعملية الإنتاجية، إضافة إلى الحصول على المهارات والخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية في البلد، ونقل خبرات المصارف المتطورة. وهذه المزايا تنطبق في حال وُجّه الاستثمار المباشر نحو المشاريع الاقتصادية التنموية وليس المشاريع الاستهلاكية. غير أن هذا الاستثمار بحاجة إلى سياسات جذب وإجراءات للتعامل معه من قبل الاقتصاد المضيف، وهذا ما يحتاجه الاقتصاد الفلسطيني لمعالجة الخلل التمويلي في الحساب الجاري.

والطريقة الثانية للتمويل هي الدين الخارجي، وهنا تتدخل اعتبارات مثل طبيعة هذا الدين قصير أم طويل الأجل، وأسعار الفائدة الحقيقية، ومعدل النمو الاقتصادي ومستوى الدين الحالي. أما الطريقة الثالثة للتمويل، فتعتمد على التمويل من خلال صافي الأصول الخارجية (إما السحب من الودائع المصرفية، أو ما يسمى بصافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وإما خفض صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي)، وهو التمويل الذي يؤدي إلى تناقص الأصول الخارجية، أو زيادة الالتزامات الخارجية للبلد.

ويظهر التحليل السابق للحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، أن عجز هذا الحساب قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (مول البندين حوالي 91.0% من عجز الحساب الجاري عام 2014)، وليس من الاستثمار المباشر الذي لا تتعدى نسبة تمويله 11.0% عام 2014. كما أن الاقتراض الخارجي في فلسطين لا يستخدم غالباً لمعالجة عجز الحساب الجاري، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديد الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

وبشكل عام، من الواضح أن عجز الحساب الجاري في فلسطين يحدث نظراً لكون مستوى الإنفاق في الاقتصاد الفلسطيني أكثر من قدرته على الإنتاج، الأمر الذي تسبب في زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي الكلي أو إجمالي الاستهلاك والاستثمار المحلي) عن الدخل، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على اتخاذ مجموعة من الوسائل والإجراءات، لتعديل وضع ميزان المدفوعات، بما في ذلك اتخاذ تدابير تصحيحية للوصول إلى مدفوعات خارجية تتسم بمقومات الاستدامة.



يحتل وضع الاستثمار الدولي<sup>[38]</sup> بأهمية متزايدة في إعداد وتحليل بيانات الحسابات الدولية، فوضع الاستثمار الدولي يعتبر مؤشراً على مدى استدامة الأوضاع المالية ومدى التعرض للمخاطر، بما في ذلك توافق أسعار العملات، وانعكاسات تكوين الدين حسب القطاع وسعر الفائدة ومعدلات العائد، وتحليل الهيكل الاقتصادي ودراسة علاقة الحسابات الدولية بمصادر التمويل المحلية. كما ويعتبر مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي والدين الخارجي وعلى الاستقرار المالي، ويوضح العلاقة مع العالم الخارجي وتطورات العلاقات الخارجية بين البلدان بما يسمح بتسهيل المقارنات الدولية.

ويشير تحليل نتائج وضع الاستثمار الدولي لفلسطين (الأصول الخارجية - الخصوم الخارجية) إلى أن صافي وضع الاستثمار الدولي قد بلغ 1,234.0 مليون دولار بنهاية العام 2014، أي أن الاقتصاد الفلسطيني بمختلف القطاعات قد استثمر خارج فلسطين بقيمة تفوق تلك المستثمرة فيه من الخارج. وشكل النقد الأجنبي المتداول في الاقتصاد الفلسطيني، والإيداعات النقدية للمصارف العاملة في فلسطين والمودعة في الخارج الحصة الرئيسية في الأصول الخارجية وبنسبة 63.2% من إجمالي قيمة هذه الأصول. فقد بلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني (أرصدة المقيمين الفلسطينيين المستثمرة خارج فلسطين) حوالي 5,950.0 مليون دولار، ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج بنسبة 2.8%، واستثمارات الحافظة في الخارج بنسبة 19.9% في حين شكلت الاستثمارات الأخرى في الخارج نحو 66.0%. أما على مستوى القطاعات فتعتبر الاستثمارات الخارجية للجهاز المصرفي الأعلى وبنسبة 74.4% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني.

في المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين (أرصدة غير المقيمين المستثمرة داخل فلسطين) حوالي 4,716.0 مليون دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 52.0%، واستثمارات الحافظة الأجنبية بنحو 15.1%، بينما شكلت الاستثمارات الأخرى الأجنبية (القروض والودائع من الخارج) في فلسطين حوالي 32.9%. وعلى مستوى القطاع، شكلت حصة الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف المساهمة الكبرى من إجمالي الخصوم الأجنبية وبنسبة 32.0%.

كما بلغ رصيد الدين الخارجي على فلسطين في نهاية العام 2014 حوالي 1,557.0 مليون دولار، شكّل الدين على الحكومة المركزية 69.9% منه، والدين على قطاع المصارف 25.9%، والدين على القطاعات الأخرى (الشركات المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية) حوالي 4.2%.

38 يعرف وضع الاستثمار الدولي حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إجمالي يوضح عند نقطة معينة قيمة وتكوين الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما (تتمثل في المطالبات على غير المقيمين وحيازات سبائك الذهب ضمن فئة الأصول الاحتياطية) والتزامات المقيمين في اقتصاد ما إزاء غير المقيمين. والفرق بين المطالبات والتزامات (الأصول والخصوم) المالية الخارجية يمثل صافي وضع الاستثمار الدولي لهذا الاقتصاد، والذي قد يكون سالياً أو موجباً.

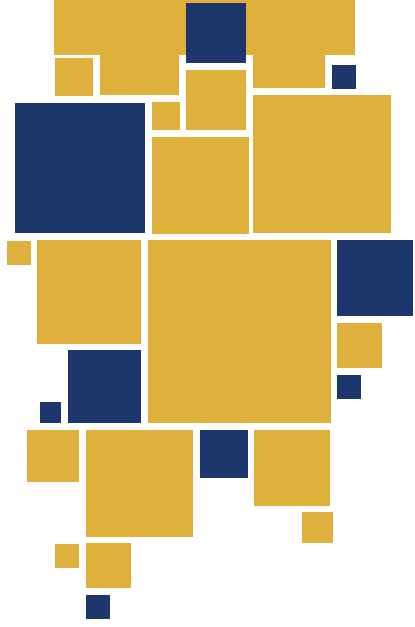
ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، حيث يسجل الأخير جميع المعاملات المالية وغير المالية مع غير المقيمين وقت حدوثها، في حين يسجل وضع الاستثمار الدولي المعاملات المالية مع غير المقيمين عند نقطة محددة مضافاً إليها تغيرات الأسعار وأسعار الصرف وغير ذلك من التعديلات، أي أن المعاملات التي أسهمت في تغير وضع الاستثمار الدولي هي المسجلة في الحساب المالي لميزان المدفوعات.

ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر (10.0% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات الحافظة (أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة إضافة إلى الاستثمار في السندات)، والاستثمارات الأخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، القروض، والعملة والودائع وأخرى)، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الخاصة بالبنك المركزي والتي تستخدم لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات.





# تطورات القطاع المالي







## الجزء الأول:

### سلطة النقد الفلسطينية

بالرغم من الأحداث التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 لا سيما الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة الصيف الماضي، إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني واصل نموه بخطى ثابتة، في ضوء الوعي العميق والتحوط الكامل لمختلف المخاطر المحلية والإقليمية، مدعوماً بمزيد من الإصلاحات والإنجازات الهامة التي قامت بها سلطة النقد والتي شملت مختلف جوانب القطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع المالي بشكل عام.

وفي هذا السياق، شهدت مختلف المؤشرات المصرفية نمواً واضحاً لاسيما على مستوى الودائع والائتمان، عاكسة مزيداً من ثقة الجمهور، الأخذة بالتعزيز مع الاستمرار في تطوير المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بأهداف سلطة النقد في مجال الاستقرار المالي والنقدي، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة، في ظل بيئة تتسم بالقدرة على تقييم المخاطر بآليات وأساليب أكثر كفاءةً وتناغماً مع التطور المستمر على المستوى الدولي والإقليمي في مناهج وأساليب اتخاذ القرار المصرفي وإدارة المخاطر، وبما يتلاءم مع خصوصية الوضع الفلسطيني.

ويأتي هذا الجزء ليسلط الضوء على مسيرة التطور التي شهدتها سلطة النقد في العام 2014 في شتى المجالات ذات العلاقة بطبيعة عملها ومهامها، وبما يمهد السبيل لتحقيق أهدافها العامة.

نظراً لكون الجهاز المصرفي حجر الزاوية لتعزيز الاستقرار المالي، فقد حرصت سلطة النقد على الحفاظ على سلامة هذا الجهاز، وجعله آمناً سليماً وقادراً على مسايرة حجم الأعباء والمهام الملقة عليه والنهوض بها، وذلك من خلال تهيئة البيئة المؤسسية والتنظيمية (تحديث النظم والتشريعات والبنية التحتية) التي تحكم عمل الجهاز المصرفي. ولهذه الغاية، تواصلت جهود سلطة النقد خلال العام 2014 في العديد من المجالات ذات العلاقة.

### الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات الخاضعة للرقابة

#### • المصارف

يعتبر قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، نقطة الارتكاز الأساسية في سياسة سلطة النقد الرامية لتحديث الإطار التنظيمي والرقابي للعمل المصرفي في فلسطين، بما تضمنه من معالجات لكافة الجوانب المتعلقة بترخيص وعمل المصارف. وفي ضوء هذا القانون، وانسجاماً مع متطلبات العمل المصرفي في فلسطين والمستجدات المصرفية العالمية، قامت سلطة النقد خلال العام 2014، بإصدار التعليمات الرقابية التالية:



◦ تعليمات رقم (2014/2) [39] بشأن تنظيم قروض الإسكان وتمويل العقارات استناداً للمعيار المرن «dynamic LTV» [40]، والتي تنظم عمليات منح قروض الإسكان وتمويل العقارات بما يساهم في تخفيض المخاطر الائتمانية المصاحبة لها، من خلال ربط شروط منح قروض الإسكان والرهن العقاري المتمثلة في فترة منح التسهيل ونسبة التمويل من القيمة التخمينية للعقار بدرجة تصنيف المقترض الائتمانية التي تُعطى للعميل بناءً على تحليل دقيق لسلوكه الائتماني، الأمر الذي شجع المقترضين على الالتزام بشروط التعاقد الائتماني بحيث يعطى المقترض الملتزم فرصة أكبر للحصول على نسبة تمويل أعلى ولفترات زمنية أطول، إذ يمكن أن تصل قيمة القرض إلى 85% من القيمة التخمينية للعقار ولمدة تصل إلى 25 عاماً بموجب شروط معينة حددتها التعليمات. كما تشجع هذا التعليمات من ناحية أخرى العملاء ذوي التصنيف الائتماني مرتفع المخاطر على تعديل أوضاعهم الائتمانية لتحسين تصنيفهم الائتماني وبالتالي توفير فرصاً أكبر للوصول إلى التمويل.

◦ تعليمات رقم (2014/3) بشأن العضوية في نظام التسويات الفورية «براق»، والتي تنظم العضوية في نظام براق وتحدد القواعد الخاصة بتنفيذ عمليات الأعضاء، وشروط العضوية المباشرة وغير المباشرة في النظام، وصلاحيات سلطة النقد، وقواعد التسوية، وإدارة السيولة في النظام وآليات تحفيزها، وقواعد التحويل الخارجي، وتسوية تتأج غرف المقاصة الوطنية.

◦ تعليمات رقم (2014/4) بشأن رسوم نظام التسويات الفورية والمقاصة، والتي تحدد رسوم نظام التسويات الفورية الثابتة والرسوم المرتبطة بكل حوالة صادرة. كما تحدد الغرامات في حالة عدم توافر الأرصدة الكافية في حساب العضولتسوية تتأج المقاصة.

◦ تعليمات رقم (2014/5) بشأن أيام وساعات العمل الرسمي للمصارف، والتي تنظم أيام وساعات العمل الرسمي في المصارف، كما تنظم العمل في أيام العطل والإجازات الرسمية والطارئة، وأوقات الدوام الاستثنائي غير الإلزامي.

◦ تعليمات رقم (2014/6) بشأن الائتمان الممنوح لذوي الصلة، والتي تم بموجبها تعريف الأطراف ذوي الصلة، وما يجب أن تتضمنه السياسة الائتمانية للمصرف بشأن منح تمويل لأحد هذه الأطراف، وكذلك تحديد شروط منح الائتمان للأطراف ذوي الصلة وشروط تجديده، وشروط شطب أو إعدام ديون لأطراف ذوي صلة والتي تستلزم موافقة مجلس إدارة المصرف وموافقة سلطة النقد، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح عن التمويل الممنوح لذوي الصلة في البيانات المالية المرحلية والختامية بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات سلطة النقد المتعلقة بالإفصاح.

◦ تعليمات رقم (2014/7) بشأن الرسوم والعمولات، والتي تنظم وتصنف وتحدد سقوفاً للرسوم والعمولات التي يمكن للمصارف تحصيلها من العملاء مقابل الخدمات التي تقدمها، وكذلك ضوابط العمل بهذه التعليمات من حيث إلزامية نشرها والإعلان عنها في كافة فروع المصرف وموقعه الإلكتروني، وكذلك ضرورة الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة لأية عمولة جديدة يريد المصرف استيفاءها. ويأتي إصدار هذه التعليمات في إطار الحفاظ على حقوق المتعاملين وتحقيق التوازن بين ربحية المصارف وتكلفة الخدمات المقدمة للجماهير، وكذلك لتلبية التطورات الحاصلة على الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث تم خفض عدد الرسوم والعمولات من 119 وفق التعليمات السابقة الصادرة في العام 2011، إلى 94 نوعاً من العمولات والرسوم.

◦ تعليمات رقم (2014/8) بشأن تخفيض احتياطي المخاطر، والتي خفضت نسب الاحتساب الخاصة باحتياطي المخاطر لتصبح 1.5% على صافي التسهيلات المباشرة بدلاً من 2.0%، و0.5% من صافي التسهيلات غير المباشرة.

39 لم تتم الإشارة في المتن إلى التعليمات رقم (2014/1) كونها مؤقتة وتعلق بنقل الأموال والمعادن الثمينة والمستندات ذات القيمة، والتي عدلت بعض البنود الواردة في التعليمات رقم (2013/7)، حيث تم تعديل السقف المسموح للمصرف نقله بسيارات غير مصفحة ليصبح 150 ألف دولار ويستمر ذلك لمدة عام فقط من تاريخ صدور التعليمات، وكذلك تعديل بنود أخرى تتعلق بعملية نقل الأموال بشكل عام.

40 يذكر أن محافظ البنك المركزي الإندونيسي، السيد اجوس مارتو واردويو، في اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2014، قد أشاد بدور سلطة النقد والإجراءات التي اتخذتها فيما يتعلق بمعايير السلامة الكلية، ومتابعة الاستقرار المالي في القطاع العقاري وذلك من خلال ربط إمكانيات وقدرات الافتراض مع نظام التصنيف الائتماني وفقاً للمعيار المرن (Dynamic LTV Ratio)، وهي سياسة تفرقت بها سلطة النقد على مستوى البنوك المركزية في الشرق الأوسط، وأتاحت لها الفرصة لانتاج سياسة رقابية لإدارة مخاطر محفظة القروض العقارية بكل صفاة وبما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة.



◦ تعليمات رقم (2014/9) بشأن إدارة حسابات المتوفين، والتي تحدد إجراءات التعامل مع حسابات المتوفين.

◦ تعليمات رقم (2014/10) بشأن اختبارات التحمل، والتي تحدد التزامات المصرف من حيث إجراءات وسياسات العمل اللازمة لتنفيذ اختبارات التحمل، وكذلك أنواع هذه الاختبارات وشروطها، والصدمات الخاصة باختبار التحمل بما فيها الصدمات السياسية والاقتصادية.

أما في مجال المتابعة الرقابية، واستكمالاً لجهود سلطة النقد في تطبيق متطلبات بازل II و III ولاحقاً للمرحلة الأولى التي بدأت في العام 2013، فقد تم الشروع رسمياً في تطبيق المرحلة الثانية، والتي اشتملت على إعداد أوراق عمل في مجال مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، وعملية المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process-Pillar 2)، ومناقشتها مع المصارف وأخذ ملاحظاتهم عليها<sup>[41]</sup>. كما شملت عقد العديد من ورش العمل ذات العلاقة، والتي سينتج عنها التعليمات النهائية لتطبيق متطلبات بازل (II). كما تم مراجعة النسخة الأولى من نموذج دراسة الأثر الكمي (Quantitative Impact Study-QIS) والتعليمات التفسيرية لاستكمال النموذج وتوزيعه على المصارف. جدير بالذكر أن عملية التطبيق تستند إلى أسس البساطة، والتطبيق التدريجي، والتواصل، وذلك من أجل تطبيق مثالي لمتطلبات بازل (II) بما يتلاءم مع خصوصية الواقع الفلسطيني. وجاري العمل والاستعداد للخطوة الثالثة المتمثلة في نظام تقييم المخاطر، من خلال البدء بإعداد مسودة التعليمات ذات العلاقة، والخطوط الأساسية للنظام الآلي المنوي استحداثه بالخصوص.

من جانبٍ آخر، تمت متابعة مدى التزام المصارف بمتطلبات الحوكمة المحدثة وفقاً لدليل الحوكمة المعدل الصادر في نهاية العام 2013. كما تمت متابعة المصارف فيما يتعلق بحوكمة صرف المكافآت والحوافز للإدارة العليا والموظفين، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد وسياسة صرف المكافآت والحوافز المعدة من قبل المصارف والمعتمدة من سلطة النقد، للتأكد من كون هذه المكافآت تتوافق مع السياسة المعتمدة. كما تمت متابعة المصارف فيما يتعلق بالإجراءات ذات العلاقة بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) وتقييم آثاره المتوقعة.

وعلى صعيد تطوير أدوات لتحديد وقياس المخاطر وضبطها والسيطرة عليها وتخفيض تأثيراتها السلبية على المراكز المالية للمصارف، فقد ألزمت المصارف بإنشاء دوائر لإدارة المخاطر وردها بالكوادر الملائمة ومتابعة قيامها بدورها في رصد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر التي تواجهها. وتتولى سلطة النقد متابعة المخاطر في الجهاز المصرفي بشكل كلي وعلى مستوى كل مصرف من خلال تنفيذ اختبارات التحمل بشكل ربع سنوي، بالإضافة إلى تقييم مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي، باعتبارها إحدى أدوات نظام الإنذار المبكر.

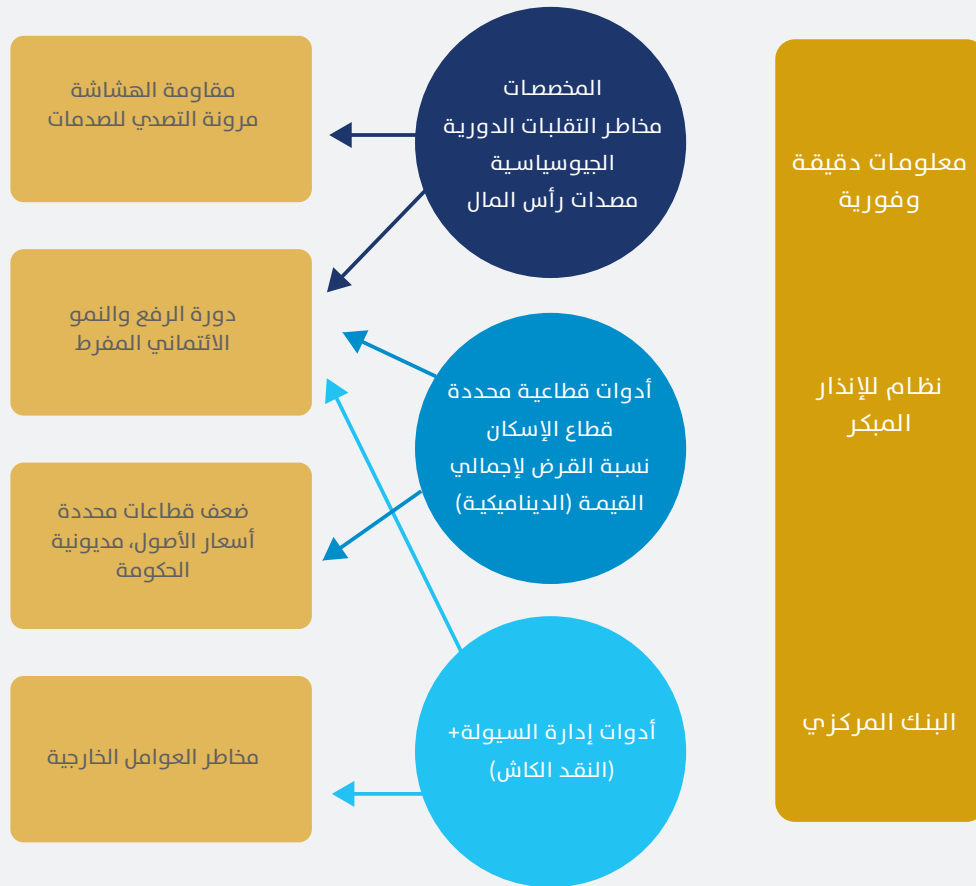
وفيما يتعلق بالتفتيش الدوري على المصارف، فقد تم إجراء العديد من جولات التفتيش الشامل على بعض المصارف، إلى جانب جولات المتابعة لتقييم مدى الالتزام بالقانون والأنظمة والتعليمات الهادفة للحفاظ على جهاز مصرفي سليم معافي وأمن. جدير بالذكر أن سلطة النقد تعمل على تطوير دليل للتفتيش الميداني والمكتبي يتوافق مع منهج الرقابة المبنية على المخاطر، وذلك وفق خطة طموحة تهدف إلى تعزيز أدوات الرقابة الاحترازية المبنية على المخاطر وتطوير أسس العمل الرقابي، ليوكب أحدث التطورات ذات العلاقة.

41 في آب 2014 استقبلت سلطة النقد بعثة فنية من البنك الدولي يقودها الجبر المختص فايدون أوغلو للمساعدة في تطبيق متطلبات بازل (II)، ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية.



تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالسياسة الاحترازية الكلية للنظام المصرفي، باعتبارها أحد أهم العوامل المساعدة على احتواء الآثار الجانبية للسياسة النقدية على النظام المصرفي والاستقرار المالي. كما تستخدم الأدوات الاحترازية للحد من مخاطر اختلال تقديم الخدمات المالية، وما قد ينتج عنها من عواقب سلبية على الاقتصاد الحقيقي (المخاطر النظامية). وتهدف هذه السياسة إلى الحد من المخاطر النظامية التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصاد الكلي (بنك التسويات الدولي، 2010) وذلك من خلال معالجة نقاط الضعف النظامية (صندوق النقد الدولي، 2012، 2011). لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لا تشكل بديلاً عن السياسات المالية والهيكلية المستخدمة في الحد من تأثير الاختلالات الحقيقية الداخلية والخارجية.

وتعتمد تدابير وإجراءات هذه السياسة على ثلاث خطوات أساسية: الأولى، توافر البيانات والمعلومات الدقيقة والفورية اللازمة لصناع السياسات (البنك المركزي) لمراقبة تراكم المخاطر على الاستقرار المالي. والثانية، اتخاذ الاستعدادات اللازمة لضمان امتلاك السلطة القانونية والقدرة التحليلية لاستخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي قد تنشأ الحاجة إليها (نظام الإنذار المبكر). والثالثة، قدرة وشجاعة صناع السياسات على التحرك عند الحاجة، حتى وإن كانت التدابير المطلوبة لا تحظى بشعبية كبيرة. بالإضافة إلى ضرورة وجود تواصل فعال ومتوازن مع الجمهور لتوضيح أهداف وأثار التدابير المتخذة.



بشكل عام، تمتلك سلطة النقد مجموعة من الأدوات الإحترازية الكلية المناسبة لمعالجة الاختلالات والصدمات، ومنها:

- نظام الإنذار المبكر، اختبارات التحمل (قاعدة بيانات دورة الرفع Leverage cycle في قطاع الرهن العقاري).
- مؤشرات المتابعة الاعتيادية الدورية.
- بناء وتخطيط السيناريوهات.
- متابعة ورصد التغيرات في الاحتمالات الخاصة بالسيناريو الأساس.
- العمل على تخفيف تأثير زيادة احتمالات السيناريو القائم على أساس القدرة.
- إشراك الجهات الفاعلة للحد من مقاومة اتخاذ القرارات.
- متابعة منتظمة لتدابير التخفيف.

إطار سلطة النقد في مجال السياسة الإحترازية الكلية، وتشمل العناصر التالية:

- تطبيق نظام الحوكمة الفعالة لضمان الامتثال لمبادئ الحوكمة.
- ضمان يقظة واستجابة النظم (التفتيش الميداني والمكتبي) بشكل وثيق والتناغم مع القطاع المصرفي.
- عقد اجتماعات منتظمة مع المدراء التنفيذيين للمصارف، وإنشاء لجنة إدارة الأزمات من سلطة النقد والمصارف.
- تجميع ورصد دوري للبيانات، وتحليل تقارير المصارف، والبيانات التي يتم تجميعها في قاعدة بيانات سلطة النقد (يومية، أسبوعية، شهرية، ربعية).
- المواظبة على استخدام بناء السيناريوهات كأداة هامة للتوقع والحد من المخاطر، وتطوير اختبارات التحمل من أعلى إلى أسفل (سلطة النقد) ومن أسفل إلى أعلى (المصارف).
- تطوير مؤشرات لكل سيناريو وتهيئة المصارف للاستجابة للسيناريوهات الرئيسة المختلفة.
- مراجعة دورية منتظمة للمخاطر وبناء جدول المخاطر.
- متابعة التزايد في احتمالات السيناريوهات الأساسية على أساس مؤشرات محددة مسبقاً لكل سيناريو قيد الدراسة.
- تفعيل تدابير الاستجابة المتفق عليها مسبقاً لمعالجة تزايد احتمال السيناريو الأساس.
- العمل بشكل سريع وحاسم لتنفيذ إجراءات الاستجابة في ظل السيناريوهات والأزمات المختلفة (تجنب التدرج).
- تفعيل بروتوكولات الاتصال لضمان التوافق والإجماع وزيادة الوعي بردود سلطة النقد.
- عقب انتهاء الأزمة، وقف التصعيد وتخفيف الضغط على النظام مع الحفاظ على اليقظة.

## • الصرافون

استكمالاً للجهود المبذولة من قبل سلطة النقد لتعزيز سلامة واستقرار قطاع الصيرفة باعتباره ركيزة أساسية في النظام المالي الفلسطيني، وتعزيز وعي المتعاملين في هذا القطاع بما يجنبهم الوقوع ضحية الاستغلال في الأعمال غير المشروعة، وخصوصاً غسل الأموال، تم إعداد وإصدار الدليل الإرشادي للصرافين لمكافحة غسل الأموال، وتعميمه على شركات ومحال الصرافة بموجب التعميم رقم (2014/72). ويشمل هذا الدليل شرحاً لمفهوم غسل الأموال ومراحله وأثاره السلبية على الصراف والالاقتصاد بشكل عام، والممارسات التي قد تدل على وجود شبكات غسل الأموال وسبل الوقاية منها. وتم عقد ورش عمل للصرافين في كافة المحافظات الفلسطينية بالتعاون مع الغرف التجارية لعرض هذا الدليل بشكل مفصل. وفي ذات السياق تم التنسيق مع المعهد المصرفي الفلسطيني ووحدة المتابعة المالية لعقد دورة (PAMLA) لموظفي ومراقبي الامتثال في محال وشركات الصرافة.

كما قامت سلطة النقد بإصدار تعليمات بشأن رقابة الامتثال لدى شركات الصرافة، وتضمينها مفهوم مخاطر الامتثال، وإجراءات وشروط تعيين مراقب الامتثال، ومسؤولياته. كما تم إعداد مسودة جديدة للمرسوم الرئاسي بخصوص تنظيم مهنة الصرافة ومناقشتها مع الصرافين، وهي قيد الاعتماد من فخامة الرئيس. من جانب آخر، تم التعميم على شركات ومحال الصرافة بموجب التعميم رقم (2014/167) بضرورة الإفصاح عن أية مبالغ نقدية أو معادن ثمينة غير مصنعة يتم إدخالها أو إخراجها من فلسطين من خلال المعابر.



وفي مجال المتابعة الرقابية لشركات ومحال الصرافة، تم تطوير دليلاً للتفتيش الميداني وفقاً لطبيعة عمل الصرافين، وما يرافقها من مخاطر تشغيلية، وتضمنه فقرات تتعلق بالنظام المحاسبي، وتعليمات الدوام وساعات العمل الرسمية وتعليمات الكشف عن النقد المزيف. وفي سياق المتابعة الرقابية لشركات ومحال الصرافة، تم تنفيذ 270 جولة تفتيش ميدانية على محال وشركات الصرافة، للتأكد من مدى التزامهم بالتعليمات والقوانين ذات العلاقة بما يكفل سلامة العمل الصيرفي وتجنبيه أية مخاطر محتملة. إلى جانب تنفيذ بعض الجولات للمتابعة والتأكد من مدى التزامهم بتصويب الملاحظات الرقابية التي تم الكشف عنها.

وفي مجال استكمال ومتابعة الصرافين غير المرخصين، استمر التعاون والتنسيق مع النائب العام لاتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص المزاويلين المهنة الصرافة دون ترخيص، بما في ذلك رفع دعاوى قضائية وفرض الغرامات. كما اتخذ مجلس إدارة سلطة النقد قراراً بتاريخ 2014/1/29 يقضي بتأجيل مطالبة شركات الصرافة (الشركات العادية) برفع رؤوس أموالها حتى إشعار آخر. من جانب آخر، أعلنت سلطة النقد عن التوقف عن استقبال طلبات الترخيص والتفرع لشركات الصرافة اعتباراً من تاريخ 2014/3/10، وذلك بعد انقضاء الفترة الممنوحة لاستقبال هذه الطلبات بموجب الإعلان الصادر عن سلطة النقد بتاريخ 2013/09/10.

## • مؤسسات الإقراض المتخصصة

واصلت سلطة النقد جهودها في تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة. وفي هذا السياق، أصدرت التعليمات رقم (2014/2) بشأن تصنيف القروض والتمويلات وتكوين المخصصات، والتي ألزمت مؤسسات الإقراض المتخصصة بتكوين احتياطي مخاطر بنسبة 1% من إجمالي محفظة القروض أو التسهيلات المنتظمة القائمة. كما حددت هذه التعليمات فئات القروض والتسهيلات غير المنتظمة «المتعثرة» والمخصصات المقابلة لها، وشروط وإجراءات جدولة القروض والتسهيلات.

وفي إطار سعي سلطة النقد لتعزيز دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في النظام المالي الفلسطيني، تم إعداد نموذج موحد للبيانات المالية والإحصائية على غرار المعمول به في المصارف. وقد باشرت هذه المؤسسات التعامل مع هذا النموذج اعتباراً من نهاية النصف الأول من العام 2014 بشكل ربع سنوي، وفق دليل أعد خصيصاً لهذه الغاية، للتسهيل وتوحيد آلية استكمال البيانات المالية لمؤسسات الإقراض. كما تم تطوير دليل للتحليل المكتبي للرقابة على هذه المؤسسات، وجاري العمل على إعداد دليل آخر للتفتيش الميداني، ومن المتوقع أن يتم خلال العام 2015 الشروع في تنفيذ جولات للتفتيش الميداني على أعمال هذه المؤسسات.

كما استمر تواصل سلطة النقد مع الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات الدورية لمناقشة العديد من القضايا الهامة المتعلقة بعمل هذه المؤسسات، ومنها موضوع التراخيص النهائية، حيث تم منح خمس مؤسسات إقراض موافقة نهائية على الترخيص، وجاري العمل على متابعة استكمال باقي مؤسسات الإقراض لمتطلبات الحصول على الموافقة النهائية. كما تم مناقشة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع التمويل الصغير، وأساليب مواجهتها والتغلب عليها، من أجل خلق بيئة تنافسية حقيقية، كوسيلة لتحقيق التنمية الحقيقية للقطاعات المستهدفة.

## البنية التحتية للقطاع المالي

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفي هذا السياق، استكملت سلطة النقد خلال العام 2014 المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الأنظمة المصرفية التي استحدثتها في سنوات سابقة، كما بدأت تنفيذ مشاريع جديدة يتوقع استكمالها خلال الفترة القادمة، وفيما يلي تفصيل لهذه التطورات:

### 1. إنشاء المفتاح الإلكتروني الوطني

واصلت سلطة النقد جهودها بالتعاون مع المصارف على إنجاز مشروع المفتاح الوطني، الذي سيعمل على مزيد من التطوير لأدوات



الدفع الإلكتروني في فلسطين من خلال إنشاء مقسم آلي وطني يعمل على ربط كافة الصرافات الآلية ونقاط البيع في قاعدة بيانات موحدة، ويشجع المصارف العاملة في فلسطين على إصدار بطاقات الدفع الدائنة والمدينة بتكاليف منخفضة نسبياً، ويعمل على زيادة انتشار نقاط البيع وطاقات الدفع المسبق والتشجيع على استخدامها وتوفير السيولة اللازمة. كما يسعى أيضاً إلى تعزيز الاشتغال المالي في فلسطين بحيث يمكن كافة الشرائح الاجتماعية من الوصول إلى الخدمات المصرفية خاصة في المناطق النائية والبعيدة التي لا يتوفر فيها فروع لكافة المصارف، بحيث يكون بإمكان المواطن الاستفادة من أقرب فرع مصرف يعمل في منطقته دون الحاجة إلى التوجه إلى مراكز المدن الكبرى لتنفيذ عملياته المصرفية.

وفي هذا السياق تم خلال العام 2014 اعتماد التعليمات والقواعد التشغيلية للنظام، وإصدار اللوائح التنظيمية والتعليمات والسياسات التي تنظم عمل الأعضاء المشتركين في المفتاح الوطني، وتحديد طبيعة العلاقة مع شركات الدفع العالمية مثل فيزا وماستركارد، والبدء بتلقي التدريب من قبل الشركة المزودة. وقد شرع بالمرحلة الأولى لفحص النظام مع ثلاثة مصارف<sup>[42]</sup>. ويتوقع خلال العام 2015 إطلاق النظام للعمل بشكل مرحلي. كما تم العمل مع شركات الدفع العالمية لدراسة إمكانية تطبيق خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول في دفع الفواتير والمدفوعات الحكومية من ضرائب ورسوم وغيرها، وذلك من خلال توقيع مذكرات تفاهم ووضع خطة عمل للتطبيق.

## 2. إنشاء نظام البنية التحتية للمفتاح العام

في إطار سعي سلطة النقد لتطوير البيئة الرقمية للقطاع المصرفي الفلسطيني وتعزيز أمن المعاملات المالية الإلكترونية، التي تعتبر أحد الأدوات الحديثة التي تفتح آفاقاً جديدة للاقتصاد الفلسطيني وتزيد من قدرته على التواصل مع العالم، نفذت سلطة النقد في العام 2014 الخطوة الأولى لإنشاء نظام البنية التحتية للمفتاح العام. وتمثلت هذه الخطوة بإصدار الشهادات والمفاتيح الأساسية المسؤولة عن أمن واستقلالية النظام وضمان جميع المعاملات الإلكترونية التي تنشأ وتختتم باستخدام هذه المفاتيح، وذلك من أجل إضفاء الشفافية والموثوقية العالية وبناء هوية رقمية لكل مستخدم للبنية التحتية للقطاع المصرفي. وقد تمت هذه الخطوة في حفل تطبيق الإجراءات الفنية، أقامته سلطة النقد في مقرها. وسيكون بمقدور مستخدمي النظام إنشاء مراسلات الكترونية مشفرة وموقعة بأسمائهم حصراً، تضمن خاصية التوقيع الإلكتروني المثبت حسب قانون المدفوعات الوطني الذي تم اعتماده عام 2012.

## 3. تنميط الحساب المصرفي الدولي-آيبان

استكمالاً لجهود تطوير عمليات التحويل في فلسطين وأتمته العمليات المصرفية، فقد أنهت سلطة النقد في العام 2014 تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع الآيبان، المرتبطة بتنظيم عمليات التحويل الداخلي والخارجي للحوالات الشخصية. وبموجب هذه المرحلة لا يتم تنفيذ أية حوالة شخصية داخلية لا تحمل رقم الآيبان (أو تحمل رقم آيبان خاطئ). أما الحوالات الشخصية الواردة إلى المصرف من خارج فلسطين ولا تحمل رقم الآيبان (أو تحمل رقماً خاطئاً) فيتوجب إشعار المصارف الخارجية من خلال سويفت أو أية وسيلة اتصال معتمدة مع المصارف الخارجية، وفي نفس الوقت قبول تنفيذها مع الالتزام بفرض عمولة عليها بحد ادنى دولارين وحد أقصى خمسة دولارات، تخصم من صافي قيمة الحوالة عند قيدها في حساب العميل المستفيد، مع ضرورة إشعاره بسبب الخصم. ويستثنى من هذه الإجراءات الحوالات الصادرة والواردة من وإلى جهات حكومية فلسطينية وحوالات قطاع العمال الواردة من إسرائيل. كما يتوقع أن يتم خلال العام 2015 التعاون مع المصارف في أتمتة عملياتها المصرفية المرتبطة بعمليات التحويل.

## 4. تطوير المقاصة الآلية

أنهت سلطة النقد بنجاح خلال العام 2014 إطلاق نظام التقاص الآلي Perago Clear، اعتباراً من تاريخ 2014/9/7، الذي يشكل المكون الثاني (إلى جانب نظام التسويات الإجمالية الفورية) في نظام التحويل الآلي، وذلك من خلال التعاون الفني مع البنك الدولي والبنك المركزي الإيطالي وبتمويل مالي من صندوق النقد العربي والمصارف. ويهدف هذا النظام إلى ضمان توفر أنظمة آمنة وفعالة لتنفيذ عمليات تقاص الشيكات وأدوات الدفع بالتجزئة الأخرى لخدمة السوق الفلسطيني، حيث يضمن هذا النظام تنفيذ عمليات

42 بموجب التعميم رقم (2014/49) تم تحديد آليات تمرير الحركات من خلال المفتاح الوطني، فالحركات الداخلية الصادرة عن الأعضاء تمر من خلال المفتاح الوطني فقط. أما كافة الحركات التي تتم محلياً (داخل فلسطين) والتي قد تنشأ عن استخدام بطاقات أجنبية صادرة عن مصارف أجنبية ليست أعضاء في المفتاح الوطني فتمر من خلال الشيكات التابعة لها. مثل شبكة فيزا والماستر كارد. وكذلك الحركات التي قد تنشأ عن استخدام بطاقات محلية في الخارج فتمر من خلال الشبكة الدولية التي يتم استخدامها (فيزا أو ماستر كارد).





تقاص الشيكات وأدوات الدفع بالتجزئة الأخرى بشكل آلي وحديث وسريع وأكثر أماناً. ويأتي ذلك في إطار تنفيذ الركيزة الثالثة من ركائز تطوير نظام المدفوعات الوطني، ويسهم هذا النظام في أتمتة عمليات تقاص الشيكات وأدوات الدفع بالتجزئة من خلال توفير آليات ربط مباشر للأعضاء، وبما يمكنها من استخدام بنية تحتية آمنة، ومراقبة عملياتها بشكل فوري. وعلى المدى المتوسط سيشكل منظومة متكاملة لتحديث وتطوير عمل أدوات الدفع بالتجزئة وإمكانية إدخال مدفوعات الحكومة مستقبلاً من خلال النظام الجديد.

وفي ذات السياق، باشرت سلطة النقد العمل على تحويل نظام المقاصة المعمول به حالياً ليصبح نظاماً إلكترونياً بالكامل (تهيئة البنية التحتية لنظام المقاصة الإلكتروني)، الأمر الذي يسهم في خفض فترة تقاص الشيكات إلى (T+1)، أي يوم التقاص بالإضافة إلى يوم عمل لإعادة الشيكات، وتسريع تحصيل الشيكات للعملاء، وكذلك وقف التداول الورقي للشيكات، إضافة إلى توافقه مع عمليات مقاصة الشيكات في المقاصة الإسرائيلية. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع خلال العامين القادمين. يشار إلى أن قانون تسوية المدفوعات الوطني الذي صدر بموجب قرار بقانون رقم (17) لسنة 2012 بتاريخ 2012/11/23، يمثل المستند القانوني لإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية بين المصارف باعتماد أسلوب المسح الضوئي، وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة الآلية لتسوية القيم إلكترونياً بين المصارف بكل يسر وأمان، اعتماداً على قبول التوقيع الإلكتروني ضمن شروط محددة.

#### 5. أتمتة عمليات التحويل الواردة من مركز التقاص الإسرائيلي

يهدف هذا المشروع إلى أتمتة العمليات وخفض المخاطر التشغيلية المرتبطة بقيد حوالات رواتب العمالة الفلسطينية المنظمة الواردة من مركز التقاص الإسرائيلي، وكذلك توفير أدوات إشرافية على الحوالات الواردة من المصارف الإسرائيلية لصالح المصارف العاملة في فلسطين، وخفض السيولة النقدية الواردة إلى فلسطين بحيث يتم تحويل قيم الحوالات من قبل مركز التقاص الإسرائيلي في حسابات المصارف المرخصة لدى المصارف الإسرائيلية المراسلة مما يسهم في الحد من تكسب الشيكال لدى المصارف المرخصة. وفي سياق التحضير لهذا المشروع، تم خلال العام 2014 عقد ورش عمل، وتحديد متطلبات المصارف العاملة في فلسطين والمتطلبات التقنية لعملية الربط. ومن المتوقع إنجاز البرنامج خلال النصف الأول من العام 2015، والذي سيسهم في الحفاظ على حقوق العاملين الفلسطينيين من خلال تدقيق قيمة الرواتب المدفوعة مع ساعات العمل.

#### 6. تطوير نظام معلومات الائتمان (النسخة الثالثة)

يهدف الحفاظ على فعالية وأداء نظام معلومات الائتمان الذي تم إنطلاقه في بدايات العام 2008 قامت سلطة النقد خلال العام بعملية تقييم شاملة للنظام بما يتواءم مع الممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة، ويخدم المستخدمين من الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض من ناحية، ويعزز من آليات الرقابة المصرفية من ناحية أخرى. وقد ترتب على ذلك إجراء تطوير على جوانب مختلفة من النظام شملت شاشات النظام وآليات الإفصاح، كان أهمها تطوير التقرير الائتماني للمقترضين ليشمل معلومات أوسع عن التسهيلات والضمانات المقدمة من الكفيل والالتزامات المترتبة على العملاء بهدف خفض وإدارة المخاطر الائتمانية المحيطة بالمقترضين وكفلائهم من جانب، وتوسيعاً لقاعدة الإقراض المصرفي من جانب آخر. ومن أبرز جوانب التطوير تم تعزيز التقرير الائتماني ليشمل الإفصاح عن البنود الأساسية للتسهيلات الممنوحة من شركات القطاع الخاص / العام، والتي تضم كلاً من شركات التأجير التمويلي، وشركات الخدمات، والمطورين العقاريين، وتجار التجزئة، وقرارات المحاكم ذات العلاقة بالقضايا المصرفية، وصندوق إقراض الطالب.

وفي ذات السياق، واستكمالاً للمرحلة الأولى من توحيد أنظمة عمليات الائتمان ضمن إطار مؤتمت موحد، تم خلال العام 2014 الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية لإنجاز عملية التوحيد، والتي تشمل كلاً من نظام معلومات الائتمان، نظام الشيكات المعادة، نظام الشيكات الموقوفة والمفقودة، نظام التقارير الائتمانية، نظام التسويات الرضائية، برنامج ضبط الإيرادات والنفقات الخاصة بدائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق، نظام الشكاوى وتوحيد قواعد البيانات الشخصية لنظم المعلومات الائتمانية.

#### 7. إطلاق خدمة مقارنة العمولات المصرفية على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد

في إطار تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة بين المصارف، شرعت سلطة النقد في أواخر العام 2014 بتصميم وبرمجة برنامج يمكن من خلاله الإفصاح عن العمولات والرسوم التي تستوفيها المصارف وإجراء مقارنة بينهما، الأمر الذي من شأنه رفع درجة التنافسية بين المصارف وتقديم خدمة مصرفية مميزة للجمهور بأسعار تنافسية وعادلة.



## 8. استمرارية العمل في سلطة النقد

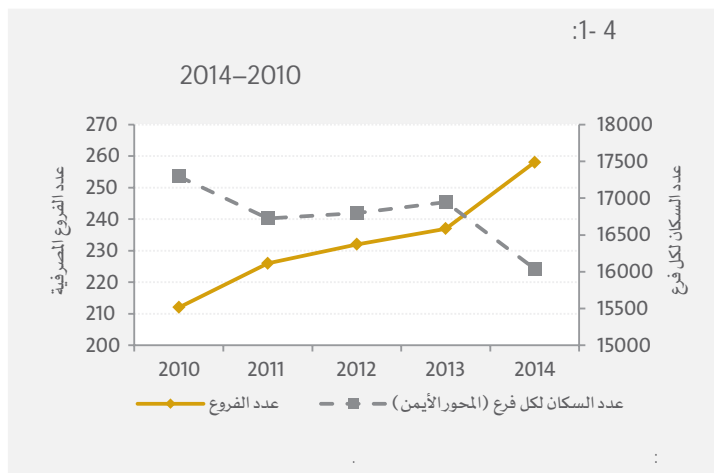
في إطار تعزيز سلطة النقد لقدرتها في مجال الحفاظ على استمرارية عملياتها التشغيلية الحرجة، قامت وحدة إدارة استمرارية العمل بمتابعة التجهيزات والمتطلبات اللازمة لاستمرارية العمل في سلطة النقد، حيث تم تحديث برنامج استمرارية العمل للعام 2014 بمشاركة دوائر سلطة النقد، واعتماد النسخة المحدثة من البرنامج (يشمل ذلك السياسة والاستراتيجية والخطط المختلفة). كما تم عقد مجموعة من ورش العمل الداخلية لمراجعة الخطط والإجراءات والتوعية بخصوص استمرارية العمل لعدد من دوائر سلطة النقد، واختبار عمليات سلطة النقد من الموقع البديل، بهدف اختبار التجهيزات والموقع وقدرات الموظفين، إلى جانب الاختبار الدوري لوسائل الاتصال البديلة، وتنفيذ العمليات لبعض الدوائر عن بعد من المنازل بهدف اختبار القدرة على العمل في حالات الطوارئ. كما قامت الوحدة بالإشراف على عمليات التفقد الدوري للموقع البديل بالتعاون مع الدوائر ذات العلاقة، وإعداد التقارير الخاصة باستمرارية العمل للإدارة العليا، وتحديث معلومات الاتصال الداخلية والخارجية ذات العلاقة بعمليات سلطة النقد الحرجة.

### النفاذ للخدمات المالية

يلعب النفاذ إلى التمويل دوراً أساسياً في تقليل التفاوت في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر، حيث تشير الكثير من التجارب العملية إلى أن الدول التي تتسم بمستويات أعلى للنفاذ للخدمات المالية والمصرفية تمكنت من تقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخل بشكل أسرع من الدول الأخرى، فزيادة مستويات العمق المالي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات. كما يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دوراً مهماً أيضاً في تقليل حدة التقلبات في مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي التخفيف من تقلبات دورات الأعمال، والنتائج المحلي الإجمالي. وفي سبيل تحسين مستويات النفاذ إلى التمويل عملت سلطة النقد على ما يلي:

#### • تعزيز التفرع والانتشار المصرفي

حرصت سلطة النقد في إطار جهودها الرامية إلى تسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية وتحقيق مزيد من المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، على تعبئة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الادخار من خلال تنشيط دور القطاع المصرفي في توفير قنوات ادخارية واستثمارية جاذبة للمدخرات المحلية. ولهذه الغاية، عملت سلطة النقد ومن خلال سياسة التفرع التي تبنتها في العام 2007، على إيصال الخدمات المصرفية إلى كافة المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية، لتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام مختلف معاملاتهم المالية.



وفي هذا السياق، ورغم أن عدد المصارف المرخصة في نهاية العام 2014 ظل مستقراً عند 17 مصرفاً<sup>[43]</sup> محلياً ووافداً، منها 7 مصارف محلية، و10 مصارف وافدة (8 أردنية، مصرف مصري، ومصرف أجنبي)، إلا أن شبكة الفروع والمكاتب المصرفية قد ارتفعت إلى 258 فرعاً ومكاتباً، منتشرة في كافة المناطق الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد شهد العام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الفروع والمكاتب الجديدة، حيث تم ترخيص 21 فرعاً ومكاتباً، منها ثلاثة مكاتب وفرع واحد في قطاع غزة.

43 لاحقاً لسنة هذا التقرير. في شباط 2015 تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين البنك الوطني (بنك محلي) وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (بنك أردني وافد) تم بموجبها استحواد البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد في فلسطين ودخوله كشريك استراتيجي جديد في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، وبذلك ينخفض عدد المصارف المرخصة في فلسطين إلى 16 مصرفاً اعتباراً من 2015/3/1.



كما تسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع) من جهة أخرى، حيث انخفضت هذه النسبة من 16.9 ألف نسمة / فرع أو مكتب في العام 2013، إلى 16.0 ألف نسمة / فرع في العام 2014.

### • ترسيخ المسؤولية المجتمعية

تولي سلطة النقد أهمية خاصة لعلاقتها مع الجمهور، حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة، وبأقل تكلفة. كما تهتم بتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة والمصارف العاملة في فلسطين. وتعمل دوماً على ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية لسلطة النقد والجهاز المصرفي والتي تجلت بشكل واضح في إدارة سلطة النقد للأزمة إبان وبعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة.

:5

تعزز دور سلطة النقد في مجال ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية من خلال الإجراءات التي اتخذتها في إدارة الأزمة إبان وبعد الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في صيف العام 2014. وفي هذا السياق، قامت سلطة النقد بإصدار مجموعة من الاستثناءات من خلال تعاميم صادرة للمصارف للتعامل مع المقترضين وتنظيم عمل المقاصة في القطاع، شملت وقف استقطاع عمولة شيكات معادة من مصدري الشيكات، ووقف تصنيف العملاء على نظام الشيكات المعادة، واستثناء المواطنين من شروط منح القروض العقارية التي اقترنت بالتقييم الائتماني على نظام التصنيف الائتماني. كما تم وقف العمل بالتصنيف الائتماني للعملاء المقترضين (أفراد، شركات، مؤسسات) من المصارف العاملة في القطاع.

وفي خطوة غير مسبوقة، وإسهاماً من سلطة النقد في التخفيف عن المواطنين في قطاع غزة أصدرت تعميماً إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين، طالبت فيه تأجيل أقساط المقترضين من فروع المصارف العاملة في قطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي في تموز 2014 وحتى نهاية العام 2014، على أن يكون التأجيل بناءً على طلب المقترض وموافقته الخطية على ذلك، مع عدم احتساب أية عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط التي ستخضع لعملية التأجيل. كما شملت الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد لإدارة هذه الأزمة ما يلي:

أولاً: فترة الحرب على القطاع:

قامت سلطة النقد باستعدادات واضحة لمواجهة الأزمة، وخصوصاً في مجال استمرارية العمل، وبناء السيناريوهات، والحد من المخاطر، والتعافي من الكوارث، ومن هذه الاستعدادات على سبيل المثال:

- تزويد أجهزة الصرف الآلي بالنقد اللازم، وتعزيز تنفيذ الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وعبر بطاقات الائتمان.
- ضمان وصول النقد الكاش إلى جميع الفروع التي تحتاج إليه من خلال اتخاذ سلطة النقد لكافة الإجراءات الضرورية لتأمين السيولة للفروع.

وقد ساعدت هذه الإجراءات جميع فروع المصارف العاملة في القطاع على البقاء وخدمة العملاء حتى في أثناء الحرب.

ثانياً: الفترة اللاحقة للحرب - تخفيف القيود، وتوفير الائتمان:

- تأجيل دفعات القروض لجميع المقترضين في غزة حتى نهاية 2014.
- إلغاء عمولات القروض ووقف التصنيف على نظام الشيكات المعادة وتصنيف العملاء ابتداءً من السابع من تموز (أول أيام الحرب) وحتى إشعار آخر.
- تخفيض احتياطي المخاطر من 2.0% إلى 1.5% لتعويض المصارف مالياً عن أثر الحرب.
- تفعيل متطلب الاحتياطي الجيوسياسي في حالات الطوارئ والحرب وأثره الواضح في سرعة الاستجابة لتخفيف الضغوط المالية دون زيادة المخاطر على المصارف.
- العمل مع البنك الدولي على إنشاء تسهيل ضمان الائتمان ممول من قبل الدول المانحة، لتوفير قروض مضمونة بقيمة 250 مليون دولار، منها 50 مليون دولار للأعمال التي تضررت جراء الاعتداء الإسرائيلي على غزة، و200 مليون دولار لمشاريع تنموية وتطويرية جديدة.



وفي إطار الجهود المستمرة والحثيثة لمعالجة أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة، والحرص على تأمين السيولة النقدية بكافة العملات، تمكنت سلطة النقد من إدخال 1.9 مليون شيكل من مختلف فئات العملة المعدنية إلى فروع المصارف العاملة في قطاع غزة لاسيما في المناسبات الهامة التي يكون المواطنون بحاجة شديدة للفكة، وخاصةً خلال شهر رمضان والأعياد. كما تم استبدال 200 مليون شيكل من العملة التالفة المتراكمة لدى فروع المصارف في القطاع، وذلك بهدف التخفيف من معاناة الجمهور وتوفير ما يلزم من السيولة لمزاولة النشاط المصرفي بالشكل الاعتيادي. أما في مجال جهود سلطة النقد المستمرة في مساعدة المصارف العاملة في الضفة الغربية على شحن فائض الشيكال المتراكم لديها، فقد تم في العام 2014 ترحيل حوالي 8,994.9 مليون شيكل، منها 4,400 مليون شيكل شحنت إلى بنك إسرائيل من خلال بنك فلسطين، و4,594.9 مليون شيكل شحنت من خلال البنوك الأردنية التي تقوم بعمليات الشحن بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة لها.

### • تعزيز الاشتغال المالي

واصلت سلطة النقد خلال العام 2014 جهودها في مجال الاشتغال المالي والتوعية المصرفية. وفي هذا السياق تم توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال في شهر شباط 2014، لإنشاء الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، بدعم من مؤسسة التحالف العالمي للاشتغال المالي (AFI). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالاستراتيجية لتعزيز تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. ومن أهداف الاستراتيجية أيضاً جسر الفجوة في التثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية، وتعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

وتعمل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال كشريكين على قيادة الجهود لبناء هذه الاستراتيجية وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة ضمن خطة واضحة المعالم، ووفقاً للمبادئ الرئيسة لتحقيق الاشتغال المالي المعتمدة من قبل مجموعة العشرين (G20)، والبنك الدولي (WB)، ومؤسسة التحالف العالمي للاشتغال المالي (AFI)، وكذلك المبادئ الرئيسة لإنشاء استراتيجية وطنية للتثقيف المالي المعتمدة من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD).

وستستغرق خطة بناء الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي في فلسطين نحو عامين (2014-2016)، على أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية على مرحلتين: الأولى، تستهدف القطاعات المالية التي تشرف عليها سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، وتنفذ هذه المرحلة خلال خمس سنوات. والثانية، تشمل كافة القطاعات الأخرى بما فيها القطاعات الخاصة والعامة وأي قطاع له علاقة بموضوع الاستراتيجية، وتنفذ هذه المرحلة خلال ثلاث سنوات. وقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لبناء الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي في شهر نيسان 2014. ويتأسر اللجنة التوجيهية كل من سلطة النقد وهيئة رأس المال، وعضوية كل من جمعية البنوك، وزارة التربية والتعليم العالي، جمعية مستهلكي الخدمات المصرفية، الشبكة الفلسطينية للإقراض (شراكة)، وكالة الغوث الدولية، بورصة فلسطين، الاتحاد الفلسطيني لشركات الأوراق المالية، واتحاد شركات التأمين.



أصدرت مؤسسة التحالف العالمي للاشتغال المالي (AFI) تقريراً في العام 2014 يفيد بأن جهود سلطة النقد وضعت فلسطين كدولة رائدة في مجال الاشتغال المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأفادت المؤسسة أن الفلسطينيين قد تمكنوا بنجاح من تأسيس قطاعهم المالي الذي يتكون من: المصارف وسوق الأوراق المالية وشركات التأمين ومؤسسات الإقراض المتخصصة، خلال عقدين من الزمن رغم القيود المستمرة التي تفرضها إسرائيل على حركة الأفراد والبضائع، علاوة على القيود التي تفرضها على استخدام الموارد الطبيعية والمالية.

وأوضحت المؤسسة في تقريرها بأن صندوق النقد العربي أقرب بالمكانة الإقليمية الرفيعة التي تحتلها سلطة النقد في مجال الاشتغال المالي، عندما اختيرت لوضع المبادئ الإرشادية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للاشتغال المالي في الدول العربية. ومن المتوقع اعتماد هذه المبادئ من قبل محافظي البنوك المركزية العربية في العام 2015، والاسترشاد بها إليها في وضع استراتيجيات وطنية للاشتغال المالي.

كما وأشارت المؤسسة إلى أن سلطة النقد حصلت على جائزة «أسبوع المال العالمي» لعام 2013 من المؤسسة الدولية للتعليم المالي للأطفال والشباب لتنظيمها أفضل برنامج توعية مالية في منطقة الشرق الأوسط. كما أطلقت سلطة النقد في وقت سابق وبنجاح مجموعة من الأنظمة منها نظام المعلومات الائتماني، التصنيف الائتماني ونظام الشيكات المعادة.

ولفتت المؤسسة إلى أن الدور الريادي لسلطة النقد في تعزيز الاشتغال المالي أثار اهتماماً حقيقياً في زيادة مستوى الاشتغال المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديداً من خلال توفير المساعدة الفنية لبعض البنوك المركزية العربية التي باشرت في تطوير سياساتها المتعلقة بالوعي والثقافة المالية وإنشاء استراتيجيات وطنية للاشتغال المالي، حيث اتبعت العديد من البنوك المركزية في المنطقة نموذج سلطة النقد. وعلاوة على ذلك، باشرت بعض البنوك المركزية في هذه الدول الانضمام إلى شبكة التحالف العالمي للاشتغال المالي.

وفي نفس السياق جاء المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي لعام 2014 تحت عنوان «الاشتغال المالي: الطريق إلى النمو»، الذي نظّمته سلطة النقد بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وجمعية البنوك في فلسطين، وبرعاية رئيس الوزراء الفلسطيني. وخلال فعاليات هذا المؤتمر تم عرض تجارب ناجحة في مجال الاشتغال المالي تركّزت محاور المؤتمر على إبراز المعوقات التي تواجه جيل الشباب والسيدات ومناقشة الآليات والأدوات التي من شأنها تذليل هذه المعوقات للنساء والشباب.

وشهد المؤتمر عقد ثلاث جلسات تحدث فيها خبراء فلسطينيون وآخرون دوليون يتبعون مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة (GIZ). وترأس الجلسة الأولى الدكتور صبري صيدم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السابق، وهي بعنوان الآفاق المستقبلية للاشتغال المالي في فلسطين. بينما ترأس الجلسة الثانية حيدر البغدادى مدير مشروع تطوير قطاع التمويل المتناهي الصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الهيئة الألمانية للتعاون الدولي، وهي بعنوان تعزيز الاشتغال المالي: مبادرات ومنتجات مالية. فيما ترأس الجلسة الثالثة السيد هيرمان بندر مدير برنامج الخدمات الاستشارية المصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة التمويل الدولية، وهي بعنوان تعزيز الاشتغال المالي: الأدوات والأساليب، وبناءً على نتائج المداولات والنقاشات التي تمت في المؤتمر، ومن أجل تحقيق أهداف المؤتمر بالمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الاشتغال المالي. وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من التوصيات، وهي كالآتي:

1. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتذليل المعوقات والعقبات ذات العلاقة بالاشتغال المالي.
2. ضرورة مراعاة التشريعات المالية لعناصر الاشتغال المالي الثلاثة (الولوج، الاستخدام، والمنتج المصرفي).
3. إيجاد البنية التحتية التي تشمل البنية القانونية والتشريعية والآليات والأدوات التي تعزز مكانة الاشتغال المالي في فلسطين، ومنها على سبيل المثال التعجيل في اطلاق قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.
4. تعزيز حملات التوعية المالية التي تقوم بها سلطة النقد والأطراف المشاركة لتشمل كافة القطاعات وفئات المجتمع الفلسطيني وفق خطة عمل ممنهجة وهادفة.
5. تفعيل مشاركة البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة في عملية التوعية المالية لعمالها من خلال برامج معتمدة من طرفها.
6. تعزيز إمكانيات وقدرات جانبي العرض والطلب لتمويل أصحاب المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وفئات النساء والشباب الفقيرة والمهمشة، والقاطنين في المناطق الريفية والنائية.
7. تطوير المنتجات والقنوات المصرفية لتتواءم مع احتياجات ومتطلبات وإمكانيات الفئات المستهدفة.
8. تطوير الخدمات المالية غير المصرفية لتعزيز الاشتغال المالي.
9. تعزيز مكانة ونشاط مؤسسات ضمان القروض والعمل على رفع نسبة الضمانة خاصة لقروض الفئات المستهدفة.

من جانبٍ آخر، واستمراراً لفعاليات الأسبوع المصرفي، فقد تم إطلاق الأسبوع المصرفي الثالث للأطفال والشباب، للفترة من 16-21/03/2014 في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة كافة المصارف، ووزارة التربية والتعليم ووكالة الغوث الدولية وجمعية البنوك. وخلال هذا الأسبوع قام موظفو فروع المصارف بزيارة 1,681 مدرسة لإلقاء محاضرات توعوية على الطلبة، وتوزيع ما يقارب 150 ألف نشرة تثقيفية موحدة تشتمل على معلومات مصرفية أساسية داعمة لتعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة. كما تم توزيع 20 ألف حصالة كرتونية تم إعدادها خصيصاً لهذا الأسبوع. ومن الجدير بالذكر أنه وبناءً على طلب صندوق النقد العربي، قامت سلطة النقد بإعداد ورقة عمل تتعلق بتجربتها في تنظيم فعالية الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب.

وفي إطار السعي لتشجيع المواطنين على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتعزيز استخدام الصرافات الآلية، طلبت سلطة النقد من المصارف بموجب التعميم رقم (138/2014) عدم فتح أية حسابات جديدة (جاري وتوفير) للعملاء إلا إذا اقترن فتح الحساب بتقديم طلب من العميل للحصول على بطاقة صراف آلي، واستثناء الأميين والمكفوفين من ذلك. بالإضافة إلى إغلاق حسابات العملاء الحاصلين على بطاقات صراف آلي في حال طلبهم إلغاء خدمة الصراف الآلي.

من جانبٍ آخر، واستناداً للتعميم رقم (127/2014) تم إلزام المصارف بتوفير نموذج إقرار يتم توقيعه من المقترض والكفلاء، يفيد باستلامهم نسخة من عقد التسهيلات الممنوحة وجدول السداد، وذلك في سياق حرص سلطة النقد على حقوق المواطن وضماناً للشفافية وفقاً لتعليمات الائتمان العادل التي سبق إصدارها في العام 2009. ويأتي هذا التعميم بعد تلقي سلطة النقد للعديد من شكاوى المقترضين وكفلائهم تفيد بعدم استلامهم لنسخ من عقد التسهيلات وجدول السداد.

كما تم توجيه المصارف لتنسيق جهودها بالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني لتوفير الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة (الصم والبكم والمكفوفين). بالإضافة إلى تفعيل العلاقة مع المواطنين من خلال قاعة استقبال الجمهور، حيث تم خلال العام 2014 استقبال نحو 6,566 مواطن لمعالجة العديد من القضايا.

وانطلاقاً من الالتزام بمبادئ الشفافية والإفصاح والحكم الرشيد، أطلقت سلطة النقد موقعها الإلكتروني الجديد باللغتين العربية والإنجليزية في بداية العام 2014، لاستخدامه كمنبر للمعلومات والبيانات المالية والمصرفية، وتعزيز التواصل مع الجمهور وإطلاعه على أهم المستجدات الاقتصادية والمالية والمصرفية في فلسطين بشكل خاص، والعالم بشكل عام، مع التحليل الهادف لرفع مستوى المعرفة المالية والمصرفية لدى المواطنين على اختلاف شرائحهم الاجتماعية ومستوياتهم. كما تم في ذات السياق أيضاً إنشاء رابط للتوعية المصرفية على الموقع الإلكتروني لغايات نشر الثقافة المصرفية والمالية لدى كافة فئات المجتمع وتعريفهم بالمنتجات والخدمات





المصرفية وبيان أهميتها. إضافة إلى إعداد (مقاطع مصورة) ذات مواضيع مصرفية أساسية، وألعاب إلكترونية تم تحميلها على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لسلطة النقد ووزارة التربية والتعليم. إلى جانب إعداد نشرات توعوية لنظام الشيكات المعادة، ونظام المعلومات الائتماني.

وفي ذات السياق، تم تنفيذ ورش عمل وحملات توعوية مختلفة شملت ندوات توعوية لطلاب المدارس والجامعات والمخيمات الصيفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وورش عمل وندوات توعوية مصرفية لبعض قطاعات المجتمع (القضاة، التجار، منتسبي الأجهزة الأمنية). كما تم التنسيق لحملة التوعية التي أطلقتها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حول الخدمات المصرفية الإسلامية. بالإضافة إلى حملة توعية بخصوص المخاطر التي قد تنجم عن كفالة الآخرين، وإعداد نشرة تثقيفية لذلك. وتأتي هذه الحملة في إطار حرص سلطة النقد على توعية جمهور المواطنين بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لكفالة القروض الشخصية، وذلك بهدف الحفاظ على حقوق كفلاء المقترضين من الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وتوعيتهم بالتزاماتهم المادية والقانونية تجاه كفاتهم لقروض أشخاص آخرين، إذ تشير المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة إلى تنامي ظاهرة كفالة القروض الشخصية في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية بنسبة بلغت حوالي 119%. وينظر في كثير من الأحيان إلى موضوع الكفالة في المجتمع الفلسطيني من باب المجاملة الاجتماعية، رغم كونها باهظة الثمن في العديد من الحالات. وقد تم اعتماد شعار للحملة بعنوان «قف فكر قبل أن تقرر»، حيث تناولت الحملة تعريف المواطنين بمخاطر كفالة القروض الشخصية، وتقديم الإرشادات الواجب اتباعها والتحقق منها عند اتخاذ قرار بتقديم كفالة لقروض أشخاص آخرين.

وفي نفس السياق، تم إطلاق حملة توعية للمواطنين بعدم التعامل مع المرابين، حيث تم الإعلان للجمهور مجدداً في العام 2014 بعدم التعامل مع هؤلاء، وعدم الوثوق بهم لاستثمار مدخراتهم، باعتبارهم جهة خارجة عن القانون ويمارسون أساليب غير قانونية لتوريث المواطنين ولا يخضعون لأي جهة رقابية وغير مرخصين من أي جهة رسمية.

وعلى صعيد تعزيز وعي الجمهور بكيفية التعامل السليم مع الصرافين تم نشر بيانات توعية في الصحف المحلية ووسائل الإعلام الإلكترونية والموقع الإلكتروني لسلطة النقد. كما تمت متابعة شكاوى المواطنين على بعض شركات ومحال الصرافة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجتها، بما في ذلك تنفيذ جولات تفتيش للتحقق منها.

كما تم إطلاق حملة التوعية بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في الضفة الغربية وقطاع غزة، في بداية شهر حزيران 2014، وذلك لإطلاع الجمهور الفلسطيني بكافة شرائحه وفئاته على أهمية المؤسسة ودورها في حماية ودائع المواطنين والحفاظ على الاستقرار المالي. وتأتي هذه الحملة كجزء من مسؤولية المؤسسة تجاه المواطنين والمودعين في المصارف المرخصة.

## التنمية الاقتصادية المستدامة

يلعب القطاع المالي دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال توفير التمويل المتاح لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والإنمائية، عبر تعبئة المدخرات المحلية التي تسهم في توفير الجزء الأكبر من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والخطط الإنمائية. وفي هذا السياق يتسم القطاع المالي بقدرته على توفير الخدمات المالية دون عقبات (سعرية أو غير سعرية) تذكر. ومع توفر إمكانية النفاذ لأكثر عدد من شرائح وفئات المجتمع، يمكن تقليل التباين في مستويات الدخل بين مختلف شرائح المجتمع والعمل على خفض النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق أولت سلطة النقد أهمية خاصة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما لهذا القطاع من دور أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل والحد من البطالة المرتفعة وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة باعتبارها رافداً أساسياً لسوق العمل، خاصة وأن هذا القطاع يشكل أكثر من 90% من إجمالي المشاريع القائمة في فلسطين ويسهم بحوالي 55% من الناتج المحلي الإجمالي.



ولهذه الغاية، واستكمالاً للجهود السابقة التي قامت بها سلطة النقد في إطار دعمها واهتمامها الكبير بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إطلاق قاعدة بيانات التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تحتوي على بيانات شاملة لجميع القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتمكن هذه القاعدة المستخدمين من استخراج مجموعة من التقارير التحليلية والرقابية بما يساهم في ضبط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وتطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على النفاذ للخدمات المالية من جهة أخرى.

كما وسبق أن تم تشكيل لجنة فنية لتعزيز قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي واصلت اجتماعاتها واستطاعت تحقيق العديد من الإنجازات، أهمها اعتماد تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة<sup>[44]</sup>، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية تساهم في تمكين وتعزيز قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار تعليمات للمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة بالإعفاء من تكوين نسبة 2% كاحتياطي عام للمخاطر مقابل التسهيلات الممنوحة لهذه المنشآت، بالإضافة إلى وقف العمل بشرط الدفعة المقدمة من قبل المنشأة والمنصوص عليها في تعليمات سلطة النقد بنسبة 10% في حالة جدولة القروض المتعثرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما تم إعداد ورقتي عمل<sup>[45]</sup> شملت أهم المعوقات والتحديات التي تواجه جانبي العرض والطلب على التمويل في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال هذه الأوراق تم استنباط خمسة معوقات رئيسية يتعرض لها هذا القطاع، باعتبارها أهم المعوقات التي تسعى اللجنة لتذليلها. وشملت هذه المعوقات التالية:

- عدم قدرة المصارف الحصول على معلومات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من وزارة الاقتصاد الوطني والمتعلقة بتسجيل المؤسسة والمفوضين بالتوقيع.
- عدم قدرة المصارف على الاستعلام عن الشيكات الآجلة المسحوبة على حسابات العملاء والمقدمة للتحويل من قبل مصارف أخرى.
- ضعف وتدني مستوى إعداد وعرض التقارير المالية للمنشآت الصغيرة.
- عدم الإدراك الكافي من قبل أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وأهدافها والغرض منها.
- غياب قانون ضمان حقوق الأصول المنقولة.

كما عملت سلطة النقد أيضاً على تحسين النفاذ لقروض الرهن العقاري، من خلال إنشاء قاعدة بيانات جديدة تشتمل على معلومات كاملة عن المحفظة التمويلية لقطاع الإسكان والرهن العقاري. وتعتبر بيانات هذه القاعدة ذات أهمية عالية في تحليل مخاطر قطاع الرهن العقاري، وتحديد معدل قيمة القرض من قيمة التخمين العقاري الـ (LTV)، كما تتيح إمكانية دراسة ما يسمى بدورة الرفع المالي في القطاع العقاري. وفي ضوء ذلك، تم تصميم مجموعة من التقارير الرقابية والإحصائية لاستخدامها في عمليات التحليل الدورية.

كما قامت سلطة النقد في نيسان 2014 بتنظيم قروض الإسكان والرهن العقاري وفقاً للمعيار المرن (Dynamic LTV) وبشكل يتواءم مع قدرات المقترضين وملازمتهم الائتمانية، وبما يساهم في تخفيض مخاطر محفظة القروض العقارية (تعليمات رقم 2/2014). إذ تم ربط شروط منح قروض الإسكان والرهن العقاري بدرجة تصنيف المقترضين الائتمانية، فكلما ارتفعت درجة التصنيف الائتماني للمقترض كلما زادت فرصه للاقتراض بشكل أكبر وعلى فترات زمنية أطول وبأسعار فائدة معقولة، إذ يمكن أن تصل قيمة القرض إلى 85% من القيمة التخمينية للعقار ولمدة تصل إلى 25 عاماً بموجب شروط معينة.

44 تم اعتماد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أنها «المؤسسات التي تشغل بحد أقصى 25 عاملاً، ولا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية مبلغ 7 ملايين دولار».

45 في ذات السياق، تم إعداد ورقة عمل عن التجربة الفلسطينية في مجال تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص الوصول إلى مصادر التمويل، قدمت إلى مجموعة عمل «SME Finance» التابعة لمؤسسة التحالف العالمي للاشتغال المالي «AFI». وقد تم اعتماد هذه الورقة خلال الربع الأول من العام 2014 وتقديمها كحالة عملية إلى مجموعة G20.





حرصت سلطة النقد في سياق تحقيقها لأهدافها على بناء منظومة من العلاقات المحلية والإقليمية والدولية وتعزيزها، والمشاركة في مختلف الاجتماعات ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، والعمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية بما يحقق الإرتقاء والتطور في الخدمات المقدمة من قبل هذا الجهاز.

## • العلاقات المحلية

واصلت سلطة النقد خلال العام 2014 جهودها في مجال توطيد علاقتها المحلية مع مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية والهيئات المحلية<sup>[46]</sup>، وذلك في إطار دعمها وتعزيزها للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق استمر التعاون والتنسيق مع وزارة المالية بخصوص إصدار السندات الحكومية، وتحديد آليات وشروط الإصدار، والذي أسفر في نيسان 2014 عن موافقة مجلس الوزراء الفلسطيني على إصدار السندات الحكومية. وتعد هذه الخطوة إنجازاً كبيراً للحكومة الفلسطينية ولسلطة النقد<sup>[47]</sup>، خاصة وأنه لأول مرة منذ العام 1947 سيتم إصدار سندات حكومية باسم دولة فلسطين. وفي المرحلة الأولى سيتم إصدار سندات حكومية بقيمة تتراوح بين 100-200 مليون دولار، بأجال استحقاق 3 سنوات، على أن يتم تداولها بين المصارف فقط، مما سيحفز سوق ما بين البنوك، ويعزز من الاستقرار المالي وثبات واستقرار نظام المدفوعات «البراق» للتحويلات عبر المصارف. كما يساعد الحكومة في إدارة الدين العام بشكل أفضل. وتعتبر عملية الإصدار هذه بمثابة إعادة توريق للديون الحكومية القائمة تجاه المصارف المرخصة، وبالتالي فإنها لن تزيد من مديونية الحكومة ولن يكون لها مخاطر إضافية على الحكومة والجهاز المصرفي. كما ويعتبر قرار إصدار السندات أداة تساعد في المستقبل على تطوير السياسات النقدية في فلسطين. يذكر في هذا السياق، أن سلطة النقد قد قامت بعقد عدد من الاجتماعات مع المصارف بهدف تعريفها بالسندات الحكومية وآليات وشروط الإصدار.

كما تم أيضاً في إطار العلاقة مع وزارة المالية عقد برنامج تدريبي لموظفي الوزارة حول تحليل القوائم المالية للمصارف والصرافين. إلى جانب مواصلة سلطة النقد جهودها في متابعة وتطوير الخطة الاستراتيجية للسلطة الوطنية بشأن إدارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية، وكذلك التعاون مع النائب العام والمحاكم بشأن الحجوزات القضائية وفق القانون، والتعاون مع وزارة الداخلية بشأن الجمعيات.

وفي تموز 2014 تم توقيع مذكرة تفاهم بين سلطة النقد ومجلس القضاء الأعلى، لتعزيز قدرات وإمكانيات قاعدة بيانات نظام المعلومات الائتماني من خلال الاستفادة من قرارات المحاكم المتعلقة بالقضايا المصرفية، وذلك بهدف الإفصاح عنها في التقرير الائتماني تحقيقاً للمنفعة العامة. وبموجب هذه الاتفاقية سيتم تجهيز الأنظمة الآلية في مجلس القضاء الأعلى، لتلبية متطلبات الربط مع سلطة النقد، وفقاً للتفاهمات التي ستتم بين الطرفين بهذا الخصوص، وسيتم إدراج البيانات المتعلقة بالقرارات الصادرة عن المحاكم الفلسطينية ذات العلاقة بالقضايا المصرفية على نظام المعلومات الائتمانية، وتحديثها بشكل مستمر ومتابعتها وإدراج أية تعديلات تجري عليها بعد التحقق التام من صحتها ودقتها.

كما واصلت سلطة النقد متابعة تطوير العلاقة مع المؤسسات الرسمية المحلية الأخرى، من خلال استمرار تمثيلها في عضوية عدد من مجالس إدارتها والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، ومنها هيئة سوق رأس المال واللجان المنبثقة عنها (لجنة الحوكمة، ولجنة المخاطر)، والمعهد المصرفي، ومجلس إدارة صندوق إقراض الطالب في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين (لجنة الموجودات والمطلوبات، لجنة التدقيق الداخلي)، ومجلس مهنة تدقيق الحسابات (لجنة السلوك المهني، لجنة الامتحانات، لجنة الترخيص)، والفريق الفني للحكومة، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ومجلس إدارة جمعية البنوك «عضو مراقب»، ولجنة إعادة إعمار غزة.

46 جدير بالذكر أن سلطة النقد تشارك في عضوية اللجان التالية: المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، واللجنة الفنية للإحصاءات الرسمية، واللجنة الفرعية الفلسطينية-الأوروبية التي تعنى بالقضايا المالية والتجارة والفرائب، واللجنة الوطنية (الفريق الوطني والفريق الفني) لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، ولجنة إعداد استراتيجية إدارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية 2014-2016، ولجنة نظام تسجيل الأصول المنقولة، ولجنة الذهب، ولجنة تحسين بيئة الأعمال في فلسطين، ولجنة معايير نشر البيانات.

47 جدير بالذكر أن سلطة النقد وبمساعدة من صندوق النقد الدولي قد أنشأت قسم عمليات السوق المفتوحة في إطار استعداداتها لعملية إصدار هذه السندات.



وفي مجال تعزيز العلاقات مع الجامعات المحلية وقعت سلطة النقد في آذار 2014 مذكرات تفاهم وتعاون مشترك مع ثلاث جامعات فلسطينية في قطاع غزة: الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية. وتهدف هذه المذكرات إلى تعزيز العمل المشترك في مجالات البحث العلمي في الاقتصاد وإدارة الأعمال والمكتبات وتبادل المواد المكتبية من أوعية معرفية كالمنشورات والكتب والمجلات. وكذلك فتح المجال أمام خريجي كليات الاقتصاد وإدارة الأعمال للتدريب في سلطة النقد، بالإضافة إلى أي مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان حسب حاجتهما. وفي إطار التطبيق الفعلي لهذه المذكرات فقد تم تنفيذ برنامجين تدريبيين في العام 2014 لطلبة هذه الجامعات لمدة أسبوعين في مكتب سلطة النقد بغزة. كما تم تنظيم سلسلة محاضرات بالجامعات المحلية (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، تناولت دور سلطة النقد في تطوير النظام المالي، ودور الأبحاث الاقتصادية والتقارير الصادرة عن سلطة النقد بتعريف الجمهور على التطورات الاقتصادية في فلسطين، وشرح التطلعات المستقبلية لسلطة النقد.

## • العلاقات الدولية

واصلت سلطة النقد خلال العام 2014 تطوير علاقاتها الدولية، من خلال استمرارها في عضوية عدد من مجالس الإدارة لمؤسسات دولية<sup>[48]</sup>، والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، مع سعيها للانضمام لمؤسسات أخرى. وفي سياق تطوير علاقات التعاون مع السلطات الرقابية خارج فلسطين، بما يحقق تنظيم وتحسين آليات تبادل المعلومات وتعزيز التعاون الرقابي بين سلطة النقد والسلطات الرقابية الخارجية، استمرت سلطة النقد في متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة مع كل من البنك المركزي المصري، والبنك المركزي الأردني، إذ تم التواصل مع البنك المركزي الأردني وتعديل مذكرة التفاهم الموقعة لتواكب التطورات الرقابية.

وفي نيسان 2014 وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع البنك المركزي السعودي، تهدف إلى تعزيز فرص التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال الاستقرار المالي والسياسات النقدية ونظم المدفوعات وعمليات السوق، وذلك من خلال الزيارات الدراسية المتبادلة وتقديم الاستشارات وتنظيم ورش العمل المشتركة وبرامج التدريب والمساعدات الفنية الهادفة إلى تطوير مناخ العمل المعمول بها بالبنوك المركزية.

وفي تشرين ثاني 2014، وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع الفئصلية العامة الإيطالية، تهدف إلى الاستفادة من التجربة الإيطالية في مجال البنوك المتخصصة ودراسة إمكانية تطبيق نموذج البنوك المتخصصة في فلسطين، وذلك ضمن برنامج «Start Up Palestine». وهو برنامج لمدة ثلاث سنوات يهدف للنهوض بالمشاريع والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة وتمكينها من الوصول للخدمات المالية بأسعار عادلة. ويأتي توقيع هذه الاتفاقية في سياق التعاون القائم بين الحكومة الفلسطينية والجمهورية الإيطالية في المجال الاقتصادي، وانطلاقاً من الجهود التي تبذلها سلطة النقد من أجل التعرف على التجارب العالمية الناجحة في مجال دعم برامج القروض الصغيرة لتعزيز قدرات الأسر الفقيرة والضعيفة والشراخ المهمشة وذوي الدخل المحدود، لا سيما وأن إيطاليا تعتبر من أوائل الدول في العالم التي طورت نموذج البنوك التعاونية خاصة في المناطق الريفية الأكثر فقراً، الأمر الذي جعل هذه البنوك تقطع شوطاً طويلاً في الحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل، من خلال كون هذه البنوك هي المؤسسات المالية الأولى التي استطاعت أن تلبي احتياجات أصحاب المشاريع صغيرة الحجم ومتناهية الصغر.

وفي كانون ثاني 2014، وقعت سلطة النقد مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الجزائري، تهدف إلى توثيق وتوطيد العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات بمختلف مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك، خاصة فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والنظم الائتمانية، وبما يحقق دعم وتطوير العمل المصرفي والمالي في كل من الجمهورية الجزائرية ودولة فلسطين. كما ويتم بموجب هذه الاتفاقية توطيد العلاقة الفنية بين المعهد المصرفي الفلسطيني والمدرسة العليا للمصرفية التابعة لبنك الجزائر، وذلك من خلال تبادل الخبرات بين المعهدين المصرفيين. وفي هذا السياق، قامت سلطة النقد بتقديم الدعم الفني لبنك الجزائر في مجال تطوير نظم الائتمان، حيث قام الفريق المكلف بمتابعة الموضوع بدراسة البيئة القانونية والتشغيلية والتقنية لتطوير نظام عصري خاص بالمعلومات الائتمانية شبيه بنظام الائتمان المستخدم في سلطة النقد والمطور داخلياً، بالإضافة إلى استعراض نظام الشيكات المعادة الآلي وذلك للاستفادة من تجربة سلطة النقد في تطوير النظم.

48 يذكر أن سلطة النقد منضمة لعضوية اتحاد المصارف العربية، ومجلس خدمات المؤسسات المالية الإسلامية (IFSB)، ولجنة الرقابة المصرفية العربية/ صندوق النقد العربي.



كما استمرت جهود سلطة النقد في تعزيز علاقاتها مع المؤسسات الدولية كمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة العالمية للتعليم المالي التابعة للمنظمة (INFE)، ومؤسسة دعم الأطفال والشباب العالمية (CYFI)، ومؤسسة التحالف من أجل الاشتغال المالي (AFI)، وصندوق النقد العربي (AMF). كما ساهمت سلطة النقد خلال العام 2014 في العديد من اللجان، خاصةً تلك التي لها علاقة بمؤسسة التحالف العالمي للاشتغال المالي، كـ لجنة عمل اختيار الموقع الدائم للمؤسسة، ولجنة عمل Consumer Empowerment & Market Conduct، ومجموعة عمل Financial Inclusion Strategy Peer Learning Group، ومجموعة عمل SME Finance Working Group. إلى جانب مشاركتها في فريق العمل الإقليمي لتعزيز الاشتغال المالي في الدول العربية واللجنة العربية للمعلومات الائتمانية التابعين لصندوق النقد العربي.

كما حرصت سلطة النقد على المشاركة في مختلف الاجتماعات الدولية ذات العلاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية، حيث شارك محافظ سلطة النقد في فعاليات المؤتمر المصرفي العربي الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني بالعاصمة الأردنية خلال الفترة 16-17/04/2014 تحت عنوان استراتيجيات النهوض بالاقتصادات العربية. كما شارك في اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي نظمه مركز أنقرة (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية) بصفته الأمين العام للاجتماعات السنوية بالتعاون مع البنك المركزي الإندونيسي في سراوايا خلال الفترة 5-6 تشرين ثاني 2014، حول موضوع «الاستقرار المالي من خلال سياسة الاقتصاد الكلي الاحترازية وتعميق السوق المالية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي». وتم استعراض تجربة سلطة النقد في مجال المحافظة على الاستقرار المالي باستخدام أدوات السلامة الكلية في إدارة الأزمات، وخصوصاً في الحرب الأخيرة على قطاع غزة منتصف العام 2014<sup>[49]</sup>، وكيف استطاع الجهاز المصرفي بالتعاون مع سلطة النقد الاستمرار في العمل، بما يضمن حماية وسلامة الجهاز المصرفي ويعزز استقرار النظام المالي بصورة عامة.

جدير بالذكر أن البنك الدولي أثنى مجدداً في تقرير رفعه لمؤتمر لجنة تنسيق مساعدات الدول المانحة المنعقد في نيويورك بتاريخ 22/9/2014 على دور سلطة النقد في إدارة وتنظيم القطاع المصرفي، وخاصة في ظل الأزمات التي كان آخرها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث أشار التقرير إلى الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد للتعامل مع الآثار الناجمة عن العدوان. وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من الخسائر الكبيرة في غزة، إلا أن القطاع المصرفي لا زال معافى بفضل جهود سلطة النقد التي تقوم بتنظيم عمله بشكل جيد، وتمكنت بثبات من بناء قدرات بنك مركزي، منوهاً إلى أن سلطة النقد تراقب بعناية أية مخاطر محتملة قد تنجم عن قروض الحكومة المركزي وموظفي القطاع العام. وكان البنك الدولي قد أكد في تقارير سابقة أن سلطة النقد طبقت خلال السنوات الأخيرة الإجراءات التنظيمية الهادفة إلى بناء نظام مصرفي عصري، وتبنت المعايير التنظيمية المعمول بها عالمياً كتلك المتعلقة بتصنيف القروض، والحوكمة، وإجراءات الترخيص، وإدارة المخاطر، وكفاية رأس المال، بالإضافة إلى تطبيقها لقانون مكافحة جريمة غسل الأموال وفق المعايير المعمول بها دولياً.

واصلت سلطة النقد تعاونها مع وحدة المتابعة المالية في العديد من المجالات ذات العلاقة، وخصوصاً في مجال مكافحة غسل الأموال. وقد أسفر هذا التعاون عن إعداد المسودة النهائية للتعديلات على قانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، بعد إجراء المراجعة القانونية وتحديد جوانب النقص، وتضمينه آخر المستجدات والمعايير الدولية التي تعتبر المقياس الأساسي لمدى التزام الدول بإجراءات مكافحة غسل الأموال، ولا تزال المسودة النهائية قيد الاعتماد والإصدار.

49 جدير بالذكر ولاحقاً لسنة هذا التقرير طلب البنك الدولي من سلطة النقد التعاون مع مجموعة تطوير أنظمة الدفع في البنك الدولي وبعض البنوك المركزية إعداد دليل إدارة الأزمات المتعلقة بأنظمة الدفع، ليكون مرجعاً للسلطات النقدية والبنوك المركزية في العالم بهدف حماية الأنظمة المصرفية وحسن إدارة الأزمات. وجاء هذا الطلب إثر مشاركة الدكتور جهاد خليل الوزير محافظ سلطة النقد بدعوة من البنك الدولي كمتحدث في حلقة نقاش حول أهمية نظم الدفع في تعزيز الاستقرار المالي خلال الأزمات، وذلك في إطار منتدى نظم البنك الدولي حول «العشاشة والصراعات والعنف» (Fragility, conflicts and violence Forum) في العاصمة الأمريكية.



وفي ذات السياق، قامت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال - يرأسها محافظ سلطة النقد - بإصدار التعليمات رقم (2014/1) بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر (PEPs). وقامت اللجنة باعتماد تعليمات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بعد تضمينها المعايير والمستجدات الدولية، وجاري العمل على نشرها. كما تم اعتماد نموذج الإبلاغ الخاص بتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ونموذج الإبلاغ الخاص بمؤسسات الإقراض المتخصصة. بالإضافة إلى مراجعة امثال المصارف لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال، من خلال استحداث آلية لفحص وتحديد مدى امثال المصارف للقانون والتعليمات ذات العلاقة، وتحديد جوانب القصور من قبل المصارف بهدف اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بالخصوص.

كما ساعدت سلطة النقد وحدة المتابعة المالية في بناء وتعزيز علاقات تعاونها مع العديد من المؤسسات الوطنية لتعزيز التعاون المحلي في مجال مكافحة جريمة غسل الأموال، وبناء منظومة مكافحة وطنية، تتكامل فيها أدوار مختلف الأطراف ذات العلاقة لمحاربة هذه الجريمة والتقليل من مخاطرها. وفي هذا المجال، ساعدت سلطة النقد وحدة المتابعة المالية على توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة مكافحة الفساد لمحاربة جريمة غسل الأموال في نيسان 2014، تقضي بإحالة وحدة المتابعة المالية لتقريرها التي تناسس على جريمة الفساد كجرم أصلي إلى النائب العام المساعد المنتدب لدى هيئة مكافحة الفساد، مما يعزز جهود ملاحقة المتورطين بشبهة جريمة غسل الأموال. كما ساعدتها أيضاً على توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بالفريق الوطني لمكافحة الجريمة الاقتصادية (مجموعة العمل الخاصة بالجرائم المالية في دولة فلسطين) [50] في نيسان 2014، وذلك لتعزيز دور وحدة المتابعة المالية في حماية المجتمع الفلسطيني من جريمة غسل الأموال والآثار السلبية المترتبة عليها. يشار إلى أن مجموعة العمل الخاصة بالجرائم المالية في فلسطين تهدف إلى تطوير القدرات والمساعدة في تحقيقات قضايا الجرائم المالية وتحديد وتعقب وتجميد ومصادرة العائدات المتأتية من الأنشطة غير المشروعة داخل فلسطين، بما في ذلك متابعة تحقيقات القضايا والملفات المحالة من الوحدة للنيابة العامة، وتبادل الخبرات مع الجهات المشاركة. وتعتبر مساهمة الوحدة في هذه المجموعة حيوية وأساسية لعمل المجموعة.

يشار إلى أن وحدة المتابعة قد قدمت خلال العام 2014 برنامجين تدريبيين متخصصين في مجال الشهادة المتخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال (PAMLA)، والشهادة المتقدمة (Advanced PAMLA) [51] لمختلف القطاعات ذات العلاقة. وبلغ عدد مشاركي كلا البرنامجين 30 مشاركاً، منهم 14 متديراً في برنامج PAMLA (6 من المصارف، 1 من هيئة سوق رأس المال، 2 من شركات التأمين، 5 مشاركين من شركات الأوراق المالية والوساطة) و16 متديراً في برنامج Advanced PAMLA (2 من سلطة النقد، و3 من المصارف، و1 من هيئة سوق رأس المال، و1 من شركات التأمين، و6 مشاركين من شركات الأوراق المالية والوساطة).

كما استمرت مشاركة الوحدة في العديد من ورش العمل، حيث شاركت في ورشة عمل لأعضاء النيابة العامة وفريق مكافحة الجرائم الاقتصادية تحت عنوان (مكافحة غسل الأموال في ظل المعايير الدولية الجديدة). كما شاركت في ورشة العمل المنعقدة لأعضاء النيابة العامة في مدينة رام الله بالتعاون مع خبراء أجانب خلال الربع الثاني من العام 2014. وشاركت كذلك في عقد ورشة عمل حول مكافحة غسل الأموال في ظل المعايير الجديدة خاصة لدوائر الأمن الاقتصادي في جهات إنفاذ القانون بالشراكة مع المعهد المصرفي الفلسطيني. كما شاركت في ورشة عمل لموظفي المباحث حول مكافحة غسل الأموال والنقل المادي للأموال، وذلك بالشراكة مع الشرطة الأوروپية. وقامت الوحدة بعقد العديد من الدورات التدريبية التثقيفية وورش العمل للوزارات ذات العلاقة، حيث قامت بعقد ورشة عمل حول دور السلطات المختصة في مكافحة جريمة غسل الأموال، وبمشاركة كل من وزارة المالية - دائرة الضريبة، والجمارك، والمستشار القانوني، والنيابة العامة / نيابة الجرائم الاقتصادية، ووزارة الاقتصاد الوطني، والضابطة الجمركية.

50 يرأس المجموعة نيابة الجرائم الاقتصادية وعضوية وحدة المتابعة المالية، والشرطة المدنية، وجهاز الأمن الوقائي، وجهاز المخبرات، والضابطة الجمركية، وإدارة الجمارك والمكوس الفلسطينية.

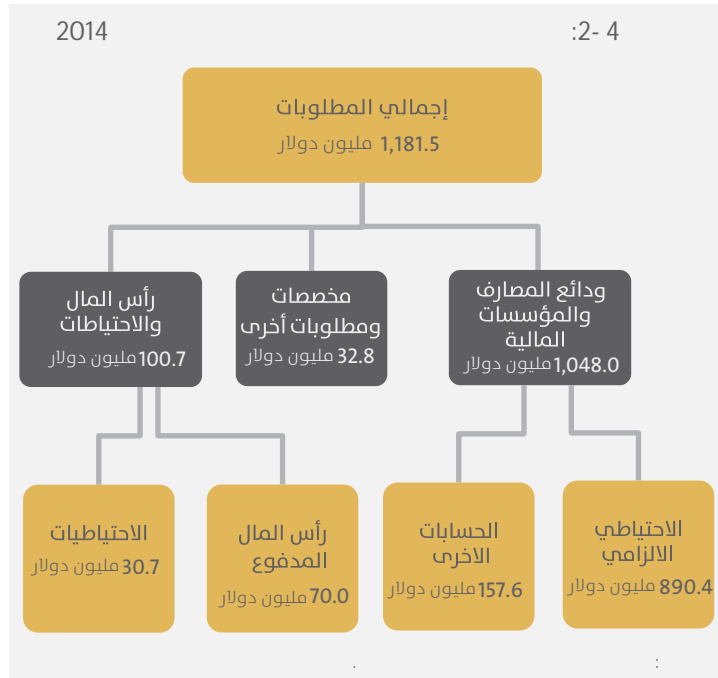
51 استمرت الوحدة في مهامها في سياق برنامج الشهادة المتخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال (PAMLA) الذي نفذته بالشراكة مع المعهد المصرفي الفلسطيني، واستهدف البرنامج تطوير قدرات القطاعات التالية: (التأمين، المصارف، وشركات الوساطة، وهيئة سوق رأس المال، وسوق فلسطين للأوراق المالية، وسلطة النقد الفلسطينية). وفي العام 2011، تم تطوير ومأسسة برنامج PAMLA بتشكيل لجنة متخصصة تدير البرنامج، وتشرف على تطويره وتنفيذه وفق أفضل المعايير الدولية، وضمت اللجنة في حيزه وحدة المتابعة المالية، واستندت عضوية اللجنة وفق معايير مهنية عالية راعت التخصص والخبرة والشهادات المهنية الدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال. وباشرت اللجنة مهامها خلال العام 2012 وعقدت اجتماعاتها المتعلقة بتنفيذ البرنامج، حيث نفذ البرنامج على أيدي خبراء الوحدة وبعض الخبراء الخارجيين. إذ راعت اللجنة معايير الخبرة والتخصص في تنفيذ المادة التدريبية للشهادة، ومع نهاية العام 2012 كان هناك ضرورة ملحة لمواكبة التطورات في المعايير الدولية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال، فكان لا بد من عمل شهادة تكميلية لاحقة لإثراء مهارات الحاصلين على شهادة PAMLA وتعزيز قدراتهم في مجال مكافحة الجريمة بشكل فعال، حيث تم اعتماد شهادة Advanced PAMLA، ليصبح بذلك عدد الساعات التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال للحاصلين على الشهاداتين معاً 100 ساعة تدريبية.



وفي سياق تطوير آليات العمل واصلت الوحدة جهودها مع المصارف خلال العام 2014 لتطوير وتعزيز التزامها بمتطلبات برنامج GOAML بهدف خدمة عملية تحليل تقارير الاشتباه ومرفقاتها، ومعالجتها بطريقة إلكترونية بصورة سريعة وفعالة. والجدير ذكره أن العمل جاري منذ العام 2009، للاعتماد على هذا البرنامج ليكون القاعدة الأساسية المستخدمة في الوحدة، خاصة وأن استخدامه يغني عن التعامل مع تقارير الاشتباه والمراسلات الصادرة والواردة وغيرها من المزايا التي تسهم في اختصار الوقت والجهد.

وعلى مستوى التعاون الدولي واصلت وحدة المتابعة تعزيز وتفعيل علاقاتها خلال العام 2014 مع الوحدات النظرية في إطار التعاون في مكافحة جريمة غسل الأموال. كما تسعى الوحدة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع الوحدات النظرية الدولية. من جانب آخر، قامت الوحدة بتنفيذ برنامج تدريب حول مكافحة غسل الأموال في مفتشية الرقابة لدى بنك الجزائر في شهر حزيران 2014، شارك فيه 25 مفتشاً من مفتشية الرقابة لدى بنك الجزائر. كما قامت الوحدة بتنفيذ برنامج الشهادة الفلسطينية المتخصصة PAMLA في بنك الجزائر، شارك فيه 31 مفتشاً من مفتشية الرقابة الميدانية والمكتبية في بنك الجزائر.

أسفر النشاط المالي لسلطة النقد في نهاية العام 2014 عن تراجع موجوداتها / مطلوباتها بنسبة 0.6%، لتصل إلى 1,181.5 مليون دولار



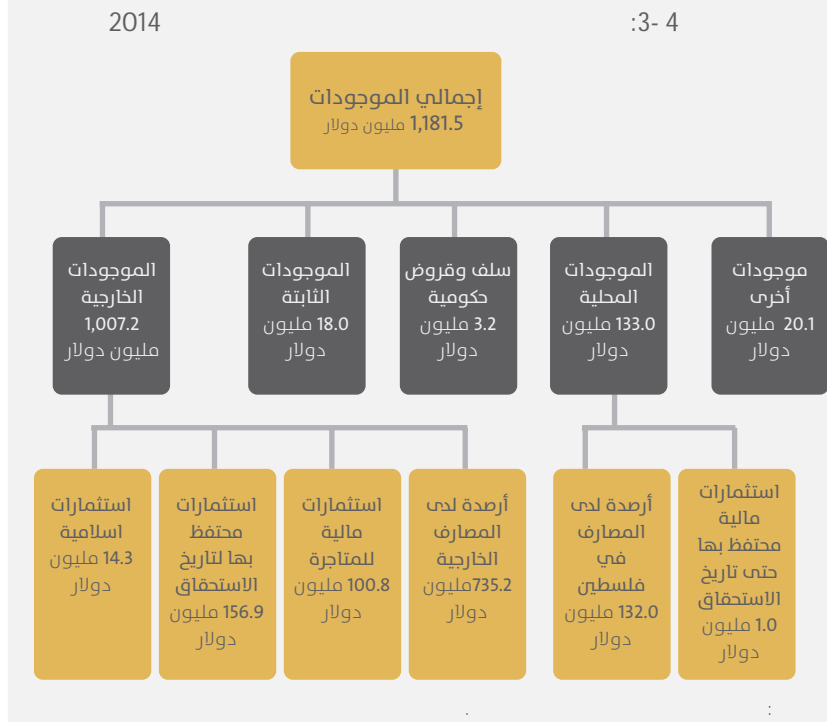
مقارنةً بالعام 2013. ويعزى مصدر التراجع الأساسي في جانب المطلوبات إلى البند الخاص بحسابات الحكومة الفلسطينية لدى سلطة النقد، الذي تم سحب كامل رصيده (جاري وودائع) البالغ حوالي 65.7 مليون دولار. إضافة إلى تراجع كل من احتياطي إعادة التقييم والمطلوبات الأخرى بنسبة 3.1% و 1.9% على التوالي. مقابل ارتفاع باقي بنود المطلوبات، حيث ارتفع بند ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد بنسبة 5.2% قياساً على ما كانت عليه في العام 2013، جراء ارتفاع حجم الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 12.9%، لتصل إلى 890.4 مليون دولار، متأثرة بالارتفاع المستمر في ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في فلسطين (ارتفعت بنسبة 7.6%). وبذلك ارتفعت الأهمية النسبية لودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد إلى 88.7% مقارنةً مع 83.8% من إجمالي المطلوبات في العام 2013.

كما ارتفع رأس المال المدفوع لسلطة النقد بنسبة ملحوظة بلغت 10.6%، ليصل إلى 70.0 مليون دولار، مقارنةً بحوالي 63.3 مليون دولار في العام السابق، وذلك في سياق تدعيم رأسمال سلطة النقد ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. ونتيجةً لذلك ارتفع بند رأس المال والاحتياطيات في ميزانية سلطة النقد بنسبة 7.0%، ليصل إلى 100.7 مليون دولار، مقارنةً مع 94.1 مليون دولار في عام 2013.

أما بالنسبة للاحتياطيات (الاحتياطي العام واحتياطي إعادة التقييم) فلم يطرأ تغيير جوهري عليها، وبقيت في حدود 30.7 مليون دولار. بينما سجلت المخصصات والمطلوبات الأخرى نمواً بنسبة 1.6%، لتصل إلى 32.8 مليون دولار في نهاية العام 2014 مقارنةً بالعام السابق. وتتضمن المخصصات عدة بنود من بينها مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها، ومخصص تعويض نهاية الخدمة، ومستحقات لنفقات الإدارية. في حين تتضمن المطلوبات الأخرى عدة بنود من بينها أمانات المصارف والصرافين والتأمينات النقدية والكفالات الخاصة بالصرافين، وحسابات معلقة.



أما في جانب الموجودات، فتمثل مصدر الانخفاض الأساسي في تراجع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف (المحلية والخارجية) بنسبة 7.9%، لتصل إلى 867.2 مليون دولار مقارنة مع العام 2013، وذلك على خلفية تراجع الودائع لأجل المحلية بنسبة 38.7%، لتصل إلى 107.4 مليون دولار، إلى جانب تراجع الودائع الجارية وتحت الطلب لدى المصارف الخارجية بنسبة 26.7%، لتصل إلى 68.9 مليون دولار. بينما ارتفعت ودائع سلطة النقد الجارية لدى المصارف المحلية من 8.0 مليون دولار في العام 2013، إلى 24.0 مليون دولار في نهاية العام 2014. كما ارتفعت ودائع سلطة النقد لأجل لدى المصارف الخارجية من 664.5 مليون دولار، إلى 666.3 مليون دولار في نهاية العام 2014.



في المقابل، ارتفع صافي الموجودات الثابتة بنسبة 41.7%، ليصل إلى 18.0 مليون دولار في نهاية العام 2014، على خلفية تأسيس العديد من المشاريع الهامة في مجال نظم الدفع، وأنظمة دائرة علاقات الجمهور، وأنظمة الخدمات، واستمرارية العمل، ومشروع استراتيجية الاشتغال المالي وغيرها من المشاريع التي تعكف سلطة النقد على تنفيذها، لتعزيز البنية التحتية للجهاز المصرفي وتطويره ليتواءم مع أحدث الأنظمة المستخدمة عالمياً في المجال المصرفي. كما ارتفعت الاستثمارات المالية لسلطة النقد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (المحلية والخارجية) بنسبة 72.8%، لتصل إلى 157.9 مليون دولار. أما الاستثمارات المالية للمتاجرة فبقيت عند مستوى

100.8 مليون دولار دون تغيير جوهري عن العام السابق. في حين شهدت الاستثمارات الإسلامية لسلطة النقد تراجعاً بنسبة 17.8%، لتتخفف إلى 14.3 مليون دولار مقارنة مع العام 2013.

واستحوذت الموجودات الخارجية لسلطة النقد على ما نسبته 85.2% من إجمالي الموجودات، مقارنة مع حوالي 81.4% في نهاية العام 2013. في حين استحوذت الموجودات المحلية على 11.3%، مقارنة مع 15.5%، وبقية الموجودات (الموجودات الثابتة، والسلف والقروض الحكومية، وموجودات أخرى) على 3.5%، مقارنة مع 3.1% في نهاية العام 2013.

وعلى مستوى بيان الأرباح والخسائر، أظهرت إيرادات سلطة النقد ارتفاعاً بنسبة 26.3%، لتبلغ 22.6 مليون دولار مقارنة مع العام 2013، جراء ارتفاع صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بنسبة 21.4%، لتصل إلى 15.9 مليون دولار، وارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 39.6%، لتصل إلى 6.7 مليون دولار. في المقابل، لم يطرأ أي تغيير على إجمالي نفقات سلطة النقد في العام 2014 وبقيت عند مستواها المسجل في العام السابق البالغ 16.0 مليون دولار. فقد بقيت نفقات الموظفين عند مستواها البالغ 11.0 مليون دولار، مقابل ارتفاع طفيف في النفقات الإدارية من 2.9 مليون دولار، إلى 3.0 مليون دولار. في حين بقيت نفقات كل من مكتب المتابعة المالية ونفقات الإهلاك دون تغيير يذكر عن مستوياتها المسجلة في العام 2013 عند 0.6 مليون دولار، و1.5 مليون دولار على التوالي.

وقد أظهرت نتيجة صافي الأرباح في نهاية العام 2014 ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ صافي الأرباح حوالي 6.7 مليون دولار، مقارنة بحوالي 1.9 مليون دولار في العام السابق، تم تحويله بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.





استمراراً لجهود سلطة النقد في مجال تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، تم في الربع الأول من عام 2014 تطوير النموذج الاقتصادي الديناميكي، بتمويل من قبل الوكالة الأمريكية لمساعدة الشعب الفلسطيني «USAID». ويهدف هذا النموذج إلى تطوير القدرات التحليلية في مجال الاقتصاد الكلي الداعم للسياسة النقدية، من خلال استخدام نموذج Small Calibrated Structural Dynamic Stochastic Model لتوفير إجابات مناسبة حول وضع السياسة النقدية وآليات استجابتها المناسبة لموقف معين. ونموذج General Equilibrium Model لتوفير تنبؤات حول السياسة النقدية. وسيتم استخدام هذا النموذج إلى جانب مؤشرات أخرى في مجال تحديد موقف السياسة النقدية المستقبلية وآليات استجابتها المناسبة. وفي الربع الثاني من العام 2014 تم استكمال العمل في نموذج فجوة الناتج بتمويل من البنك الدولي، وبناء نموذج خاص يتواءم مع حالة فلسطين لقياس وتتبع فجوة الإنتاج والناتج المحتمل في الاقتصاد الفلسطيني، تمهيداً لاستخدامه في المستقبل إلى جانب مؤشرات أخرى لتحديد موقف السياسة النقدية في فترة زمنية معينة. جدير بالذكر أن التحليل الاقتصادي لفجوة الإنتاج يحظى باهتمام كبير من قبل البنوك المركزية، كونه مؤشراً هاماً على دورة الأعمال، والضغوط التضخمية في الدولة.

## المنشورات

واصلت سلطة النقد خلال العام 2014 سلسلة إصداراتها من التقارير والدراسات والنشرات ذات الطابع الدوري، كالتقارير السنوية لسلطة النقد وتقرير الاستقرار المالي ومسح الاستثمار الأجنبي، أو نصف السنوية كتقرير استدامة المالية العامة والدين العام، أو الربع سنوية كميزان المدفوعات، والنشرة الإحصائية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات الاقتصادية، ونشرة الأسواق العالمية، ونشرة تطورات السيولة المحلية، والمراقب الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك الإصدارات الشهرية كمؤشر دورة الأعمال، والمسح النقدي، والنشرة الإحصائية الشهرية. إلى جانب العديد من الأبحاث وأوراق العمل المتخصصة في المجال الاقتصادي والنقدي<sup>[52]</sup>.

## الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2014 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 345 موظفاً (منهم 89 موظفاً في مكتب سلطة النقد في قطاع غزة)، وذلك من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات المهنية المتخصصة وورش العمل، التي غطت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد، ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية. وفي هذا السياق، استفاد موظفو سلطة النقد من 138 برنامجاً تدريبياً (دورة / ورشة)، حيث حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار النقدي على 29 برنامجاً تدريبياً، في حين حصل موظفو دوائر مجموعة الاستقرار المالي على 52 برنامجاً. وهذا يعكس مدى حرص سلطة النقد على تطوير الكادر البشري ومواكبته لأحدث التطورات العالمية في الجوانب المصرفية والنقدية والمالية ذات العلاقة بعمل وأهداف سلطة النقد.

كما واصلت سلطة النقد وبالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني على تنمية وتطوير مهارات الكادر البشري في القطاعين المالي والمصرفي، من خلال توفير وتقديم العديد من الدورات والبرامج قصيرة وطويلة الأجل والشهادات والدبلومات المهنية، وجسر الهوة بين النظرية والتطبيق، وبما يساهم في تحسين أداء العاملين في هذين القطاعين.

ويذكر في هذا السياق أن المعهد ينفرد منذ سنوات بعقد برامج الستة سيجما بأحزمتها الثلاثة (الأصفر، والأخضر، والأسود)، التي تعنى بتطوير وتحسين الجودة وذلك بالتعاون مع عدة مؤسسات عالمية عريقة في هذا المجال.



## الجزء الثاني: القطاع المصرفي

كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، لم يكن القطاع المصرفي بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية التي ألمت بفلسطين خلال العام 2014، إلا أنه كان أقلها تضرراً، جراء الجهود والإجراءات التي بذلتها واتخذتها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع الجهاز المصرفي لتفادي الآثار السلبية لهذه الأوضاع.

وقد توجت هذه الجهود والمساعي، كما يشير تحليل البيانات المالية المستقاة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين باستمرار التحسن في أداء هذا القطاع، حيث استمرت مؤشراتته الحيوية بتحقيق مستويات أداء جيدة، بما يعكس سلامة القطاع المصرفي من ناحية، وثقة الجمهور بهذا القطاع الحيوي من ناحية ثانية.

إن استمرار القطاع المصرفي في النمو والازدهار في ظل العديد من المخاطر المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بمجمل الاقتصاد الفلسطيني، إنما يدل على متانة هذا القطاع، وتزايد قدرته على تحمل مثل هذه المخاطر والتكيف معها، مدعوماً بتزايد وعي وثقة الجمهور، في ظل سياسة واضحة ذات أبعاد استراتيجية تنتهجها سلطة النقد ترمي في مجملها إلى الحفاظ على سلامة واستقرار هذا القطاع، وجعله ركيزة أساسية في دعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي طرأت على القطاع المصرفي خلال العام 2014.

يشير تحليل البيانات المالية المستقاة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، إلى أن الجهود والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون والتنسيق مع الجهاز المصرفي الفلسطيني قد أثمرت عن تحقيق مستوى أداء جيد ظهر بشكل واضح في العديد من المؤشرات المالية، كارتفاع الموجودات وتحسن نوعيتها، وزيادة قدرة الجهاز المصرفي على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة من خلال تدعيم رأس المال، مع انخفاض في نسب التعثر، وبناء المخصصات وارتفاع الأرباح. وقد أسهمت جملة هذه التطورات في مزيد من تفعيل لدور الجهاز المصرفي في الاقتصاد المحلي.

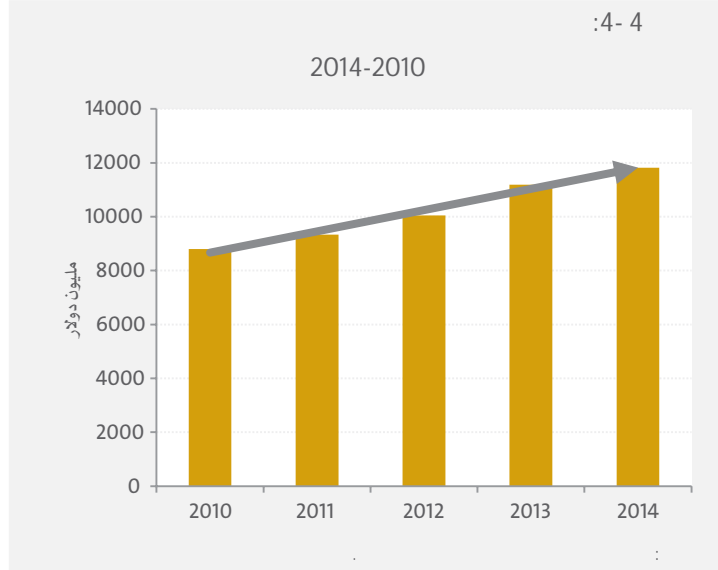
وتظهر البيانات المالية المتاحة في نهاية العام 2014 زيادة في موجودات (مطلوبات) الجهاز المصرفي بنسبة 5.6% مقارنة مع نهاية العام 2013، لتصل إلى 11,815.4 مليون دولار، متأثرة بالارتفاع الذي طرأ على معظم المكونات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف.

فمن منظور استخدام هذه الموجودات (استخدام الأموال المتاحة للمصارف) تشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمحفظه التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 41.4% من مجموع استخدامات الأموال المتاحة للمصارف مقارنة مع 40.0% في نهاية العام 2013، والأرصدة لدى المصارف في فلسطين إلى 4.3% مقارنة مع 4.0%، ومحفظه الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة والاستثمار إلى 8.3% مقارنة مع 7.7%، والأصول الثابتة إلى 3.4% مقارنة مع 3.2%، والموجودات الأخرى إلى 2.8% مقارنة مع 2.2%. في المقابل، تراجعت الأهمية النسبية للنقد في الصندوق إلى 5.6% مقارنة مع 8.6%، وأرصدة لدى سلطة النقد إلى 8.8% مقارنة مع 8.9%، والاستثمارات إلى 1.2% مقارنة مع 1.4%. في حين حافظت الأرصدة لدى المصارف في الخارج على ثبات نسبتها عند مستوى 24.0% خلال نفس الفترة.





أما من منظور مصادر هذه الموجودات (مصادر الأموال)، فتشير البيانات إلى ارتفاع الأهمية النسبية لحقوق الملكية إلى 12.4% من مجموع هذه المصادر مقارنة مع 12.2% في نهاية العام 2013، وودائع العملاء إلى 75.6% مقارنة مع 74.2%، والودائع بين المصارف العاملة في فلسطين (الودائع فيما بين المصارف) إلى 4.2% مقارنة مع 4.0%، والمطلوبات الأخرى إلى 2.1% مقارنة مع 1.4%. في مقابل تراجع الأهمية النسبية لودائع سلطة النقد إلى 1.1% مقارنة مع 1.7%، وودائع المصارف العاملة في الخارج إلى 0.8% مقارنة مع 2.4% خلال نفس الفترة.



كما واكب هذه الزيادة في الموجودات بعض التغييرات في آليات الاستخدام، حيث احتفظت المصارف بحوالي 9.9% من إجمالي موجوداتها على شكل نقد في الصندوق وودائع داخل فلسطين، مقارنة مع حوالي 12.6% في نهاية العام 2013، إلى جانب احتفاظها بنسبة 24.0% على شكل أرصدة مصرفية خارج فلسطين (نفس نسبة العام السابق)، مع زيادة في نسبة توظيفاتها في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 41.4% مقارنة مع 40.0%، وفي مجال الأوراق المالية إلى 8.3% مقارنة مع 7.7%، مقابل تراجع توظيفاتها في مجال الاستثمارات إلى 1.2% مقارنة مع 1.4% خلال نفس الفترة، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي السائدة في فلسطين وتأثيرها السلبي على القرارات الاستثمارية.

( )

رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي سادت في فلسطين خلال العام 2014، إلا أن ثقة المواطنين لم تهتز بالجهاز المصرفي، الأمر الذي مكنه من استقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية وحقوق ملكيته. وفي هذا السياق، تشكل الودائع (المصرفية وغير المصرفية) وحقوق الملكية مصادر السيولة الرئيسية، كما وتعتبر أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين. وفيما يلي تحليل لأهم مصادر الأموال المتاحة للجهاز المصرفي.

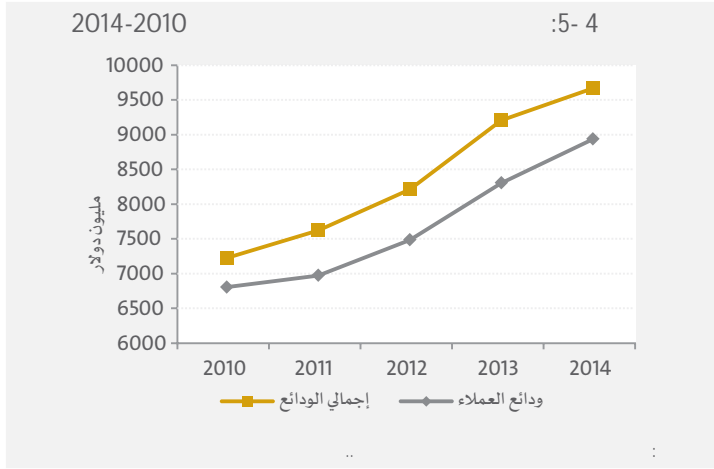
### الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين

يشير التحليل المتعلق بالودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين إلى ارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 5.0% مقارنة بنهاية العام 2013، لتصل إلى 9,662.7 مليون دولار. وقد جاءت هذه الزيادة بالكامل من خلال الودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)، في حين كانت التطورات في الودائع المصرفية ذات أثر سلبي على نسبة النمو المتحققة في إجمالي الودائع، جراء تراجعها بنسبة بلغت 19.1%، لتصل إلى 728.2 مليون دولار، أو ما نسبته 6.2% من إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي، وحوالي 7.5% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية العام 2014.

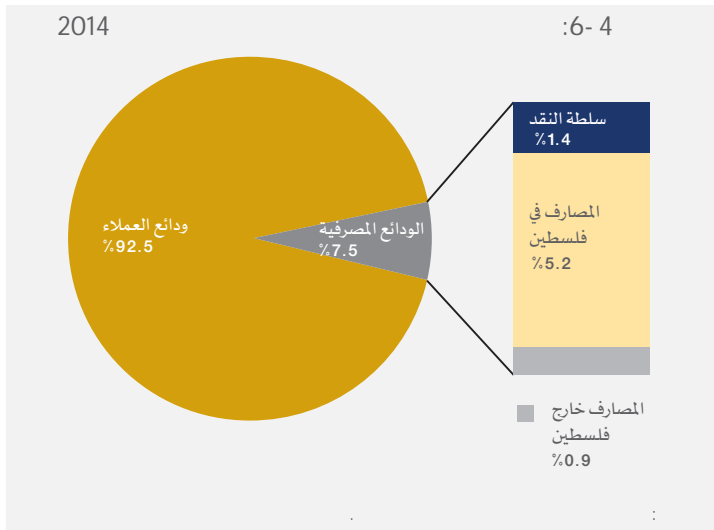
وقد جاء التراجع في الودائع المصرفية كما يتضح من خلال بيانات الميزانية المجمعة للمصارف على خلفية انخفاض أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنحو 54.8 مليون دولار، وكذلك تراجع أرصدة المصارف من خارج فلسطين بحوالي 171.6 مليون دولار، مقابل ارتفاع أرصدة المصارف في فلسطين (أرصدة المصارف فيما بينها) بنحو 54.5 مليون دولار في نفس الفترة.

أما المكون الآخر والأهم في إجمالي الودائع، فيتمثل في ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) التي استمرت باحتفاظها بالوزن النسبي الأكبر من جانب المطلوبات، مشكلة ما نسبته 75.6% من إجمالي المطلوبات، وحوالي 92.5% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية العام



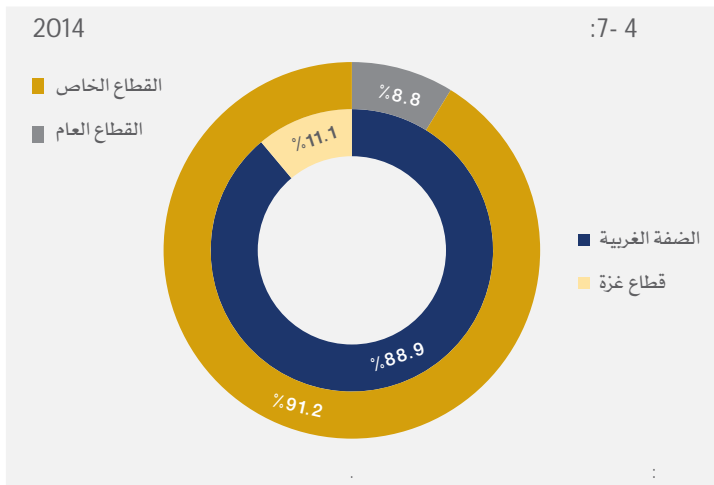


2014. كما استمر من ناحية أخرى نمو هذه الودائع، بارتفاعها بنسبة 7.6% مقارنة مع نهاية العام 2013، لتصل إلى 8,934.5 مليون دولار، ما يعكس استمرار تدفق الأموال إلى المصارف نتيجة حملات التوعية التي تقوم بها سلطة النقد، والتي أسهمت بشكل واضح في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي من قبل المودعين، إلى جانب سياسة التفرع وخصوصاً في الأرياف والمناطق النائية. وتوزعت ودائع العملاء بين القطاع العام بنسبة 8.8%، والقطاع الخاص بنسبة 91.2%، مقارنة مع 8.2% و91.8% لكلا القطاعين على التوالي في نهاية العام 2013، مما يشير إلى زيادة طفيفة في حصة القطاع العام. يشار إلى أن الغالبية العظمى من ودائع القطاع الخاص يسيطر عليها القطاع الخاص المقيم وبنسبة 96.2% مقابل 3.8% للقطاع الخاص غير المقيم، مقارنة مع 96.6% و3.7% على التوالي في نهاية العام 2013. وتبقى هذه التغيرات طفيفة وضمن التقلبات الاعتيادية دون أية مدلولات ذات أهمية.



وعلى المستوى الجغرافي يشير التحليل إلى استمرار تركيز ودائع العملاء في الضفة الغربية، التي ساهمت بالحصة الكبرى وبنسبة 88.9%، وقيمة 7,940.4 مليون دولار، في حين بلغت حصة قطاع غزة 11.1%، وقيمة 994.1 مليون دولار، مرتفعة من 10.3% في نهاية العام 2013. ويذكر في هذا السياق، أن قطاع غزة يعاني منذ

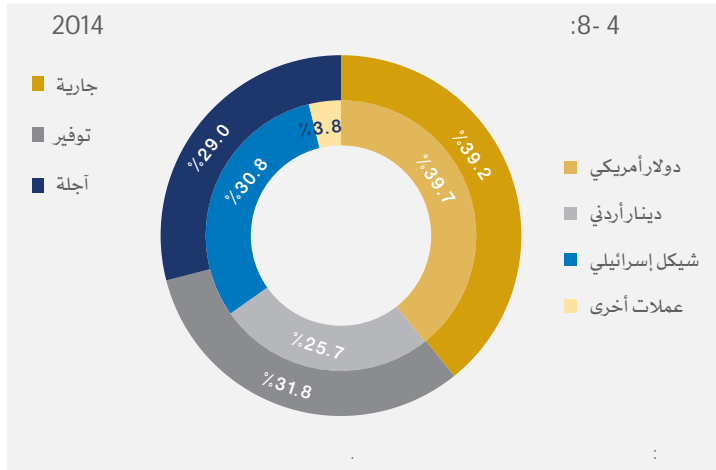
فترة طويلة من ظروف صعبة، تسببت في تراجع ملحوظ في أوضاعه الاقتصادية وانقطاع في تحويلات العاملين من إسرائيل وتزايد في معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية، وخصوصاً عقب الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على القطاع في صيف العام 2014.



كما شهد هيكل ودائع العملاء بعض التغيرات الطفيفة، حيث يشير التحليل إلى ارتفاع الأهمية النسبية لودائع التوفير إلى 31.8% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 31.1% في نهاية العام 2013، إضافة إلى ارتفاع الأهمية النسبية للودائع الآجلة إلى 29.0% مقارنة مع 28.7%، وفي مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى 39.2% مقارنة مع 40.2% في نهاية العام 2013. ورغم هذه التغيرات بقيت الودائع الجارية تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع، تلتها ودائع التوفير ثم الودائع الآجلة، وهي نفس هيكلية التوزيع السائدة منذ سنوات عديدة. حيث أنه من المتوقع أن ينعكس

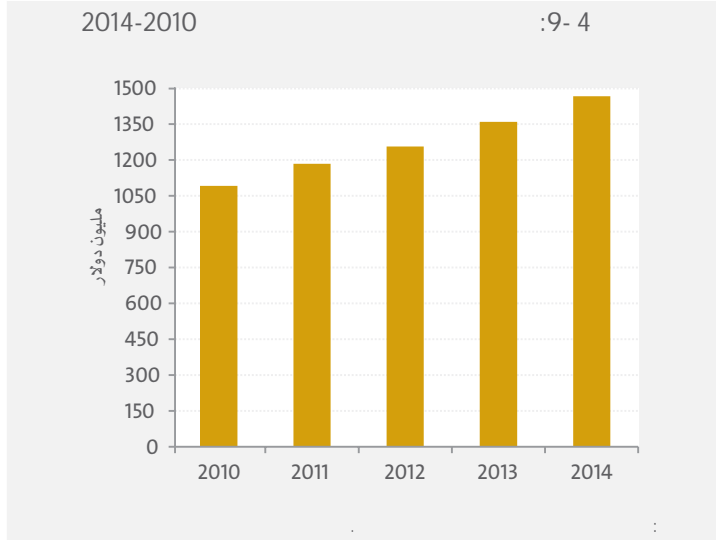
نجاح المصارف في استقطاب مزيد من ودائع العملاء، وتحديد الأجل منها على إمكانيات استخدامها، وخصوصاً في مجال منح التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل.





كذلك شهدت ودائع العملاء بعض التغيرات المتعلقة بعملة الإيداع، حيث تراجعت الأهمية النسبية للدولار الأمريكي إلى 39.7% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 41.7% في العام 2013، ومع ذلك بقي الدولار صاحب الحصة الأكبر. ويبدو أن التقلبات التي حدثت على سعر صرف الدولار الأمريكي، خاصة مقابل الشيكل الإسرائيلي (بلغ سعر صرف الدولار مقابل الشيكل في 2014/1/2 حوالي 3.486 مقارنة مع 3.889 في 2014/12/31) قد أثرت على حصص كل من العملتين. ففي مقابل التراجع النسبي في حصة الدولار، ارتفعت حصة الشيكل الإسرائيلي إلى حوالي 30.8% مقارنة مع

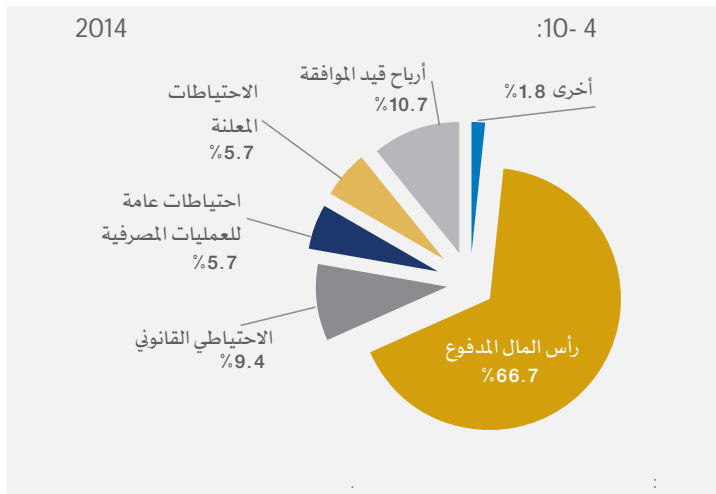
29.0% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2013. يذكر أن جزءاً من ودائع العملاء بعملة الشيكل يستخدم لتسوية التعاملات التجارية مع الجانب الإسرائيلي، التي شهدت نوعاً من التحسن النسبي خلال العام 2014. كما شهدت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدينار الأردني ارتفاعاً طفيفاً إلى 25.7% مقارنة مع 25.4%، في حين تراجعت الأهمية النسبية للودائع بباقي العملات إلى 3.8% مقارنة مع 3.9% في نهاية العام 2013.



## حقوق الملكية

جاء الارتفاع في رأسمال وحقوق ملكية المصارف العاملة في فلسطين بالتوازي مع الارتفاع في موجودات/مطلوبات تلك المصارف. وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف في نهاية العام 2014 إلى ارتفاع صافي حقوق الملكية بنسبة 7.7% مقارنة مع نهاية العام 2013، ليصل إلى 1,464.0 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 12.4% من إجمالي مصادر أموال (مطلوبات) الجهاز المصرفي، مقارنة مع 12.2% في نهاية العام 2013.

ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الرئيسي الأهم لحقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي نما بنسبة 5.2% مقارنة مع نهاية العام 2013، ليصل إلى 976.0 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 66.7% من صافي حقوق الملكية. تلاه في الأهمية الأرباح قيد الموافقة التي شكلت نحو 10.7% من صافي حقوق الملكية، ثم الاحتياطي القانوني الذي شكل 9.4%، والاحتياطات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 5.7%، والاحتياطات المعلنة بنسبة 5.7%، وبنود أخرى بنسبة 1.8% من صافي حقوق الملكية.



## بنود أخرى في مصادر الأموال

تتمثل في مجموعة من البنود ذات القيم الصغيرة المدرجة بشكل مستقل في جانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف. ومن بينها، بند القبولات المنفذة والقائمة (مقبولة الدفع للمصارف داخل فلسطين وخارجها) التي بلغت نحو 11.3 مليون دولار مقارنة مع 13.8 مليون دولار في نهاية العام 2013، وبند المطلوبات الأخرى التي بلغت 247.6 مليون دولار مقارنة مع 153.2 مليون دولار. وكذلك بنود المخصصات المختلفة، بما فيها مخصص الضرائب والمخصصات الأخرى.

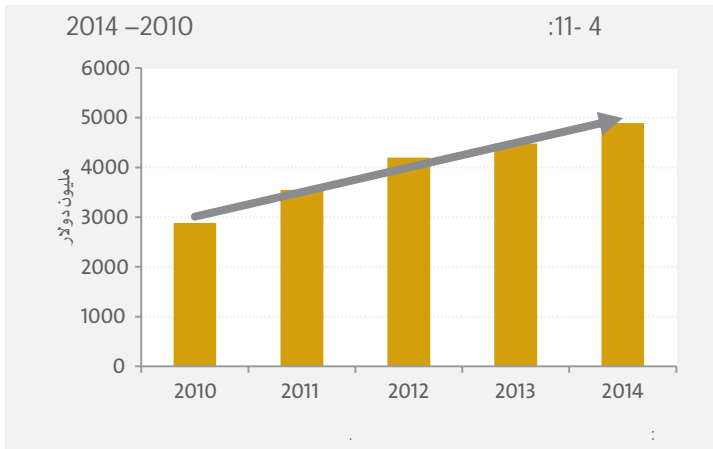
( )

يستند الحكم على دور المصارف ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية، في جزء كبير منه، على السياسة الإقراضية المتبعة ومنهجية توزيع الأموال المتاحة على مختلف أوجه الاستخدام. وفي هذا السياق، ورغم الظروف الخاصة التي تعيشها فلسطين، إلا أن المتتبع لتطورات الجهاز المصرفي خلال السنوات الماضية يلمس مدى انفتاح الجهاز المصرفي على الاقتصاد المحلي والتزايد في الفرص التمويلية التي أتاحتها المصارف العاملة في فلسطين لمختلف القطاعات الاقتصادية، باعتبارها قناة التمويل الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني. وفيما يلي تحليل لأهم استخدامات الأموال المتاحة للجهاز المصرفي.

### محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

يشير تحليل بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين في نهاية العام 2014 إلى أن توظيف الأموال في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة يستحوذ على الحصة الأكبر من استخدامات الأموال المتاحة للمصارف (مكونات جانب الموجودات)، باستحواذها على نحو 41.4% من هذه الموجودات مقارنة مع 40.0% في نهاية العام 2013، فقد سجلت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بنسبة 9.3% مقارنة مع نهاية العام 2013، لتصل إلى حوالي 4,895.1 مليون دولار. تجدر الإشارة إلى أن استمرار النمو في محفظة التسهيلات الائتمانية سواءً من حيث الحجم أو الأهمية النسبية، يعتبر مؤشراً على استمرار توجه المصارف نحو مزيد من الاستخدام والتوظيف لمصادر أموالها في الاقتصاد المحلي على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد.

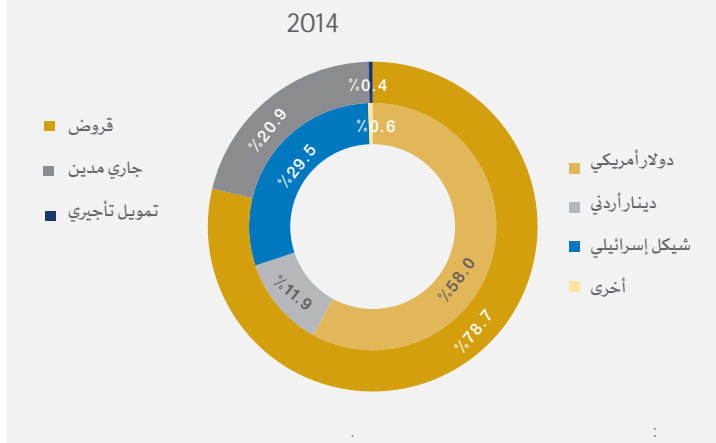
وتوزعت محفظة التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية بنسبة 88.3%، وقطاع غزة بنسبة 11.7%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع حصة قطاع غزة من إجمالي التسهيلات خلال العام 2014 مقارنة بحصتها البالغة 11.0% في نهاية العام 2013. وهو ما ينسجم بدرجة أساسية مع ارتفاع التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام.



ويشير التحليل المتعلق بهيكل محفظة التسهيلات الائتمانية إلى تزايد في حصة القروض واستمرار استحواذها على الحصة الأكبر من إجمالي هذه المحفظة، وبنسبة بلغت 78.7% مقارنة مع 71.6% في نهاية العام 2013. وجاء هذا الارتفاع على حساب حصة الجاري مدين التي تراجع إلى 20.9% مقارنة مع 28.0%، جراء تراجع الجاري مدين الممنوح للحكومة. أما النسبة الباقية 0.4% فكانت من نصيب التمويل التأجيلي، وهي نفس النسبة في نهاية العام 2013.



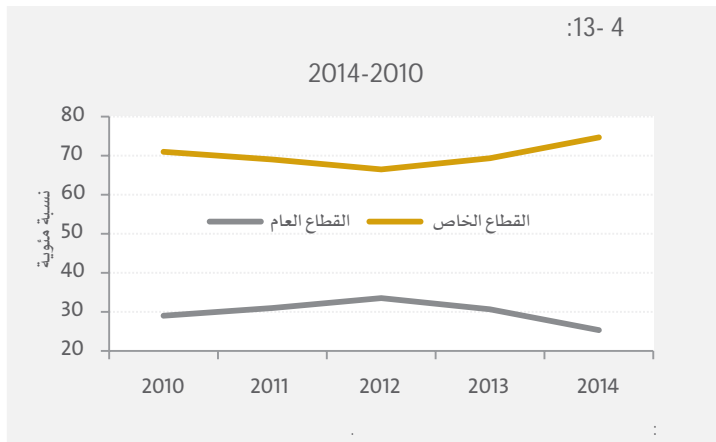
4-12:



كما يشير التحليل أيضاً إلى عودة حصة الدولار الأمريكي إلى الارتفاع من جديد، مع استمرار استحوازه على النصيب الأكبر، وبنسبة بلغت 58.0% من إجمالي محفظة التسهيلات مقارنة مع حوالي 55.0% في نهاية العام 2013. وقد يكون لتحسن قوة الدولار مقابل الشيكل ارتباط وثيق بهذه التغيرات، خاصة وأن حصة الشيكل قد تراجعت إلى 29.5% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع نحو 33.7% في نهاية العام 2013، متأثرة بتراجع قوة الشيكل مقابل الدولار من ناحية، وتراجع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الحكومي من ناحية ثانية، والتي غالباً ما تكون بعملة الشيكل الإسرائيلي.

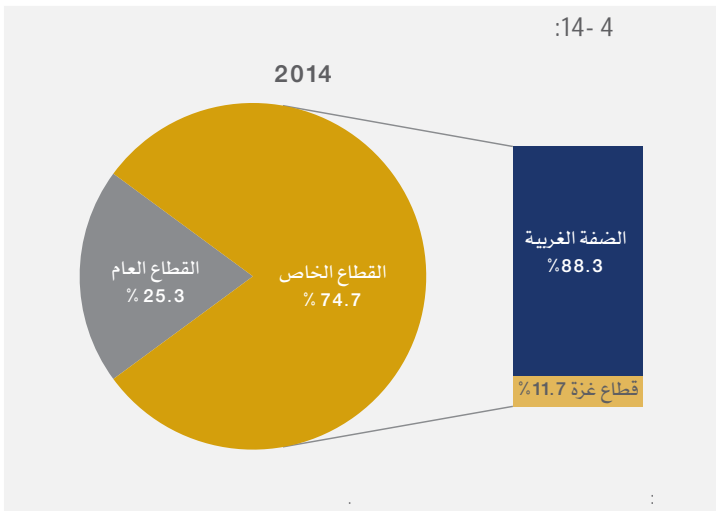
كما ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني إلى 11.9% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع 10.5% في نهاية العام 2013، وذلك على خلفية تحسن قوة الدينار والتي تتأثر بشكل مباشر بتطورات الدولار نظراً لارتباط الدينار بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي. أما حصة باقي العملات من التسهيلات فتراجعت إلى 0.6% مقارنة مع نحو 0.8% في نهاية العام 2013. وبشكل عام، لعبت التقلبات في أسعار صرف هذه العملات دوراً هاماً في التغيرات التي طرأت على حصصها من التسهيلات الائتمانية المباشرة.

4-13:



وتوزعت محفظة التسهيلات الائتمانية بين القطاع العام بنسبة 25.3%، والقطاع الخاص بنسبة 74.7%، مقارنة مع 30.7% و69.3% للقطاعين على التوالي في نهاية العام 2013. وتعكس هذه النسب تراجعاً في حجم التسهيلات الممنوحة للحكومة خلال العام 2014 بنسبة 9.7% مقارنة مع نهاية العام 2013، لتتخفص إلى 1,239.8 مليون دولار. في مقابل ارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص خلال نفس الفترة بنسبة 17.7%، لتصل إلى 3,655.3 مليون دولار. وقد يكون في ذلك إشارة إلى تراجع مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التسهيلات، مما يتيح للقطاع الخاص الاستفادة من مزيد من الفرص التمويلية المتاحة، وتوجيهها نحو تحقيق أهدافه وتنفيذ مخططاته ومشاريعه الاقتصادية التي تخدم شتى مجالات التنمية.

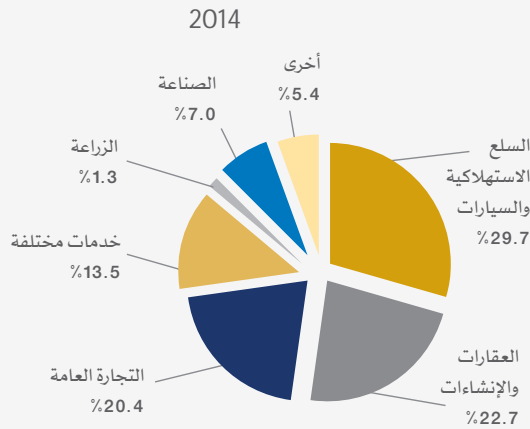
4-14:



يذكر في هذا السياق، أن التسهيلات المقدمة للقطاع العام قد شهدت للعام الثاني على التوالي تراجعاً في قيمتها وفي أهميتها النسبية من إجمالي التسهيلات، مقارنة باتجاهها التصاعدي خلال السنوات السابقة، والذي قد يشير إلى تراجع ضغوط السيولة التي تعاني منها الحكومة، وبالتالي تراجع حاجتها للاقتراض، بل وقيامها أيضاً خلال العام 2014 بتسديد بعض الدفعات المتراكمة عليها من التزامات سابقة تجاه المصارف.



4- 15:



يشار إلى أن القطاع الخاص قد استخدم محفظته الائتمانية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، جاء في مقدمتها تمويل السلع الاستهلاكية والسيارات التي استحوذت مجتمعة على 29.7% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص مقارنة مع 32.7% في نهاية العام 2013، تلاها قطاع العقارات والإنشاءات بما في ذلك تطوير الأراضي الذي استحوذ على نحو 22.7% مقارنة مع 22.8%، ثم قطاع التجارة العامة على 20.4% مقارنة مع 19.7%، كما حصل قطاع الخدمات على 13.5% مقارنة مع 11.3%. أما القطاع الصناعي فحصل على 7.0% مقارنة مع 7.2%، في حين حصل قطاع الزراعة على حوالي 1.3% مقارنة مع 1.2%، بينما حصلت

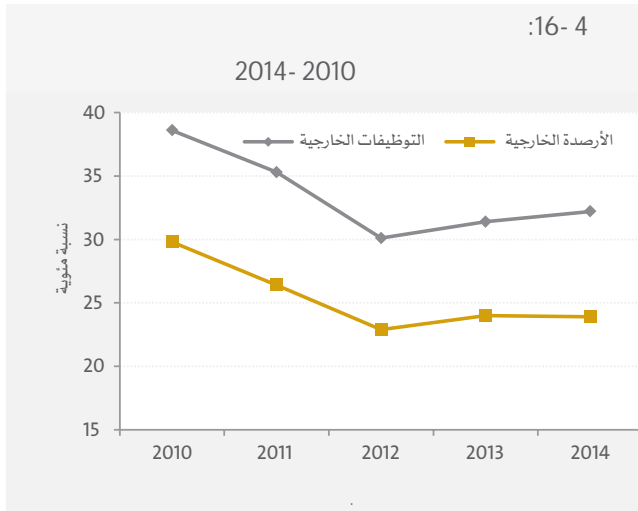
بقية القطاعات الأخرى على ما نسبته 5.4% مقارنة مع 6.1% من إجمالي التمويل المقدم للقطاع الخاص في نهاية العام 2013.

بشكل عام، ترافق الارتفاع في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة (بنسبة 9.3%) مع تحسن واضح في جودتها، حيث انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة بنحو 3.3% قياساً على ما كانت عليه في نهاية العام 2013، لتبلغ 124.8 مليون دولار. وقامت المصارف بعمل مخصصات تغطي حوالي 52.9% من هذه التسهيلات المتعثرة.

## التوظيفات الخارجية

تعتبر التوظيفات الخارجية المصدر الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، والتي شكلت في نهاية العام 2014 حوالي 32.2% من إجمالي استخدامات الأموال المتاحة (الموجودات) مقارنة مع 31.4% في نهاية العام 2013. فمع نهاية العام 2014 بلغت قيمة التوظيفات الخارجية للمصارف حوالي 3,823.5 مليون دولار، مرتفعة بنحو 8.8% عن مستواها في نهاية العام 2013. ورغم هذا الارتفاع، إلا أن هذه التوظيفات لم تتجاوز نسبة 39.6% من إجمالي الودائع، أي أنها بقيت متوافقة مع تعليمات سلطة النقد ودون النسبة القصوى المحددة في هذه التعليمات والبالغة 55% من إجمالي الودائع.

4- 16:



وتتكون التوظيفات الخارجية بشكل أساسي من أرصدة المصارف الموظفة في الخارج (المكون الأكبر)، والتي شكلت نحو 74.3% من إجمالي التوظيفات بقيمة 2,839.8 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 5.9% عما كانت عليه في نهاية العام 2013. ويمثل الاستثمار في بعض الأدوات الاستثمارية المكون الثاني للتوظيفات الخارجية، والذي شكل نحو 24.2%، أو ما قيمته 926.2 مليون دولار، متزايداً بنسبة 28.1% مقارنة مع نهاية العام 2013. كما تعتبر التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين المكون الثالث، والتي لا تتعدى نسبتها 1.5% من إجمالي التوظيفات الخارجية، بقيمة 56.1 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 52.3% عما كانت عليه في نهاية العام 2013.

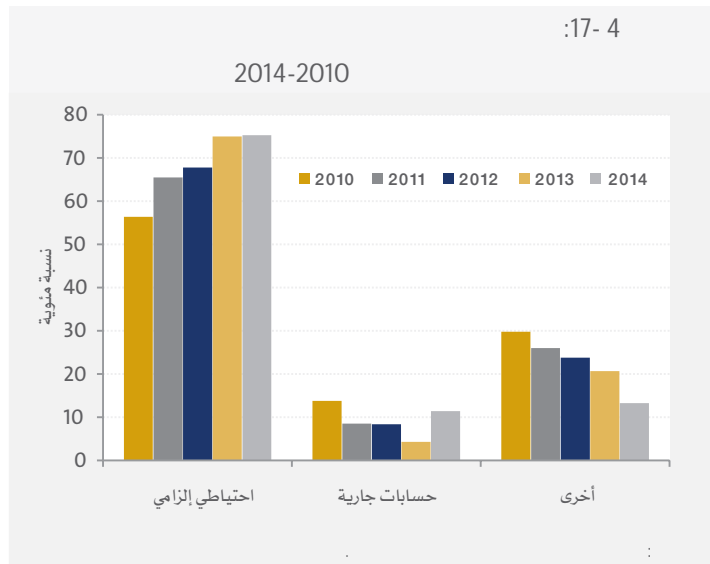
بشكل عام يشير هذا التحليل إلى أن كافة المكونات قد ساهمت في إحداث الزيادة التي طرأت على مجموع التوظيفات الخارجية، ولكن بنسب متفاوتة.



تجدد الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مقيدة بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشترط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (2008/5)، بند (7/5).

ويستدل من خلال تحليل استخدامات الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين وجود علاقة عكسية بين التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية، وإن لم تكن علاقة متطابقة بالكامل (علاقة عكسية غير تامة)، حيث تشير البيانات التاريخية بأن أياماً من المتغيرين يتأثر بشكل معاكس لما يحدث في المتغير الآخر، خاصة وأن المصارف تقوم بضبط كمية التوظيف الخارجي وفق تطورات حجم الائتمان المحلي، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد النافذة بهذا الخصوص. كما تشير البيانات من ناحية أخرى، بأن التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي موجودات المصارف قد أظهرت نوعاً من الاستقرار النسبي خلال العامين 2013 و2014، بعد التراجع الذي طرأ عليها في الأعوام السابقة على خلفية سياسات سلطة النقد الهادفة إلى تشجيع المصارف على زيادة توظيف الأموال في الاقتصاد المحلي.

### الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف



يتبين من خلال تحليل بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين أن المكون الثالث لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف يتمثل في الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف الأخرى، والتي ارتفعت بنحو 6.3% مقارنة مع نهاية العام 2013، لتصل إلى 4,391.1 مليون دولار. وتشمل كلاً من الأرصدة المحتفظ بها لدى سلطة النقد وكذلك الأرصدة المحتفظ بها بين المصارف العاملة في فلسطين، إضافة إلى تلك الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين.

فعلى مستوى أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، يشير تحليل البيانات إلى ارتفاعها بنسبة 4.5% مقارنة مع نهاية العام 2013، لتصل إلى 1,041.5 مليون دولار. وبالرغم

من هذا الارتفاع، إلا أن الوزن النسبي لهذه الأرصدة تراجع بشكل طفيف إلى 8.8% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 8.9% في نهاية العام 2013. ويعتبر الإحتياطي الإلزامي المكون الأكبر لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد، والذي شكل نحو 74.6% من تلك الأرصدة بقيمة 776.5 مليون دولار. في حين تشكل الحسابات الجارية نحو 12.1% من هذه الأرصدة بقيمة 126.2 مليون دولار، والحسابات الأخرى حوالي 13.3% من هذه الأرصدة بقيمة 138.8 مليون دولار. كما يستدل من البيانات بأن الإحتياطات الإلزامية بقيت مستقرة تقريباً من ناحية وزنها النسبي عند مستوى 75% من إجمالي أرصدة المصارف لدى سلطة النقد، بينما تراجع الوزن النسبي للحسابات الأخرى بشكل ملحوظ إلى 13.3% مقارنة مع 20.7% في نهاية العام 2013 لصالح الحسابات الجارية التي ارتفع وزنها النسبي إلى 12.1% مقارنة مع 4.3% في نهاية العام 2013.

أما بما يتعلق بأرصدة المصارف في فلسطين (أرصدة المصارف فيما بينها) فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 12.6% مقارنة مع نهاية العام 2013، لتصل إلى حوالي 509.8 مليون دولار، وهي الأعلى على مدى السنوات الخمس الماضية. وقد يكون في ذلك إشارة إلى مزيد من التفعيل لسوق ما بين المصارف. كما سجلت الأرصدة المحتفظ بها لدى مصارف خارج فلسطين (المكون الأكبر والأهم في بند التوظيفات الخارجية) ارتفاعاً بنسبة 5.9% مقارنة مع نهاية العام 2013، ليصل إلى 2,839.8 مليون دولار.





بشكل عام، يشير هذا التحليل إلى أن حوالي 60.9% من الارتفاع الحاصل في بند الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف مرتبط بدرجة أساسية بالزيادة التي حدثت في أرصدة المصارف الخارجية، مقابل 21.9% منها مرتبط بزيادة أرصدة المصارف فيما بينها، كما أن حوالي 17.2% من هذه الزيادة مرتبطة بارتفاع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد.

## المحفظة الاستثمارية

يتأثر المناخ الاستثماري العام بالأوضاع الاقتصادية العامة ودرجات اليقين السياسي والاقتصادي، والتي قد تعكس نفسها على القرارات الاستثمارية بشكل إيجابي أو سلبي، وبالتالي على المحفظة الاستثمارية التي تعتبر إحدى قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف. ورغم أن فلسطين قد شهدت خلال العام 2014 تراجعاً واضحاً في الأداء الاقتصادي بالتزامن مع تزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، إلا أن هذا الوضع كما يبدو لم يكن له تأثير قوي على القرارات الاستثمارية للمصارف، وخصوصاً قصيرة الأجل المتعلقة بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية). فالبيانات المتاحة تشير إلى أن المصارف قامت خلال العام 2014 بتوظيف نحو 8.3% من موجوداتها (مقارنة مع 7.7% في نهاية العام 2013) بقيمة 985.6 مليون دولار في الأوراق المالية، بزيادة نسبتها 15.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2013، الأمر الذي يعكس تزايد أهمية هذا النوع من الاستثمار من حيث القيمة والوزن النسبي.

لكن في المقابل، من الواضح أن تأزم الأوضاع الاقتصادية وتزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي المحلي والإقليمي، كان لها تأثير أقوى على قرارات المصارف الاستثمارية طويلة الأجل، كالاستثمار في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية التابعة والشقيقة وغيرها، والتي شهدت تراجعاً بنحو 6.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2013، لتتخفف إلى 145.0 مليون دولار.

## بنود أخرى في استخدامات الأموال

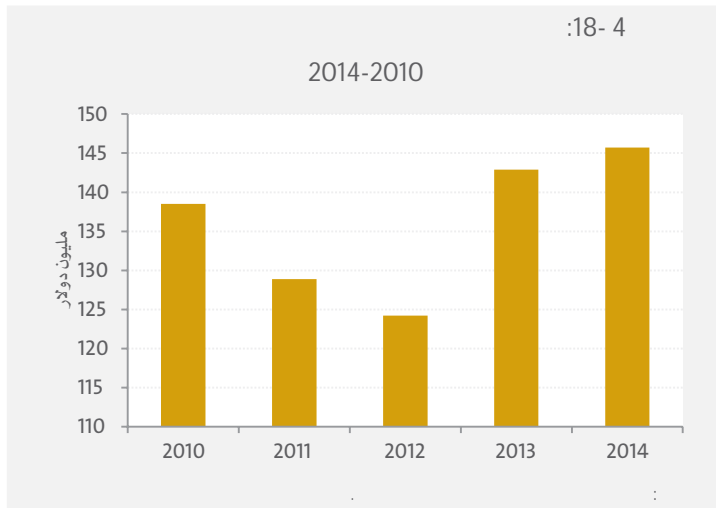
تمثل مجموعة من البنود المدرجة بشكل مستقل في جانب الموجودات من الميزانية المجمعة للمصارف. ومن بينها، بند النقدية والمعادن الثمينة، التي بلغت قيمتها في نهاية العام 2014 حوالي 658.5 مليون دولار، مسجلة تراجعاً ملحوظاً بنسبة 31.1% عما كانت عليه في نهاية العام 2013. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن الجهود التي بذلتها سلطة النقد قد أثمرت عن استمرار عمليات شحن هذا الفائض إلى إسرائيل. يشار إلى إن هذا التراجع قد جاء بعد عامين من الارتفاع المتواصل على خلفية المعوقات التي يضعها الجانب الإسرائيلي على عمليات شحن فائض عملة الشيكال، مما دفع بالمصارف إلى الاحتفاظ بهذا الفائض وتكديسه في خزائنها.

كما تشمل هذه البنود أيضاً بند الأصول الثابتة، الذي بلغت قيمته 404.4 مليون دولار مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 11.7% عما كان عليه في نهاية العام 2013. وكذلك بند الأصول الأخرى، الذي بلغ 329.7 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 35.9% مقارنة مع نهاية العام 2013. وبند القبولات المصرفية (مقبولة الدفع من قبل المصارف داخل فلسطين وخارجها) الذي بلغت قيمته حوالي 6.0 مليون دولار، متراجعاً بنحو 21.0% عما كان عليه في نهاية العام 2013.

تشير البيانات إلى أن المصارف العاملة في فلسطين قد حققت في نهاية العام 2014 دخلاً صافياً بجمالي 145.7 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.0% مقارنة مع نهاية العام 2013. ويتضح من خلال تحليل قائمة الدخل في نهاية العام 2014 أن المصارف قد حققت إيراداتاً صافياً بلغت قيمته 492.7 مليون دولار، بزيادة نسبتها 6.7% عما كانت عليه في نهاية العام 2013. ترتب عليها نفقات تشغيلية بقيمة بلغت حوالي 294.5 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 17.1% عن نهاية العام 2013.



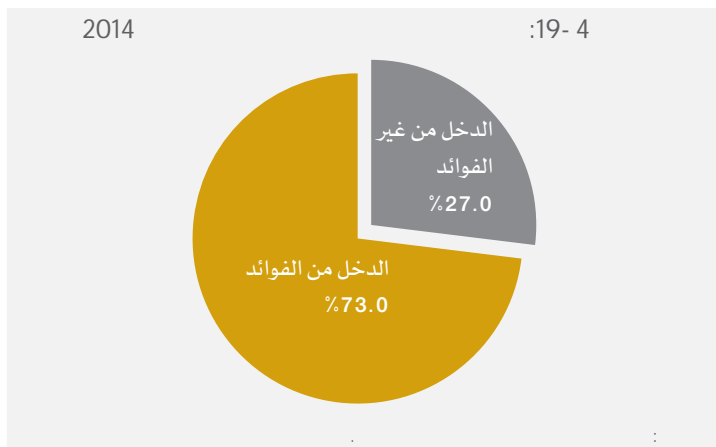




كما يشير تحليل مساهمات أنشطة المصارف المختلفة في صافي الإيراد المتحقق خلال العام 2014، إلى أن المساهمة الأكبر قد جاءت من الفوائد، حيث بلغ صافي الدخل المتحقق من الفوائد حوالي 359.9 مليون دولار وبنسبة 73.0% من صافي الإيراد المتحقق مقارنة مع 74.9% في نهاية العام 2013. في حين جاء باقي الإيراد من الدخل من غير الفوائد، الذي ساهم بحوالي 132.8 مليون دولار وبنسبة 27.0% من صافي الإيراد المتحقق للمصارف في نهاية العام 2014، مقارنة مع 25.1% في نهاية العام 2013.

ويرتبط صافي الدخل من غير الفوائد بحصيلة صافي أنشطة المصارف المتولدة من كل من العمولات التي بلغت

قيمتها 86.1 مليون دولار، مشكلة ما نسبته 17.5% من صافي الدخل المتحقق من كافة العمليات في نهاية العام 2014 (وحوالي 64.8% من الدخل المتحقق من غير الفوائد)، وعمليات تبديل وتقييم العملات بقيمة 25.4 مليون دولار، وبنسبة 5.1% من صافي الدخل المتحقق من كافة العمليات (وحوالي 19.1% من الدخل المتحقق من غير الفوائد)، والنفقات والدخول التشغيلية الأخرى بقيمة 13.0 مليون دولار، وبنسبة 2.6% من صافي الدخل المتحقق من كافة العمليات (وحوالي 9.8% من الدخل المتحقق من غير الفوائد)، والأوراق

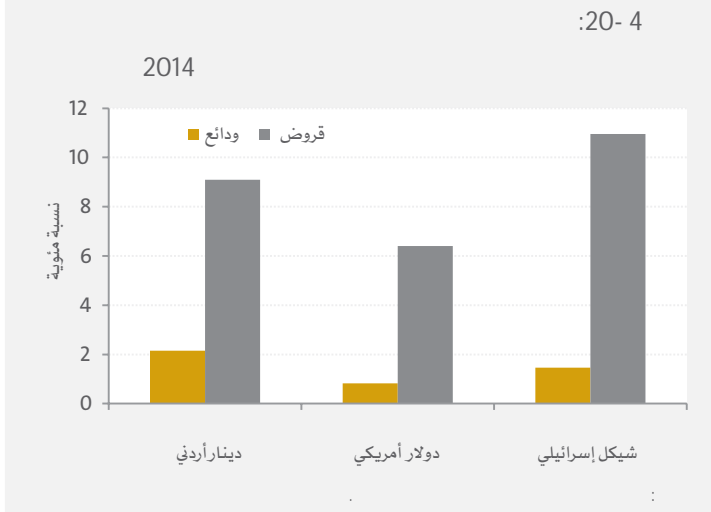


المالية والاستثمارات بقيمة 6.5 مليون دولار، وبنسبة 1.3% من صافي الدخل المتحقق من كافة العمليات (وحوالي 4.9% من الدخل المتحقق من غير الفوائد)، وأخيراً العمليات من البنود خارج الميزانية بقيمة 1.9 مليون دولار، وبنسبة 0.5% من صافي الدخل المتحقق من كافة العمليات (وحوالي 1.4% من الدخل المتحقق من غير الفوائد). وبشكل عام، يشير هذا التحليل بوضوح إلى أن المصارف لا تزال تعتمد على أهم وظائفها الأساسية في توليد الدخل، ألا وهي الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية.

تشير معدلات الفائدة السنوية للإيداع والإقراض بالعملات المختلفة المستخدمة لدى المصارف العاملة في فلسطين إلى حدوث بعض التغيرات الطفيفة على تلك المعدلات خلال العام 2014، مقارنة مع العام 2013، وذلك بارتفاع معدلات الفائدة على ودائع كل من الدينار والدولار والشيك، مقابل تراجع معدلات الفائدة على التسهيلات الممنوحة بهذه العملات. فعلى مستوى الدينار الأردني تشير البيانات إلى ارتفاع فائدة الإيداع بنحو 7 نقاط أساس، لتصل إلى 2.15%، مقابل تراجع فائدة التسهيلات بحوالي 8 نقاط أساس، لتتخفض إلى 9.10%. وعلى مستوى الدولار، فقد ارتفعت فائدة الإيداع بحوالي 21 نقطة أساس، لتصل إلى 0.83%، مقابل تراجع فائدة التسهيلات بحوالي 110 نقطة أساس، لتتخفض إلى 6.41%. وكذلك الحال بالنسبة للشيك، فقد ارتفعت فائدة الإيداع بنحو 14 نقطة أساس، لتصل إلى 1.46%، مقابل تراجع فائدة التسهيلات بحوالي 62 نقطة أساس، لتتخفض إلى 10.96%.



4-20:



وعلى ضوء هذه التغيرات تراجع الهامش بين معدلات فائدة الإقراض والإيداع وعلى مستوى العملات الثلاث، مع بقاء هذا الهامش في حالة عملة الشيكل الأعلى. فقد تراجع الهامش في حالة الدينار من 7.10 نقطة في العام 2013 إلى 6.96 نقطة في العام 2014، وعلى مستوى الدولار من 6.89 نقطة إلى 5.58 نقطة، أما على مستوى الشيكل فتراجع من 10.25 نقطة إلى 9.50 نقطة خلال نفس الفترة.

يذكر في هذا السياق، أن معدلات الفائدة والتغيرات فيها ترتبط ببعض المحددات الخارجية ذات الصلة بالدول صاحبة العملات المستخدمة في السوق الفلسطيني، والتي تأثيرها أكبر وأقوى من بعض العوامل الداخلية المرتبطة بتقلبات الطلب المحلي والسيولة.

جاء إطلاق نظام المدفوعات في إطار جهود سلطة النقد الرامية إلى بناء وتطوير منظومة مصرفية ومالية وفق أفضل الممارسات الدولية، وتشكل دعامة أساسية في بنية مصرفية متينة وشاملة، تسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام.

## أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق خلال العام 2014 حوالي 175,253 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 33,909.4 مليون دولار، بزيادة نسبتها 6.8% من حيث العدد، و5.6% من حيث القيمة عما كانت عليه في العام 2013. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات الشخصية، والحوالات البنكية<sup>[53]</sup>، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات لتقاص الشيكات، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

وفي هذا السياق، يشير التحليل إلى أن الحوالات البنكية قد استحوذت على حوالي 4.5% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى حوالي 47.2% من قيمتها، بارتفاع نسبته 9.1% عما كانت عليه في العام 2013، لتصل إلى حوالي 16.2 مليار دولار. في المقابل، استحوذت الحوالات الشخصية على حوالي 87.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 19.9% من قيمتها، بزيادة نسبتها 6.6% مقارنة مع العام 2013، لتصل إلى حوالي 6.8 مليار دولار. وفي ذلك إشارة إلى صغر متوسط حجم الحوالة الشخصية مقارنة بمتوسط حجم الحوالة البنكية (بلغ حجم الحوالة الشخصية في المتوسط حوالي 44 ألف دولار، مقابل نحو 2 مليون دولار متوسط حجم الحوالة البنكية). كما سيطرت حوالات تسوية المقاصة<sup>[54]</sup> على نحو 4.5% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة وعلى نحو 9.5% من إجمالي قيمتها، متراجعة بنحو 4.0% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى نحو 3.2 مليار دولار. وحظيت حوالات البورصة الفلسطينية (التي بوشر بتنفيذ نتائج عملياتها من خلال نظام براق في العام 2013 بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع بورصة فلسطين في شهر شباط من ذلك العام) على حوالي 0.8% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 0.2% من قيمتها، وبما يعادل 84.2 مليون دولار، مرتفعة بنحو

53 يكون أطرافها (الدافع والمستفيد) بنك، وتنتج عن عمليات وأنشطة مرتبطة بالسوق النقدي الداخلي بين المصارف بشكل أساسي.

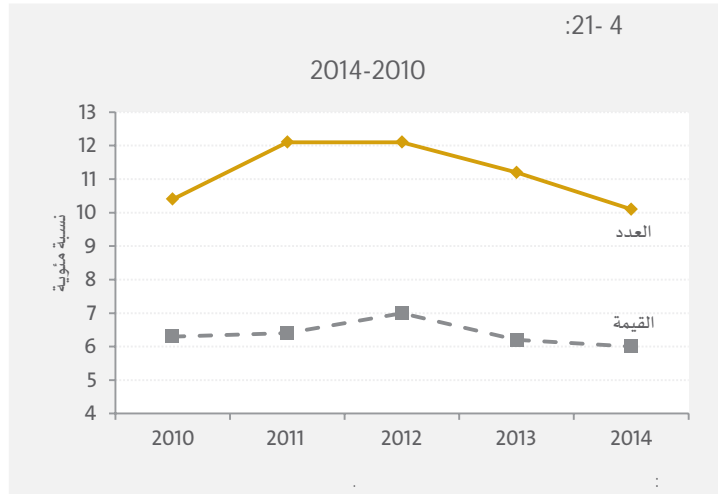
54 الحوالات التي ترتبط بتسوية نتائج مقاصة الشيكات.



16.5% عما كانت عليه في العام 2013. كما حظيت تحويلات العمليات الأخرى على حوالي 0.9% من إجمالي عدد التحويلات المنفذة وعلى حوالي 0.4% من قيمتها، مرتفعة بنحو 2.9% عما كانت عليه في العام 2013، لتصل إلى حوالي 135.0 مليون دولار. وأخيراً، استحوذت التحويلات إلى خارج النظام على حوالي 1.3% من إجمالي عدد التحويلات المنفذة، وعلى حوالي 22.2% من قيمتها، بزيادة نسبتها 1.9% مقارنة مع عام 2013، لتصل إلى حوالي 7.5 مليار دولار.

## نشاط غرفة المقاصة

تتولى سلطة النقد تقديم خدمة التقاص لجميع المصارف العاملة في فلسطين وبمختلف العملات المتداولة من خلال غرفتي مقاصة رام الله، وغزة. وفي هذا السياق، تشير تحليل البيانات المتعلقة بحركة المقاصة لجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) إلى أن العام 2014 شهد ارتفاعاً في عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 6.7%، ليصل إلى 4,637,772 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 11,055.2 مليون دولار، مرتفعة بنحو 9.4% مقارنة مع العام 2013. وفي نفس الوقت شهد عدد الشيكات المرتجعة بجميع العملات (مقومة بالدولار الأمريكي) إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص تراجعاً إلى 6.0% من حيث القيمة مقارنة مع 6.2% في العام 2013، وإلى 10.2% من حيث العدد مقارنة مع 11.2% خلال نفس الفترة. وفي ذلك إشارة واضحة إلى دور مكتب معلومات الائتمان في الحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة والحفاظ على المكانة القانونية والعملية للشيك كأداة وفاء تتمتع بمصدقية عالية.



بشكل عام، ترتبط حركة المقاصة بدرجة كبيرة بمستوى النشاط الاقتصادي العام السائد. ويدعم هذا التحسن في حركة المقاصة العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية، كالتحسن في الحركة التجارية الخارجية الفلسطينية (ارتفعت الصادرات بنحو 10.9% والواردات بحوالي 14.4% مقارنة مع العام 2013)، وتزايد إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي وانتظام عمليات تحويلها (ارتفعت بنحو 20.2% عما كانت عليه في العام 2013)، وتزايد تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل جراء ارتفاع أعدادهم ومستويات أجورهم (ارتفعت بنحو 15.4% عما كانت عليه في العام 2013)، والتزايد في تحويلات فلسطينيي المهجر إلى ذويهم وأقربائهم داخل فلسطين (ارتفعت بنحو 82.5% قياساً على ما كانت في العام 2013)، إضافة إلى المساعدات الخارجية التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة (بلغت حوالي 1,230 مليون دولار).



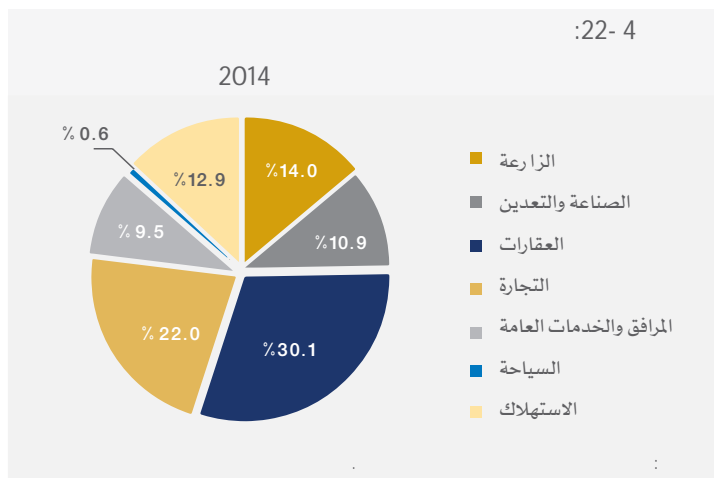
## الجزء الثالث:

### المؤسسات المالية غير المصرفية

تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية في فلسطين إلى رقابة هيئتين مستقلتين، حيث تتولى سلطة النقد الرقابة والإشراف على مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة، في حين تتولى هيئة سوق رأس المال الرقابة والإشراف على كل من بورصة فلسطين (قطاع الأوراق المالية)، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الرهن العقاري.

وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت هذه المؤسسات العديد من التطورات على صعيد بنيتها المؤسسية والتشريعي، والذي انعكس على مؤشراتها وبياناتها المالية ونتائج أعمالها. ومع ذلك لا تزال هذه المؤسسات بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الضرورية للاستمرار في التطور والتقدم، لتمكينها من القيام بدورها المطلوب بفعالية والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. ويتولى هذا الجزء من الفصل تسليط الضوء على أهم التطورات التي شهدتها المؤسسات المالية غير المصرفية خلال العام 2014.

تخضع مؤسسات الإقراض المتخصصة لرقابة وإشراف سلطة النقد منذ العام 2011، بموجب القرار رقم "132"، الذي خول سلطة النقد صلاحية ترخيص وتنظيم أعمال مؤسسات الإقراض المتخصصة، بهدف المحافظة على سلامة أعمالها وكفاءتها وفعاليتها وتحقيق الاستقرار المالي، وضمان مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا السياق تم خلال العام 2014 إصدار العديد من التعليمات التي تنظم أعمال هذه المؤسسات (تعليمات تنظيم قروض الإسكان وتمويل العقارات استناداً للمعيار المرن، وتعليمات تصنيف القروض والتمويلات وتكوين المخصصات). كما تم إعداد نموذج موحد للبيانات المالية والإحصائية، وتطوير دليل للتحليل المكتبي.



ومع نهاية العام 2014 بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة التي حصلت على ترخيص نهائي من قبل سلطة النقد خمس مؤسسات<sup>[55]</sup>. وتشير البيانات التشغيلية الخاصة بمؤسسات الإقراض المتخصصة، إلى أن هذه المؤسسات تعمل من خلال شبكة فروع بلغ عددها 58 فرعاً (مستثنى منها المراكز الرئيسية). وبلغ عدد العملاء المنتفعين من القروض الممنوحة من قبل هذه المؤسسات حوالي 45,152 مقترضاً. كما بلغ حجم القروض القائمة حوالي 97.0 مليون دولار، وبمعدل 2,148.3 دولار كمتوسط للقرض الواحد.

55 المؤسسات هي: ريف، وفاتن، وأماله، وأكاد، وإبداع، ولاحقاً لتاريخ هذا التقرير (كانون ثاني 2015) قامت سلطة النقد بمنح مؤسسة فيتناس ترخيص نهائي كمؤسسة لإقراض متخصصة. كما يجري العمل في الوقت الراهن على دراسة طلبات ترخيص لثلاث مؤسسات أخرى.



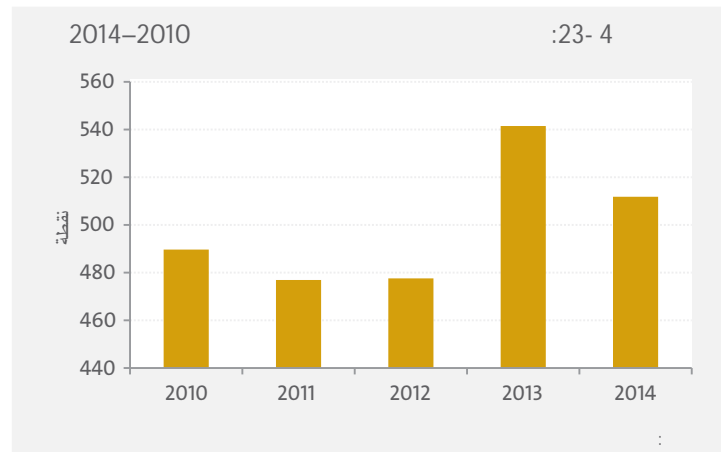
وتتوزع هذه القروض على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل وأهداف هذه المؤسسات، حيث يسيطر قطاع العقارات على نحو 30.1% من قيمة القروض الممنوحة، تلاه قطاع التجارة بنسبة 22.0%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 14.0%، وقطاع الاستهلاك بنسبة 12.9%، وقطاع الصناعة بنسبة 10.9%، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة 9.5%. وأخيراً قطاع السياحة الذي استحوذ على 0.6% فقط من قيمة القروض الممنوحة خلال العام 2014.

يشكل نشاط الصيرفة ركيزة أساسية في النظام المالي الفلسطيني، وعنصراً مهماً في الاستقرار المالي في فلسطين. ومن هذا المنطلق تواصل سلطة النقد جهودها في مجال الرقابة على هذا القطاع الحيوي وتنظيمه والحفاظ على سلامته واستقراره، مستندة في ذلك على نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) في العام 2008. ولهذه الغاية أصدرت العديد من التعليمات والقرارات ذات العلاقة.

وتزاول مهنة الصيرفة في فلسطين من خلال 280 صرافاً مرخصاً من قبل سلطة النقد (كما في نهاية العام 2014)، منهم 237 صرافاً في الضفة الغربية، و43 صرافاً في قطاع غزة. كما أن 199 صرافاً منهم يزاول هذه المهنة وفق الشكل القانوني للشركات، مقابل 81 صراف يزاولها وفق الشكل القانوني للمؤسسات الفردية. يذكر أن العام 2014 شهد تغييراً في الشكل القانوني لستة صرافين، وذلك بتعديل أوضاعهم القانونية من أفراد إلى شركات، وبما يتماشى مع نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) لسنة 2008.

وتشير مؤشرات الأداء الخاصة بالنشاط المالي لقطاع الصيرفة، إلى أن إجمالي موجودات الصرافين قد ارتفعت في نهاية العام 2014 بنحو 6.7%، لتبلغ 52.9 مليون دولار، كما ارتفع رأسمال هذه الشركات بنسبة 4.3%، ليصل إلى 46.4 مليون دولار، مقارنة مع العام السابق. وبالرغم من ذلك، انخفضت حقوق الملكية بنسبة 1.1% خلال فترة المقارنة، نتيجة لإغلاق عدد من محال/شركات الصرافة وخروجها من السوق.

سجل مؤشر بورصة فلسطين (مؤشر القدس) في نهاية العام 2014 تراجعاً بنسبة 5.5% مقارنة مع نهاية العام 2013، بإغلاقه عند مستوى 511.8 نقطة. يأتي هذا الانخفاض على خلفية هبوط مؤشرات كافة القطاعات، باستثناء قطاع التأمين الذي ارتفع مؤشره بنحو 2.8%، ليغلق عند مستوى 46.8 نقطة. في حين هبط مؤشر كل من قطاع الخدمات بنحو 5.8%، ليغلق عند مستوى 49.2 نقطة،

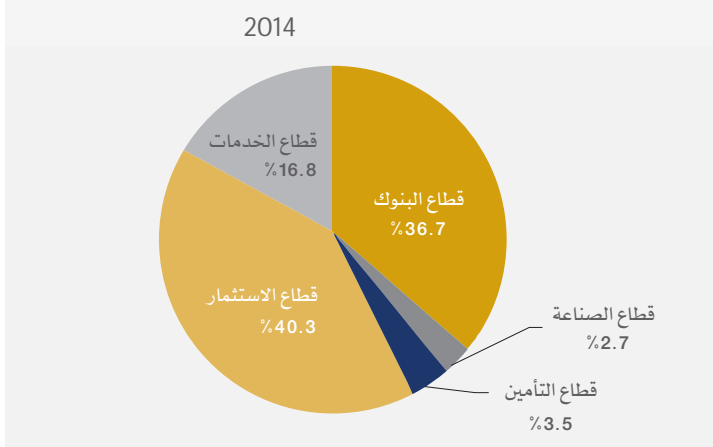


وقطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 4.2%، ليغلق عند مستوى 119.7 نقطة، وقطاع الصناعة بنسبة 0.9%، بإغلاقه عند مستوى 67.7 نقطة، وكذلك قطاع الاستثمار بنسبة 0.3% بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 25.5 نقطة مقارنة مع نهاية العام 2013. يشار إلى أن أداء بورصة فلسطين قد تأثر بشكل مباشر بتدري الوضع العام في فلسطين، وخصوصاً في النصف الثاني من العام على خلفية تداعيات الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل في صيف العام 2014 على قطاع غزة، إلى جانب غياب الأفق السياسي والاقتصادي.

ويشير تحليل مؤشرات الأداء لبورصة فلسطين إلى انخفاض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 10.6% مقارنة مع العام 2013، ليبليغ 181,545,154 سهماً من أسهم الشركات المدرجة<sup>[56]</sup>، بقيمة إجمالية بلغت نحو 353.9 مليون دولار (بارتفاع نسبته 3.9% عن العام

56 تم خلال العام 2014 شطب أسهم شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري (PMHC) من التداول بعد تغيير الصفة القانونية للشركة لتصبح شركة مساهمة خصوصية. وبذلك تراجع عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 48 شركة (مقارنة مع 49 شركة في العام 2013)، 8 شركات منها تعمل في مجال البنوك والخدمات المالية، و12 شركة تعمل في مجال الصناعة، و7 شركات تعمل في

:24- 4

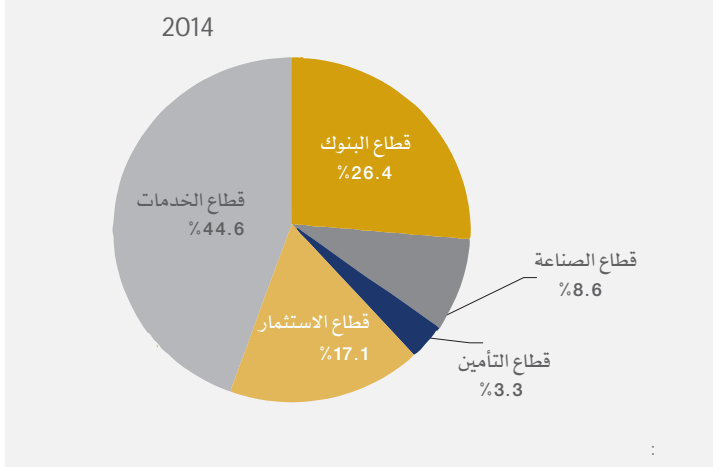


(2013). تم تداولها في 245 جلسة تداول (مقارنة مع 241 جلسة في العام 2013)، نفذت خلالها 41,257 صفقة (بانخفاض نسبته 7.3% مقارنة مع العام 2013). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الأسهم حوالي 3.2 مليار دولار (مراجعة بنحو 1.9% عما كانت عليه في العام 2013)، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستوى السيولة في السوق (معدل دوران الأسهم الذي يعبر عن مدى توفر أوامر الشراء والبيع في جميع أيام التداول).

على صعيد التداول القطاعي، فقد استمر قطاع الاستثمار بالاستحواذ على الحصة الأكبر من عدد الأسهم المتداولة بنسبة 40.3%، بقيمة بلغت 545.3

مليون دولار، أو ما نسبته 17.1% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وجاء قطاع البنوك والخدمات المالية في المرتبة الثانية باستحواذه على 36.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 840.5 مليون دولار، أو ما نسبته 26.4% من القيمة السوقية

:25- 4



الكلية للشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 16.8% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1,422.6 مليون دولار، أو ما نسبته 44.6% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. ثم قطاع التأمين الذي استحوذ على 3.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 105.2 مليون دولار، أو ما نسبته 3.3% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 2.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 273.7 مليون دولار، أو ما نسبته 8.6% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة<sup>[57]</sup>.

وعلى المستوى الإقليمي، احتلت بورصة فلسطين المركز الثالث في مجموعة الأسواق التي شهدت تراجعاً في مؤشراتها الرئيسية بعد السودان والسعودية. ومن الجدير بالذكر أن سوق مصر للأوراق المالية كانت صاحبة الأداء الأفضل بين الأسواق العربية، بتحقيقها أعلى نسبة نمو بارتفاع مؤشرها بنحو 13.6%، في حين كان السوق العراقي الأسوأ أداءً، بتحقيقه أعلى نسبة تراجع، بانخفاض مؤشره بنحو 18.7% قياساً على ما كان عليه في العام 2013.

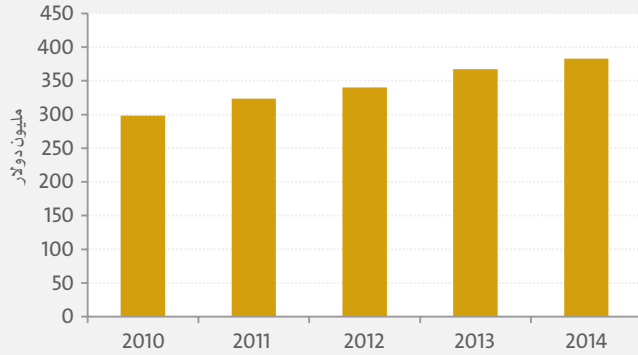
مجال التأمين، و9 شركات تعمل في مجال الاستثمار، إضافة إلى 12 شركة تعمل في مجال الخدمات المختلفة.

57 بدأت بورصة فلسطين منذ العام 2013 بتنفيذ التسوية النقدية الناتجة عن عمليات التداول من خلال نظام تسوية المدفوعات الفوري «براق» التابع لسلطة النقد، وذلك بعد توقيع اتفاقية تعاون مع سلطة النقد في شهر شباط من العام 2013.



2014-2010

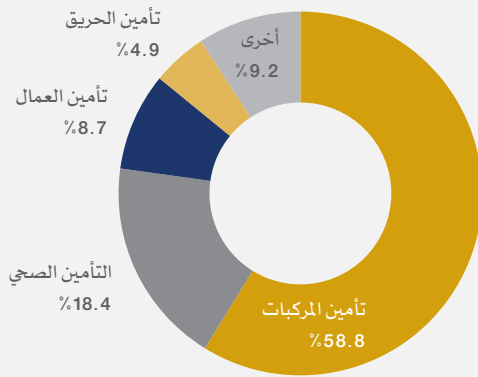
:26- 4



تشير البيانات التشغيلية الخاصة بقطاع التأمين، إلى أن هذا القطاع يقدم خدماته المختلفة من خلال 10 شركات مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. وتعمل هذه الشركات من خلال شبكة من الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف المحافظات الفلسطينية بلغ عددها 111 فرعاً ومكتباً، و215 وكيلاً ومنتجاً لخدمات التأمين، و10 وسطاء للتأمين/إعادة التأمين، إضافة إلى 1,175 موظفاً.

2014

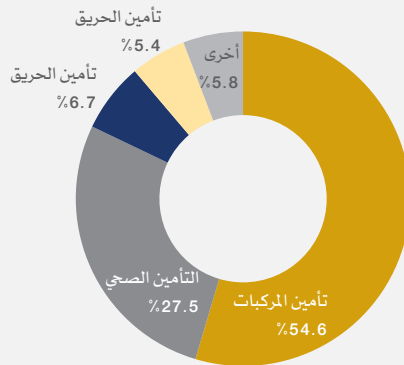
:27- 4



كما يشير تحليل نتائج أعمال شركات التأمين كما في نهاية العام 2014، إلى ارتفاع إجمالي موجودات/مطلوبات هذه الشركات بنسبة 7.8% قياساً على ما كان عليه في نهاية العام 2013، ليصل إلى حوالي 383.0 مليون دولار. كما شهدت حقوق المساهمين نمواً بنسبة 14.1%، لتصل إلى 136.7 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع رأس المال المدفوع بنسبة 2.7%، ليصل إلى 69.7 مليون دولار. كما ارتفع صافي ربح شركات التأمين بعد الضريبة بنحو 12.9%، ليلبلغ 14.0 مليون دولار مقارنة مع العام 2013.

2014

:28- 4



وبلغ إجمالي الأقساط التي حصلت عليها هذه الشركات من مختلف أنواع التأمين حوالي 171.0 مليون دولار مرتفعة بنحو 12.3% عما كانت عليه في العام 2013، وذلك على خلفية ارتفاع أقساط جميع أنواع التأمين. يذكر في هذا السياق، أن التأمين على المركبات يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الأقساط وبنسبة 58.8%، خاصة وأن هذا النوع من التأمين هو الوحيد الذي يعتبر إلزامياً بموجب قانون السير الساري المفعول في فلسطين، حيث تمنع المركبات من السير على الطرقات دون أن يكون بحوزتها تأمين ساري المفعول. ثم تلاه التأمين الصحي بنسبة 18.4%، وتأمين العمال بنسبة 8.7%، وتأمين الحريق بنحو 4.9%، وبقية أنواع التأمين الأخرى بنسبة 9.2%<sup>[58]</sup>.

وفي المقابل، شهد العام 2014 ارتفاعاً في قيمة التعويضات المدفوعة بمقدار 19.2 مليون دولار، وبنسبة 21.9% عما كانت عليه في العام 2013، لتصل إلى 108.1 مليون دولار،

58 تتوزع بين تأمين المسؤولية المدنية بنسبة 1.8%، والتأمينات العامة الأخرى بنسبة 1.8%، والتأمين البحري بنسبة 1.0%، والتأمين الهندسي بنسبة 2.3%، وتأمين الحياة بنسبة 2.3%.





تم دفعها مقابل تأمين مركبات وبنسبة 54.6% من إجمالي التعويضات المدفوعة، والتأمين الصحي بنسبة 27.5%، وتأمين العمال بنسبة 6.7%، وتأمين الحريق بنسبة 5.4%. في حين حصلت بقية أنواع التأمين الأخرى على نحو 5.8%<sup>[59]</sup> من إجمالي التعويضات المدفوعة.

يعتبر القطاع العقاري من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، والوجهة المفضلة لكثير من المستثمرين، والذي شهد خلال السنوات القليلة الماضية قفزات نوعية وسريعة، في ظل تزايد واضح في حجم الطلب. ورغم أن الاستثمار العقاري قد استقطب الكثير من رؤوس الأموال، إلا أن قطاع الرهن العقاري لا زال يعاني العديد من المعوقات، سواء على مستوى السوق الأولي أو السوق الثانوي. فالسوق الأولي لا يزال يعاني من عدم وجود شركات متخصصة لتمويل الرهن العقاري، لذلك يقتصر التعامل في هذا السوق على المصارف فقط، والتي يعتمد بعضها على مصادره الذاتية لتمويل عمليات الإقراض العقاري، في حين يلجأ البعض الآخر منها إلى إعادة تمويل قروضه من خلال السوق الثانوي، الذي تعمل فيه شركتان، شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري<sup>[60]</sup>، والشركة التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية. كما يعاني السوق الثانوي من محدودية مصادر التمويل، جراء عدم إقبال شركات إعادة التمويل على إصدار سندات القرض أو السندات المدعومة بموجودات عقارية، نظراً لعدم وجود قانون خاص ينظم عمليات إصدار مثل هذا النوع من السندات.

وفي ظل عدم إقرار قانون للرهن العقاري، تتولى هيئة سوق رأس المال عملية متابعة هذا القطاع من خلال التعليمات، التي تم تطويرها بالاستعانة بخبرات عالمية، كتعليمات كفاية رأس المال، وتعليمات المخصصات ومعايير الائتمان لشركات تمويل الرهن العقاري. كما تتولى الهيئة من ناحية أخرى، متابعة وترخيص مخمنين عقاريين من ذوي الكفاءة والمهنية، حيث بلغ عدد المخمنين العقاريين المرخصين حسب سجلات الهيئة 44 مخمناً. كما تسعى الهيئة ومن خلال التعاون والشراكة مع الجهات ذات العلاقة إلى التوصل إلى سعر أساس للقيمة السوقية للأراضي في فلسطين.

يمثل قطاع التأجير التمويلي أحد آليات التمويل المستحدثة في السوق الفلسطيني، التي تساهم في حفز وتشجيع الاستثمار المحلي وتعزيز النمو الاقتصادي واستقراره. ومن هذا المنطلق أخذت الهيئة على عاتقها تطوير هذا القطاع وإرساء أسس سليمة ملائمة لعمله، تمثلت بمصادقة الرئيس في شهر كانون الثاني من العام 2014 على قانون التأجير التمويلي، إلى جانب إجراء مراجعة شاملة لتعليمات ضريبة القيمة المضافة على عقود التأجير التمويلي، وتعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة<sup>[61]</sup>. ومع ذلك لا يزال هذا القطاع يعاني من بعض المعوقات التي تحد من تطوره، كارتفاع التكاليف بالمقارنة مع تكاليف التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف، وكذلك نقص الوعي لدى المواطنين حول هذا النشاط وأهميته.

وقد استند هذا القانون (الذي صنف على أنه الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث مراعاته للشكل والمضمون) إلى أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالتأجير التمويلي، بما فيها قانون التأجير التمويلي القياسي الذي تم تطويره من قبل المعهد الدولي لتوحيد القوانين الخاصة في إيطاليا (UNIDROIT)، إضافة إلى مراعاته للقوانين والتشريعات السارية في فلسطين.

59 تتوزع بين التعويضات المدفوعة للتأمين على الحياة بنسبة 2.3%، والتأمين الهندسي بنسبة 1.8%، وتأمين المسؤولية المدنية بنسبة 0.8%، والتأمينات العامة الأخرى بنسبة 0.8%، والتأمين البحري بنسبة 0.1%.

60 تأسست هذه الشركة في العام 1999 كشركة مساهمة عامة، برأسمال قدره عشرون مليون دولار.

61 في إطار وضع الأسس الصحيحة لعمل هذا القطاع، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، تمت مراجعة تعليمات ضريبة القيمة المضافة على عقود التأجير التمويلي، بالتعاون مع دائرة ضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية، والخير الأردني الذي تم التعاقد معه من خلال مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بهدف الوصول إلى الصيغة المثلى لتعليمات، تمهيداً لاعتمادها وإقرارها من قبل وزير المالية. كما تم الوصول إلى صيغة نهائية من تعليمات تسجيل الأموال غير المنقولة بالتعاون مع دائرة الأراضي، وتم الاتفاق على أن يتم إصدارها عند صدور قانون التأجير التمويلي.





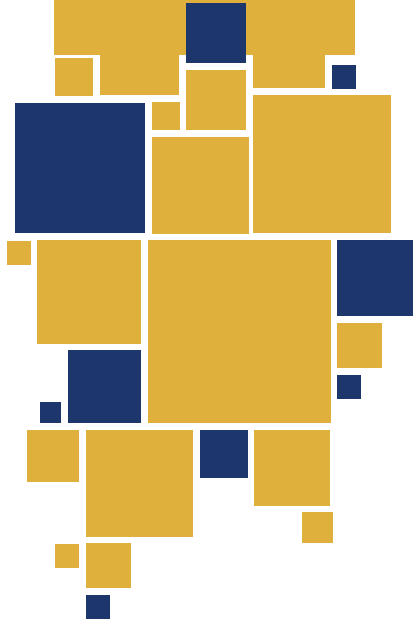
بشكل عام، لا يزال نشاط هذا القطاع في فلسطين محصوراً في نشاط تأجير السيارات، حيث تفيد الإحصائيات المتاحة بأن عدد الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي قد بلغ في نهاية العام 2014 عشر شركات<sup>[62]</sup>. ومن المتوقع أن تنضم الشركات العاملة في هذا القطاع خلال الفترة القادمة إلى مكتب معلومات الائتمان الذي تشرف عليه سلطة النقد، الأمر الذي سيعزز من استقرار هذا القطاع، باعتباره أداة تمويل مهمة، وجزءاً مكملاً في النظام المالي الفلسطيني.

---

62 ممثلة بالشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، والشركة العربية للتأجير التمويلي، وشركة ريتز ليسينغ لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، وشركة ليز فور يو للتأجير التمويلي، وشركة مينا للتأجير التمويلي، وشركة الإجارة الفلسطينية، وشركة المراد للتأجير والتأجير التمويلي، وشركة ليس اند جو للتأجير التمويلي، وشركة جودلك لتأجير السيارات، وشركة إزي كار للتأجير التمويلي، وشركة وايت ستون للتأجير التمويلي.



# تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي





:

2014-2010

:(1 - 1)

( )

2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
3.4	3.4	3.2	4.0	5.2	العالم
1.8	1.4	1.4	1.6	3.0	الدول المتقدمة
2.4	2.2	2.3	1.6	2.5	الولايات المتحدة
0.9	0.5-	0.8-	1.6	2.0	منطقة اليورو
1.6	0.2	0.6	3.7	3.9	ألمانيا
0.4	0.3	0.3	2.1	2.0	فرنسا
0.4-	1.7-	2.8-	0.6	1.7	إيطاليا
0.1-	1.6	1.7	0.5-	4.7	اليابان
2.6	1.7	0.7	1.6	1.9	المملكة المتحدة
2.5	2.0	1.9	3.0	3.4	كندا
2.7	3.2	3.0	4.2	5.7	إسرائيل*
4.6	5.0	5.0	6.4	7.6	الدول الصاعدة والنامية
5.0	5.2	4.2	5.0	6.7	أفريقيا - جنوب الصحراء
2.8	2.9	1.3	5.4	4.7	دول أوروبا النامية
1.0	2.2	3.4	4.8	4.6	رابطة الدول المستقلة
6.8	7.0	6.8	7.7	9.6	دول آسيا النامية
7.4	7.7	7.8	9.3	10.4	الصين
7.2	7.0	5.1	6.6	10.3	الهند
2.4	2.3	4.9	4.5	5.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2.2	2.1	2.2	1.8	5.1	مصر
3.1	2.8	2.7	2.6	2.3	الأردن
2.0	2.5	2.8	0.9	8.0	لبنان
3.6	2.7	5.4	10.0	4.8	السعودية
1.3	2.9	3.1	4.9	6.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.1	2.7	1.8	3.9	7.6	البرازيل
2.1	1.4	4.0	4.0	5.1	المكسيك
107,921	102,966	98,191	93,576	88,156	الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)

« » \*

.2015

:



( )

2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
3.4	3.9	4.2	5.2	3.8	العالم
1.4	1.4	2.0	2.7	1.5	الدول المتقدمة
1.6	1.5	2.1	3.1	1.6	الولايات المتحدة
0.4	1.3	2.5	2.7	1.6	منطقة اليورو
0.8	1.6	2.1	2.5	1.2	ألمانيا
0.6	1.0	2.2	2.3	1.7	فرنسا
0.2	1.3	3.3	2.9	1.6	إيطاليا
2.7	0.4	0.0	0.3-	0.7-	اليابان
1.5	2.6	2.8	4.5	3.3	المملكة المتحدة
1.9	1.0	1.5	2.9	1.8	كندا
0.5	1.5	1.7	3.5	2.7	إسرائيل
5.1	5.9	6.1	7.3	5.9	الدول الصاعدة والنامية
6.3	6.5	9.4	9.5	8.2	أفريقيا - جنوب الصحراء
3.8	4.3	5.9	5.4	5.6	دول أوروبا النامية
8.1	6.4	6.2	9.8	7.1	رابطة الدول المستقلة
3.5	4.8	4.7	6.5	5.2	دول آسيا النامية
2.0	2.6	2.7	5.4	3.3	الصين
6.0	10.0	10.2	9.4	9.5	الهند
6.5	9.3	9.7	8.7	6.2	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
10.1	6.9	8.7	11.1	11.7	مصر
2.9	4.8	4.5	4.2	4.8	الأردن
1.8	4.8	6.6	5.0	4.0	لبنان
2.7	3.5	2.9	3.7	3.8	السعودية
م.غ	7.1	6.1	6.8	6.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
6.3	6.2	5.4	6.6	5.0	البرازيل
4.0	3.8	4.1	3.4	4.2	المكسيك

.2015



2014-2010

:(3 - 1)

( )

2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
7.2	7.9	8.0	8.0	8.3	الدول المتقدمة
6.2	7.4	8.1	8.9	9.6	الولايات المتحدة
11.6	12.0	11.3	10.1	10.1	منطقة اليورو
5.0	5.2	5.4	5.9	6.9	ألمانيا
10.2	10.3	9.8	9.2	9.3	فرنسا
12.8	12.2	10.6	8.4	8.4	إيطاليا
3.6	4.0	4.3	4.6	5.0	اليابان
6.2	7.6	8.0	8.1	7.9	المملكة المتحدة
6.9	7.1	7.3	7.5	8.0	كندا
6.0	6.3	6.9	7.1	8.3	إسرائيل
4.7	4.6	4.7	4.8	5.2	الدول المتقدمة الأخرى

.2015

:

2014-2010

:(4 - 1)

( )

2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	الولايات المتحدة
0.05	0.25	0.75	1.00	1.00	منطقة اليورو
0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	المملكة المتحدة
0.10	0.10	0.10	0.10	0.10	اليابان
1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	كندا

.www.global-rates.com :



( )

2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
3.4	3.5	2.8	6.8	12.6	إجمالي التجارة العالمية
الصادرات					
3.3	3.1	2.0	6.3	12.3	الدول المتقدمة
3.4	4.6	4.4	7.4	13.6	الدول النامية والصاعدة
الواردات					
3.3	2.1	0.9	5.5	11.7	الدول المتقدمة
3.7	5.5	6.0	9.8	14.1	الدول الصاعدة والنامية
صادرات سلعية					
2.9	2.6	1.4	6.1	14.8	الدول المتقدمة
3.5	4.5	4.9	7.5	14.3	الدول النامية والصاعدة
واردات سلعية					
2.5	1.7	0.1	5.4	13.5	الدول المتقدمة
3.6	4.9	6.0	10.4	14.9	الدول النامية والصاعدة
التغير في شروط التبادل التجاري					
0.3	0.7	0.6-	1.7-	0.9-	الدول المتقدمة
0.6-	0.3-	0.7	3.6	2.0	الدول النامية والصاعدة
إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار)					
14,589	14,252	13,831	13,913	12,011	الدول المتقدمة
م.غ	8,903	8,640	8,270	6,687	الدول النامية والصاعدة

.2015



( )

2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
0.4	0.2	0.2 -	0.2	0.0	الدول المتقدمة
2.4-	2.4-	2.8-	3.0-	3.0-	الولايات المتحدة
2.3	2.2	1.5	0.1-	0.0	منطقة اليورو
7.4	6.7	7.1	6.1	5.7	ألمانيا
1.1-	1.4-	1.5-	1.0-	0.8-	فرنسا
1.8	1.0	0.4-	3.1-	3.5-	إيطاليا
0.5	0.7	1.0	2.1	4.0	اليابان
5.5-	4.5-	3.7-	1.7-	2.6-	المملكة المتحدة
2.2-	3.0-	3.3-	2.7-	3.5-	كندا
3.0	2.4	0.8	1.5	3.4	إسرائيل
0.6	0.7	1.4	1.6	1.1	الدول الصاعدة والنامية
3.3-	2.5-	1.9-	0.7-	0.6-	أفريقيا- جنوب الصحراء
2.9-	3.8-	4.6-	6.5-	5.1-	دول أوروبا النامية
2.2	0.6	2.5	4.3	3.4	رابطة الدول المستقلة
1.3	1.0	1.0	0.9	2.5	دول آسيا النامية
2.0	2.0	2.6	1.9	4.0	الصين
1.4-	1.7-	4.8-	4.2-	2.8-	الهند
7.0	10.7	13.4	14.0	6.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
0.8-	2.3-	3.9-	2.6-	2.0-	مصر
7.0-	10.3-	15.2-	10.2-	7.1-	الأردن
24.9-	26.7-	24.3-	15.1-	20.7-	لبنان
14.1	17.8	22.4	23.7	12.7	السعودية
2.8-	2.8-	1.8-	1.4-	1.3-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
3.9-	3.4-	2.2-	2.0-	2.1-	البرازيل
2.1-	2.3-	1.3-	1.1-	0.5-	المكسيك

.2015

:





2014-2010

:(7 - 1)

( )

2014	2013	2012	2011	2010	الدولة
211041	12,182	11,460	10,708	9,701	العالم
4,163	4,170	4,047	3,759	3,391	الدول المتقدمة
132	148	153	151	135	الولايات المتحدة
345	350	351	335	319	منطقة اليورو
7,878	8,008	7,400	6,944	6,298	الدول النامية والصاعدة
198	204	202	180	161	أفريقيا - جنوب الصحراء
4,724	4,683	4,191	4,040	3,642	دول آسيا النامية
1,367	1,396	1,281	1,108	1,009	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

.2015

(IFS)



2014-2010

:(8 - 1)

( )

2014	2013	2012	2011	2010	النشاط الاقتصادي
4,006.6	4,355.1	4,283.1	4,087.6	3,488.1	أ) القطاعات السلعية
280.2	309.9	339.1	408.7	332.9	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
1,078.3	1,158.5	1,091.6	963.3	956.6	التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
45.0	48.3	25.9	50.0	24.3	التعدين واستغلال المحاجر
866.6	929.1	890.9	757.5	775.8	الصناعات التحويلية
118.4	120.7	115.0	109.1	111.7	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
48.3	60.4	59.8	46.7	44.8	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات
533.4	758.7	715.1	728.5	533.0	الإنبشاءات
1,288.5	1,295.1	1,304.9	1,228.1	950.5	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
118.7	127.6	115.1	108.5	104.4	النقل والتخزين
275.9	252.6	249.0	209.5	202.1	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
431.6	452.7	468.3	441.0	408.6	المعلومات والاتصالات
2,337.8	2,243.4	2,159.9	1,955.6	1,703.6	ب) القطاعات الخدمية
280.9	291.6	280.9	246.1	278.9	الأنشطة العقارية والإيجارية
537.7	512.5	509.4	417.2	351.6	التعليم
263.6	241.4	237.0	209.9	149.1	الصحة والعمل الاجتماعي
969.4	928.3	897.8	879.9	785.8	الإدارة العامة والدفاع
286.2	269.6	234.8	202.5	139.1	خدمات أخرى*
6,344.4	6,598.5	6,443.0	6,043.2	5,191.6	ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)
1,104.6	878.5	871.8	839.1	930.7	د) صافي الضرائب غير المباشرة
458.9	389.7	373.3	362.6	388.6	الرسوم الجمركية
645.7	488.8	498.5	476.5	542.1	القيمة المضافة على الواردات
7,449.0	7,477.0	7,314.8	6,882.3	6,122.3	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د) (2004=100)
659.5	591.2	476.7	416.9	364.6	صافي الدخل المحول من الخارج
1,555.9	698.9	1,062.1	670.3	1,289.4	صافي التحويلات الجارية
9,664.4	8,767.1	8,853.6	7,969.5	7,776.3	الدخل القومي المتاح الإجمالي
					بنود تذكيرية
1,734.6	1,793.3	1,807.5	1,752.5	1,606.4	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
2,250.5	2,102.7	2,187.7	2,029.4	2,040.4	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)
2,973.4	2,992.2	2,787.2	2,664.9	2,338.7	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي (دولار)
12,765.8	12,476.0	11,279.4	10,465.4	8,913.1	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي



2014	2013	2012	2011	2010	النشاط الاقتصادي
مليون دولار					
10,368.5	10,160.4	10,400.3	9,371.8	8,675.4	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
9,005.2	8,516.4	8,822.2	8,045.8	7,320.5	الاستهلاك النهائي
6,966.0	6,558.8	6,832.3	6,120.2	5,527.1	الخاص*
2,039.2	1,957.6	1,989.9	1,925.6	1,793.4	العام
1,363.3	1,644.0	1,578.1	1,326.0	1,354.9	الاستثمار الإجمالي
806.7	1,016.1	941.4	693.0	852.8	الخاص
556.6	627.9	636.7	633.0	502.1	العام
2,929.5-	2,725.8-	3,084.9-	2,530.5-	2,523.0-	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)
1,487.0	1,333.4	1,290.4	1,298.3	1,031.6	الصادرات
4,416.5	4,059.2	4,375.3	3,828.8	3,554.6	الواردات
10.0	42.4	0.6-	41.0	30.1-	صافي السهو والخطأ
7,449.0	7,477.0	7,314.8	6,882.3	6,122.3	النتاج المحلي الإجمالي (2004=100)
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
139.2	135.9	142.2	136.2	141.7	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
120.9	113.9	120.6	116.9	119.6	الاستهلاك النهائي
93.5	87.7	93.4	88.9	90.3	الخاص
27.4	26.2	27.2	28.0	29.3	العام
18.3	22.0	21.6	19.3	22.1	الاستثمار الإجمالي
10.8	13.6	12.9	10.1	13.9	الخاص
7.5	8.4	8.7	9.2	8.2	العام
39.3-	36.5-	42.2-	36.8-	41.2-	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)
20.0	17.8	17.6	18.9	16.8	الصادرات
59.3	54.3	59.8	55.6	58.1	الواردات
0.1	0.6	0.0	0.6	0.5-	صافي السهو والخطأ
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	النتاج المحلي الإجمالي

( )

2014	2013	2012	2011	2010	المؤشر
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية					
105.81	105.42	104.58	102.40	100.00	المواد الغذائية والمشروبات الغازية
143.88	128.69	114.53	106.22	100.00	التبغ والمشروبات الكحولية
104.33	105.26	105.96	104.60	100.00	النسيج والملابس
114.75	111.08	106.97	102.95	100.00	السكن
101.90	103.00	101.26	99.97	100.00	الأثاث والسلع المنزلية
115.46	106.21	104.43	101.33	100.00	الرعاية الصحية
103.25	106.29	107.08	104.78	100.00	النقل والمواصلات
97.80	100.37	100.64	100.39	100.00	الاتصالات
100.11	101.90	102.46	101.21	100.00	السلع والخدمات الثقافية والترفيهية
115.21	115.16	107.68	102.10	100.00	التعليم
119.20	114.05	110.02	105.89	100.00	المطاعم والمقاهي
117.01	107.80	109.25	103.99	100.00	سلع وخدمات أخرى
109.42	107.56	105.74	102.88	100.00	الرقم القياسي العام (2010 = 100)
حسب المناطق الفلسطينية					
112.44	111.11	107.77	103.54	100.00	الضفة الغربية
103.14	100.29	101.06	100.57	100.00	قطاع غزة
113.65	109.44	107.50	104.13	100.00	القدس
109.42	107.56	105.74	102.88	100.00	الرقم القياسي العام (2010 = 100)
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية (%)					
1.20	3.10	4.08	3.54	4.24	الضفة الغربية
2.85	0.76-	0.48	0.57	1.72	قطاع غزة
3.84	1.81	3.23	4.13	5.25	القدس
1.73	1.72	2.78	2.88	3.75	فلسطين



2014	2013	2012	2011	2010	مؤشرات أساسية
عدد السكان (بالألف) *					
4,550	4,421	4,293	4,169	4,048	فلسطين
2,790	2,719	2,649	2,580	2,513	الضفة الغربية
1,760	1,702	1,644	1,589	1,535	قطاع غزة
عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف)					
2,741	2,649	2,557	2,466	2,376	فلسطين
1,741	1,687	1,632	1,577	1,523	الضفة الغربية
1,000	962	925	889	853	قطاع غزة
القوى العاملة (بالألف)					
1,255	1,155	1,114	1,059	976	فلسطين
811	759	743	718	665	الضفة الغربية
444	396	371	341	311	قطاع غزة
البطالة (بالألف)					
338	270	256	222	232	فلسطين
143	141	141	124	114	الضفة الغربية
195	129	115	98	118	قطاع غزة
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
26.9	23.4	23.0	20.9	23.7	فلسطين
17.7	18.6	19.0	17.3	17.2	الضفة الغربية
43.9	32.6	31.0	28.7	37.8	قطاع غزة
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب المنطقة (بالألف)					
917	885	858	837	744	مجموع العاملين
107	99	83	84	78	العاملين في إسرائيل
810	786	775	753	666	العاملين في فلسطين
561	519	519	510	473	في الضفة الغربية
454	416	424	419	384	قطاع خاص
107	103	95	91	89	قطاع عام
249	267	256	243	193	في قطاع غزة
146	166	157	147	104	قطاع خاص
103	101	99	96	89	قطاع عام
توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (بالألف)					
95	93	99	100	88	الزراعة وصيد الأسماك
116	108	102	99	85	الصناعة (التعدينية والتحويلية)
140	138	123	116	98	الإنشاءات (البناء والإنشاءات)

2014-2010

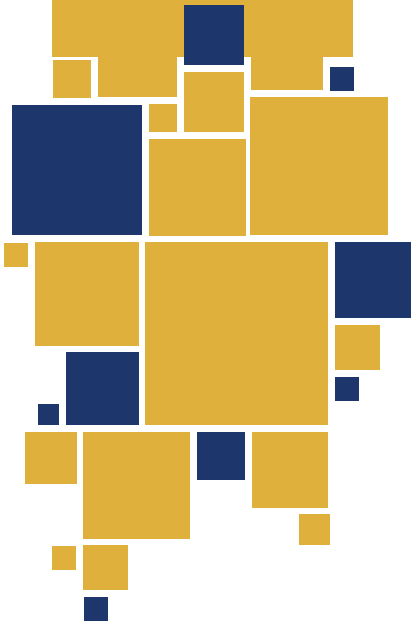
:(11 - 1)

2014	2013	2012	2011	2010	مؤشرات أساسية
185	173	168	170	143	التجارة والمطاعم والفنادق
50	57	56	51	44	النقل والتخزين والاتصالات
331	316	310	301	286	الخدمات والفروع الأخرى
معدل الإعالة الاقتصادية (%)					
5.0	5.0	5.0	5.0	5.4	فلسطين
4.2	4.4	4.4	4.3	4.6	الضفة الغربية
7.1	6.4	6.4	6.5	7.9	قطاع غزة
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
102.1	97.2	93.0	91.7	91.7	فلسطين
90.9	89.0	87.1	85.0	85.8	الضفة الغربية
64.0	63.1	64.4	62.5	58.1	قطاع غزة
187.6	175.6	164.1	162.2	158.0	إسرائيل والمستوطنات



2015			2014	
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	سيناريو الأساس	فعلي	
معدل التغير السنوي				
4.3-	5.7	1.9	0.4-	
7.0-	2.7	1.0-	3.3-	
5.3-	4.0	2.4	3.8-	
4.7-	9.4	1.2	4.9-	
-	-	1.2	1.7	
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
118.0	122.6	121.3	120.9	
27.2	28.8	27.7	27.3	
90.8	93.8	93.6	93.5	
17.3	19.2	18.8	18.3	
35.3-	41.8-	40.1-	39.3-	
19.3	22.0	20.6	20.0	
54.6	63.8	60.6	59.3	
0.0	0.0	0.0	0.1	
بنود تذكيرية				
7,127.8	7,871.7	7,587.4	7,449.0	
1,613.0	1,781.4	1,717.0	1,734.6	
29.0	22.0	25.0	27.0	
3.9	3.9	3.9	3.6	

# تطورات مالية الحكومة







( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
4,021.6	3,678.0	3,172.2	3,153.3	3,178.0	إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح
874.5	851.6	715.3	701.9	744.0	إيرادات الجباية المحلية
604.0	597.2	483.2	481.9	474.0	إيرادات ضريبية
270.5	254.4	232.1	220.0	270.0	إيرادات غير ضريبية
2,054.3	1,690.5	1,574.4	1,487.4	1,243.0	إيرادات المقاصة
137.6	222.1	49.6	13.5	87.0	الإرجاعات الضريبية (-)
1,230.4	1,358.0	932.1	977.5	1,278.0	المنح والمساعدات الخارجية
1,029.4	1,251.2	777.1	808.7	1,147.0	منح لدعم الموازنة
201.0	106.8	155.0	168.8	131.0	منح لدعم المشاريع التطويرية
3,606.9	3,419.1	3,258.1	3,256.9	3,259.0	إجمالي النفقات العامة
3,446.0	3,250.7	3,047.1	2,960.7	2,984.0	النفقات الجارية
1,899.6	1,813.8	1,557.7	1,679.0	1,564.0	أجور ورواتب
1,259.0	1,225.7	1,212.2	1,142.7	1,156.0	نفقات غير الأجور
287.4	211.2	277.2	139.0	264.0	صافي الإقراض
160.9	168.4	211.0	296.2	275.0	النفقات التطويرية
654.8-	930.7-	807.0-	784.9-	1,084.0-	الرصيد الجاري
815.7-	1,099.1-	1,018.0-	1,081.1-	1,359.0-	الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات (-) = (عجز)
414.7	258.9	85.9-	103.6-	81.0-	الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (-) = (عجز)
134.1-	258.5-	85.9	103.4	81.0	التمويل
143.5-	241.6-	132.1	101.0	84.0	صافي التمويل من المصارف المحلية
9.4	16.9-	46.2-	2.4	3.0-	الرصيد المتبقي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الفجوة المالية
					بنود تذكيرية
6.4-	8.8-	9.0-	10.3-	14.9-	العجز (-) قبل المنح نسبة للنتائج المحلي الإجمالي (%)
3.58	3.61	3.85	3.58	3.73	متوسط سعر الصرف الفعلي



( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
1,128.0	1,267.6	1,384.8	1,098.5	839.5	الدين المحلي
1,114.6	1,253.0	1,376.6	1,089.9	830.7	المصارف
631.0	661.3	718.7	506.1	345.0	قروض
302.7	366.3	480.3	441.0	390.7	جاري مدين
180.9	225.4	177.6	142.8	95.0	هيئة البترول*
13.4	14.6	8.2	8.6	8.8	المؤسسات العامة الأخرى
1,088.8	1,108.6	1,097.8	1,114.3	1,043.2	الدين الخارجي
620.9	630.1	629.0	617.2	539.4	المؤسسات المالية العربية
517.4	523.9	522.5	522.4	444.1	صندوق الأقصى
56.9	57.9	56.8	43.3	42.6	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
46.6	48.3	49.7	51.5	52.7	البنك الإسلامي للتنمية
347.7	342.5	338.5	341.9	348.3	المؤسسات الدولية والإقليمية
276.7	283.6	290.2	297.0	302.9	البنك الدولي
48.1	36.1	25.8	22.6	23.4	بنك الاستثمار الأوروبي
2.7	3.0	3.1	3.3	3.4	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
20.2	19.8	19.4	19.0	18.6	الأوبك
120.2	136.0	130.3	155.2	155.5	القروض الثنائية
84.4	96.0	91.9	92.9	92.9	إسبانيا
30.5	34.6	33.2	31.3	31.2	إيطاليا
5.3	5.4	5.2	5.2	4.9	الصين
-	-	-	25.8	26.5	السويد
2,216.8	2,376.2	2,482.6	2,212.8	1,882.8	إجمالي الدين العام الحكومي
516.2	569.9	613.5	563.5	494.1	حصة الفرد من الدين العام الحكومي (دولار)
17.3	19.0	22.0	21.1	21.1	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

2014-2011

:(3 - 2)

( )

خدمة الدين	الأصل (الأقساط)		الفائدة المدفوعة		
	خارجي	محلي	خارجي	محلي	
82.1-	8.1	156.4-	3.1	63.1	2011
506.8	12.7	433.8	4.4	55.8	2012
363.1	10.0	284.8	6.5	61.8	2013
168.9	6.4	113.8	3.7	45.0	2014

2014-2010

:(4 - 2)

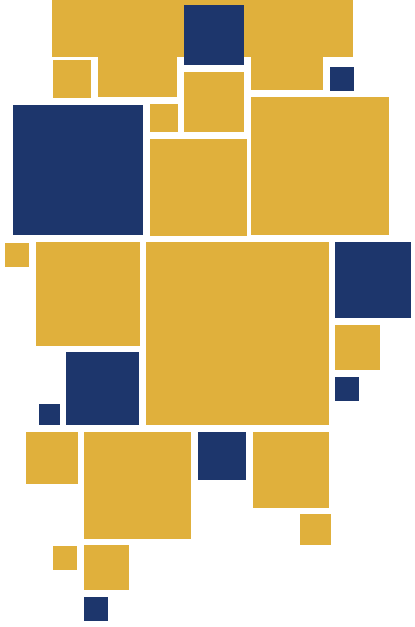
( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
569.8	379.7	816.4	374.2	185.0	الأجور والرواتب
1,711.9	1,220.8	1,046.3	925.9	264.0	نفقات غير الأجور
-	-	-	-	103.0-	صافي الإقراض
351.2	66.0	124.2	270.4	88.0	المشاريع التطويرية
146.5	26.9	239.4	368.2	39.0-	الرديات الضريبية
2,779.4	1,693.4	2,226.3	1,938.7	395.0	المجموع





# تطورات القطاع الخارجي





( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
1,386.5-	2,383.4-	1,821.0-	2,069.6-	1,306.9-	الحساب الجاري (صافي)
5,394.3-	4,682.7-	4,135.7-	3,779.2-	3,452.7-	السلع (صافي)
1,257.4	1,133.7	1,135.3	1,053.0	818.3	الصادرات (فوب)
6,651.7	5,816.4	5,271.0	4,832.2	4,271.0	الواردات (فوب)
88.9-	49.5-	293.2-	144.6-	444.3-	الخدمات (صافي)
1,040.5	938.1	735.8	746.4	549.0	الصادرات
1,129.4	987.6	1,029.0	891.0	993.3	الواردات
1,381.3	1,160.3	857.5	749.5	599.1	الدخل (صافي)
1,482.4	1,263.8	941.4	843.7	714.1	المقبوضات
1,298.3	1,140.5	823.0	736.6	578.3	تعويضات العاملين
1,246.2	1,079.8	762.7	662.8	526.1	منها: من إسرائيل
184.1	123.3	118.4	107.1	135.8	دخل الاستثمار
101.1	103.5	83.9	94.2	115.0	المدفوعات
2,715.4	1,188.5	1,750.4	1,104.7	1,991.0	التحويلات الجارية (صافي)
3,170.2	1,862.9	2,331.5	1,668.8	2,247.1	التدفقات إلى فلسطين
1,113.0	735.3	643.3	709.1	1,179.5	للقطاع الحكومي
2,057.2	1,127.6	1,688.2	959.7	1,067.6	للقطاع الخاص
454.8	674.4	581.1	564.1	256.1	التدفقات من فلسطين
1,393.6	2,144.6	1,522.5	2,035.5	1,029.7	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
330.1	551.3	588.2	640.0	828.2	الحساب الرأسمالي (صافي)
330.1	551.3	588.2	640.0	828.2	التحويلات الرأسمالية (صافي)
330.1	551.3	588.2	640.0	828.2	التدفقات إلى فلسطين
213.1	280.9	340.2	487.9	705.1	للقطاع الحكومي
117.0	270.4	248.0	152.1	123.1	للقطاع الخاص
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التدفقات من فلسطين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حيازة الأصول غير المنتجة (صافي)
1,063.5	1,593.3	934.3	1,395.5	201.5	الحساب المالي (صافي)
156.1	224.0	29.3	477.4	121.9	الاستثمار المباشر (صافي)
55.3-	186.8	16.2-	121.1-	367.4-	استثمارات الحافظة (صافي)
949.9	1,203.6	1,087.2	1,005.5	483.4	استثمارات أخرى (صافي)
7.1-	238.8	298.5	34.1	277.2	صافي السهو والخطأ
12.8	21.1-	166.0-	33.7	36.4-	التغير في الأصول الاحتياطية (- = زيادة)
7.6	5.6	28.0	0.0	0.0	التمويل الاستثنائي
10.9-	19.1-	16.1-	19.8-	14.7-	العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

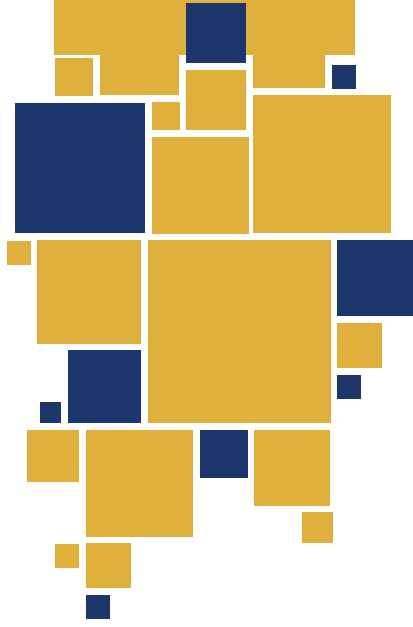




( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
1,235.0	1,161.0	667.0	721.0	1,286.0	صافي وضع الاستثمار الدولي
5,951.0	6,101.0	5,262.0	5,233.0	5,424.0	إجمالي الأصول الخارجية
167.0	315.0	232.0	192.0	241.0	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1,183.0	1,145.0	1,030.0	1,147.0	806.0	استثمارات الحافظة في الخارج
3,929.0	3,956.0	3,336.0	3,397.0	3,846.0	الاستثمارات الأخرى في الخارج
3,759.0	3,862.0	3,234.0	3,325.9	3,671.0	ومنها: العملة والودائع
672.0	685.0	664.0	497.0	531.0	الأصول الاحتياطية
4,716.0	4,940.0	4,595.0	4,512.0	4,138.0	إجمالي الالتزامات الأجنبية
2,453.0	2,450.0	2,336.0	2,328.0	2,177.0	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
710.0	791.0	676.0	611.0	611.0	استثمارات الحافظة في فلسطين
1,553.0	1,699.0	1,583.0	1,573.0	1,350.0	الاستثمارات الأخرى في فلسطين
1,147.0	1,152.0	1,140.0	1,208.0	1,119.0	ومنها: القروض
404.0	547.0	443.0	359.0	228.0	العملة والودائع

# تطورات القطاع المالي





2014-2010

:(1- 4)

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
عدد المصارف					
7	7	7	8	8	المصارف المحلية
10	10	10	10	10	المصارف الوافدة، ومنها:
8	8	8	8	8	المصارف الأردنية
1	1	1	1	1	المصارف المصرية
1	1	1	1	1	المصارف الأجنبية
17	17	17	18	18	الإجمالي
عدد الفروع والمكاتب					
142	125	121	118	110	المصارف المحلية
116	112	111	108	102	المصارف الوافدة، ومنها:
109	105	104	101	95	المصارف الأردنية
5	6	6	6	6	المصارف المصرية
1	1	1	1	1	المصارف الأجنبية
258	237	232	226	212	الإجمالي



2014	2013	2012	2011	2010	البيان
258	237	232	226	212	عدد الفروع والمكتب
*117	*106	193	187	176	المدن الكبرى
**141	**131	39	39	36	المناطق الريفية
2,766,635	2,748,387	2,715,338	2,545,459	2,185,779	عدد حسابات المودعين
8,935.3	8,303.7	7,484.1	6,972.5	6,802.4	إجمالي قيمة الودائع (مليون دولار)
6,468.9	6,057.9	5,457.5	5,324.3	5,002.9	أفراد
1,681.2	1,568.0	1,406.4	1,063.6	1,116.9	مؤسسات وشركات
785.2	677.8	620.2	584.5	682.7	القطاع العام
4,895.9	4,480.2	4,199.1	3,552.7	2,885.9	إجمالي التسهيلات (مليون دولار)
2,158.5	1,742.0	1,628.7	1,351.9	1,275.6	أفراد
1,497.5	1,364.1	1,163.0	1,099.9	772.1	مؤسسات وشركات
1,239.8	1,374.0	1,407.4	1,100.8	837.3	القطاع العام
549	488	435	378	335	عدد أجهزة الصراف الآلي
5,579	4,646	3,926	3,658	2,314	عدد نقاط البيع
70,029	62,931	56,835	47,046	37,374	عدد بطاقات (Credit Cards)
419,676	408,636	410,536	354,352	308,962	عدد بطاقات (Debit Cards)
163,074	132,758	122,379	101,728	71,684	عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي

( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
1,048.0	996.0	992.1	917.1	1,056.1	ودائع المصارف والمؤسسات المالية
890.4	788.5	753.4	672.7	615.5	الاحتياطيات الإلزامية
157.6	207.5	238.7	244.4	440.6	حسابات أخرى
0	65.7	0.0	0.0	0.0	حسابات الحكومة الفلسطينية - وزارة المالية
21.0	20.3	18.9	17.3	14.2	مخصصات
100.7	94.1	92.1	89.3	85.7	رأس المال والاحتياطيات
70.0	63.3	61.4	58.5	54.7	رأس المال المدفوع
30.7	30.8	30.7	30.8	31.0	الاحتياطيات
11.8	11.9	10.6	9.8	8.5	مطلوبات أخرى
1,181.5	1,188.0	1,113.7	1,033.5	1,164.5	المطلوبات = الموجودات
133.0	184.1	166.3	195.9	195.7	الموجودات المحلية
132.0	183.1	165.3	164.8	154.4	أرصدة لدى المصارف في فلسطين
24.6	8.0	8.9	4.2	14.8	ودائع جارية
107.4	175.1	156.4	160.6	139.6	ودائع لأجل
0.0	0.0	0.0	30.1	41.3	استثمارات إسلامية
1.0	1.0	1.0	1.0	0.0	استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
1,007.2	967.3	917.0	807.4	933.3	الموجودات الخارجية
735.2	758.5	662.4	450.3	685.7	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
68.9	94.0	69.5	69.7	39.3	ودائع جارية وتحت الطلب
666.3	664.5	592.9	380.6	646.4	ودائع لأجل
14.3	17.4	66.8	98.7	99.0	استثمارات إسلامية
156.9	90.8	87.4	158.3	148.6	استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
100.8	100.6	100.4	100.1	0.0	استثمارات مالية للمتاجرة
18.0	12.7	10.2	9.1	7.6	الموجودات الثابتة*
3.2	3.3	3.4	3.4	3.5	سلف وقروض حكومية
20.1	20.6	16.8	17.7	24.4	موجودات أخرى



( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
22.6	17.9	17.5	18.6	25.1	الإيرادات
15.9	13.1	13.6	15.9	28.1	صافي الفوائد وعوائد الاستثمار
6.7	4.8	3.9	2.7	17.5	إيرادات أخرى
0.0	0.0	0.0	0.0	17.9	استرداد مخصص قضايا
16.0	16.0	14.5	14.5	20.4	النفقات
11.0	11.0	10.1	9.5	7.4	نفقات الموظفين
3.0	2.9	2.5	2.1	2.1	نفقات إدارية
1.5	1.5	0.6	0.5	0.6	نفقات رأسمالية وإهلاك
0.6	0.6	0.5	0.4	0.3	نفقات مكتب المتابعة المالية
0.0	0.0	0.8	2	10	نفقات ذمم مشكوك في تحصيلها
6.6	1.9	3.0	4.1	5.2	زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي
0.1	0.0	0.1-	0.03-	0.04	تعديلات سنوات سابقة
0.0	0.0	0.01	0.2	0.6	نفقات قضية الحجز على الأموال
6.7	1.9	2.9	3.8	4.7	صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات

2014-2010<sup>[1]</sup>

(4 - 5):

الدوائر والمكاتب	2010		2011		2012		2013		2014	
	غزة	رام الله	غزة	رام الله	غزة	رام الله	غزة	رام الله	غزة	رام الله
مكتب المحافظ	2	11	3	17	2	20	2	18	2	19
مكتب الأمن والسلامة العامة	18	26	18	8	18	26	10	13	10	13
وحدة المتابعة المالية	0	7	0	10	0	11	0	10	0	10
المكاتب المستقلة	4	11	3	9	3	12	4	8	4	7
مكتب المنظمات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب أخلاقيات العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	1	2	1	3	1	4	2	2	2	2
مكتب التدقيق الداخلي	3	9	2	6	2	8	2	6	2	5
الدوائر الأساسية	29	126	29	122	28	151	30	123	30	119
مجموعة الاستقرار النقدي	6	22	4	27	3	31	5	29	5	28
دائرة الأبحاث والسياسات النقدية	1	11	2	16	1	18	3	16	3	16
دائرة العمليات النقدية	5	11	2	11	2	13	2	13	2	12
مجموعة الاستقرار المالي	23	104	25	95	25	120	25	94	25	91
دائرة الرقابة والتفتيش	17	83	15	63	15	78	15	63	15	62
دائرة نظم المدفوعات	6	21	4	17	4	21	4	13	4	12
دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق	-	-	6	15	6	21	6	16	6	17
الدوائر المساندة	40	111	47	66	40	113	43	86	43	88
دائرة العلاقات الخارجية	2	3	2	2	2	4	3	8	3	6
دائرة الخدمات العامة	20	52	21	29	21	50	24	33	24	34
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	6	21	5	16	6	21	5	22	5	23
دائرة الموارد البشرية	4	14	3	12	3	15	3	8	3	11
الدائرة المالية	8	21	8	15	8	23	8	15	8	14
المجموع	93	292	92	240	91	332	89	258	89	256



2014	2013	2012	2011	2010	الدوائر والمكاتب
11	7	14	12	10	مكتب المحافظ
5	4	6	5	15	مكتب الأمن والسلامة العامة
11	7	22	18	13	المكاتب المستقلة
2	2	4	4	3	مكتب الاستشارات القانونية
3	5	8	9	6	مكتب التدقيق الداخلي
6	-	10	5	4	وحدة المتابعة المالية
81	195	140	127	95	الدوائر الأساسية
29	41	55	39	22	مجموعة الاستقرار النقدي
19	20	26	23	13	دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
10	21	29	16	9	دائرة العمليات النقدية
52	154	85	88	73	مجموعة الاستقرار المالي
34	134	47	53	28	دائرة الرقابة والتفتيش
5	8	10	17	20	دائرة نظم المدفوعات
13	12	28	18	25	دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق
30	50	76	68	47	الدوائر المساندة
4	12	11	4	3	دائرة العلاقات الخارجية
6	9	14	15	11	دائرة الخدمات العامة
10	16	18	17	12	دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا
5	5	14	8	8	دائرة الموارد البشرية
5	8	19	24	13	الدائرة المالية
138	263	258	230	180	المجموع

2014-2010

:(7 - 4)

2014	2013	2012	2011	2010	بيان الميزانية
11,815.4	11,190.7	10,051.9	9,337.4	8,798.4	إجمالي الأصول
658.5	956.0	731.1	496.7	542.8	النقدية والمعادن الثمينة
4,391.1	4,130.2	3,675.2	3,743.7	3,949.3	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):
1,041.5	996.6	998.9	940.9	1,074.8	لدى سلطة النقد
509.8	452.6	372.7	335.3	252.4	لدى المصارف في فلسطين
2,839.8	2,681.1	2,303.7	2,467.5	2,622.0	لدى المصارف خارج فلسطين
985.6	856.9	745.3	830.8	577.4	محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار
4,895.1	4,480.1	4,199.1	3,550.7	2,885.9	التسهيلات الائتمانية المباشرة
6.0	7.6	5.3	5.9	3.6	القبولات المصرفية
145.0	155.1	150.1	143.6	355.5	الاستثمارات
404.4	362.1	347.1	326.1	282.7	الأصول الثابتة
329.7	242.7	198.7	240.1	201.3	الأصول الأخرى
11,815.4	11,190.7	10,051.9	9,337.4	8,798.4	إجمالي الخصوم
728.2	900.1	725.2	646.5	420.6	أرصدة سلطة النقد والمصارف (المجموع):
134.6	189.5	173.1	178.9	160.0	أرصدة سلطة النقد
499.9	445.4	351.4	304.7	204.6	أرصدة المصارف في فلسطين
93.6	265.3	200.8	162.9	56.1	أرصدة المصارف خارج فلسطين
8,934.5	8,303.7	7,484.2	6,972.5	6,802.4	إجمالي ودائع الجمهور
11.3	13.8	10.0	16.2	15.3	القبولات المنفذة والقائمة
1,464.0	1,359.9	1,257.5	1,184.5	1,092.6	حقوق الملكية، ومنها:
976.0	928.1	894.8	874.6	809.6	رأس المال المدفوع
138.0	123.2	107.6	95.8	82.5	الاحتياطي القانوني
83.9	70.0	56.5	45.0	29.4	الاحتياطات المعلنة
83.8	94.2	87.0	57.7	46.9	الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية
4.7	4.0	9.7	9.2	8.6	الأرباح غير الموزعة
2.7-	3.0	4.6-	2.3	9.2	أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة
61.1	114.1	112.5	107.2	90.3	مخصص الضرائب
369.9	345.9	323.4	287.6	268.4	مخصصات أخرى*
247.6	153.2	139.1	130.0	108.7	المطلوبات الأخرى



( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
423.1	402.7	349.1	312.8	274.2	الفوائد المقبوضة
63.3	56.7	42.5	35.3	26.3	الفوائد المدفوعة
359.9	346.0	306.6	277.5	220.9	صافي الدخل من الفوائد
86.1	80.3	73.1	77.3	61.9	صافي العمولات
6.5	5.1	8.2	2.4	51.7	صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات
25.4	24.6	24.6	26.0	24.7	صافي عمليات تبديل وتقييم العملات
1.9	0.3	0.6	0.4	0.7	صافي العمليات من البنود خارج الميزانية
13.0	5.6	6.7	8.6	8.5	صافي النفقات والدخول التشغيلية الأخرى
132.8	115.9	113.2	107.0	147.5	صافي الدخل من غير الفوائد
492.7	461.9	419.8	384.5	368.4	صافي الدخل من كافة العمليات
294.5	251.5	231.1	218.6	201.3	النفقات التشغيلية
2.1	9.1	20.2	2.1	4.7-	صافي المخصصات
0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	صافي الأرباح والخسائر غير العادية (طارئة)
196.1	201.2	168.5	163.8	171.1	صافي الدخل قبل الضرائب
50.4	58.3	44.3	34.9	32.6	الضرائب
145.7	142.9	124.2	128.9	138.5	صافي الدخل بعد الضرائب



( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
حسب الجهة المودعة					
785.2	677.0	620.2	584.5	682.6	قطاع عام، ومنه:
612.3	531.3	473.3	473.1	534.1	السلطة الوطنية الفلسطينية
8,149.3	7,626.8	6,864.0	6,388.0	6,119.8	قطاع خاص، ومنه:
7,840.6	7,345.4	6,621.3	6,192.3	5,947.8	المقيم
حسب التوزيع الجغرافي					
7,940.4	7,447.2	6,696.7	6,194.2	6,019.6	الضفة الغربية
994.1	856.6	787.5	778.3	782.8	قطاع غزة
حسب نوع الوديعة					
3,505.7	3,339.2	2,984.4	2,773.0	2,680.6	ودائع جارية
2,837.3	2,582.9	2,266.7	2,027.1	1,844.2	ودائع توفير
2,591.5	2,381.7	2,233.1	2,172.4	2,277.6	ودائع لأجل
حسب نوع العملة					
3,550.4	3,460.6	3,063.2	2,718.5	2,853.4	دولار أمريكي
2,299.4	2,106.0	1,740.4	1,801.4	1,852.5	دينار أردني
2,750.5	2,409.8	2,323.5	2,115.8	1,728.9	شيكل إسرائيلي
334.2	327.3	357.1	336.8	367.6	عملات أخرى
8,934.5	8,303.8	7,484.2	6,972.5	6,802.4	المجموع



2014-2010

:(10 - 4)

( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
حسب القطاع المستفيد					
1,239.8	1,373.2	1,407.5	1,101.1	837.2	القطاع العام، ومنه:
1,239.1	1,372.2	1,402.9	1,098.9	821.2	السلطة الوطنية الفلسطينية
3,655.3	3,106.9	2,791.6	2,449.6	2,048.7	القطاع الخاص، ومنه:
3,631.2	3,070.3	2,749.2	2,326.3	1,990.8	المقيم
حسب نوع التسهيلات					
3,853.8	3,213.1	2,950.2	2,531.7	1,978.0	القروض
1,021.0	1,253.0	1,238.0	1,010.3	900.4	الجاري مدين
20.3	14.0	10.9	8.7	7.5	التمويل التأجيري
حسب التوزيع الجغرافي					
4,320.1	3,987.1	3,767.6	3,251.3	2,680.8	الضفة الغربية
575.0	493.0	431.5	299.4	205.1	قطاع غزة
حسب نوع العملة					
2,839.7	2,464.2	2,255.0	2,245.9	1,756.6	دولار أمريكي
582.7	471.1	549.6	420.9	246.2	دينار أردني
1,443.6	1,510.7	1,367.6	863.7	866.7	شيكل إسرائيلي
30.2	34.1	26.9	20.2	16.4	عملات أخرى
4,895.1	4,480.1	4,199.1	3,550.7	2,885.9	المجموع

2014-2010

:(11 - 4)

( )

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
47.8	51.7	48.3	34.6	34.7	مخصص القروض
28.8	23.7	28.7	24.5	27.0	مخصص الجاري مدين
0.0	0.6	0.6	0.7	0.6	مخصص التمويل التأجيري
76.6	76.0	77.6	59.8	62.3	إجمالي المخصصات
4,818.5	4,404.1	4,121.4	3,480.9	2,823.6	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
4,895.1	4,480.1	4,199.1	3,550.7	2,885.9	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
21.2	19.3	16.1	14.4	13.8	الفوائد المعلقة
124.8	129.1	192.2	98.2	88.5	التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)



2014-2010

:(12 - 4)

البيان	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)
العقارات والإتشاءات والأراضي	331.6	19.9	411.5	17.5	631.1	22.6	707.5	22.8	831.1	22.7
قطاع الصناعة والتعدين	257.9	12.6	303.7	12.3	173.8	6.2	222.2	7.2	257.2	7.0
قطاع التجارة العامة	392.2	19.1	489.6	20.0	503.2	18.0	612.3	19.7	744.6	20.4
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية	45.3	2.2	33.7	1.4	35.1	1.3	38.3	1.2	46.7	1.3
قطاع الخدمات	576.8	28.2	434.2	17.7	409.3	14.7	351.7	11.3	493.5	13.5
تمويل السلع الاستهلاكية والسيارات	230.0	11.2	535.5	21.8	897.0	32.1	1016.1	32.7	1086.9	29.7
أخرى	138.1	6.8	220.7	9.2	142.4	5.1	158.0	5.1	195.3	5.5
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص	2,048.6	100.0	2,451.8	100.0	2,791.7	100.0	3,106.1	100.0	3,655.3	100.0



( )

الفوائد على الودائع حسب العملة			الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب العملة			الفترة
شيكل إسرائيلي	دولار أمريكي	دينار أردني	شيكل إسرائيلي	دولار أمريكي	دينار أردني	
0.30	0.29	1.15	10.93	6.34	7.55	2010
0.25	0.29	1.22	10.79	6.30	7.53	الربع الأول
0.29	0.30	1.19	11.02	6.05	7.42	الربع الثاني
0.30	0.30	1.13	10.88	6.29	7.59	الربع الثالث
0.34	0.27	1.05	11.03	6.71	7.64	الربع الرابع
1.01	0.33	1.22	11.72	6.79	7.60	2011
0.58	0.30	1.11	12.85	6.27	6.80	الربع الأول
1.06	0.30	1.18	11.26	6.84	7.87	الربع الثاني
1.10	0.31	1.22	11.15	6.84	7.91	الربع الثالث
1.29	0.40	1.37	11.60	7.19	7.80	الربع الرابع
1.23	0.46	1.70	11.30	6.97	8.11	2012
1.02	0.41	1.55	11.53	7.08	7.70	الربع الأول
1.26	0.46	1.66	11.28	6.98	7.74	الربع الثاني
1.25	0.43	1.58	11.09	6.37	7.58	الربع الثالث
1.37	0.53	2.01	11.28	7.44	9.40	الربع الرابع
1.32	0.62	2.08	11.58	7.51	9.18	2013
1.09	0.45	1.70	11.65	7.33	8.69	الربع الأول
1.40	0.80	2.40	11.50	7.90	9.50	الربع الثاني
1.38	0.49	2.11	11.19	7.73	9.53	الربع الثالث
1.40	0.75	2.09	11.97	7.06	8.98	الربع الرابع
1.46	0.83	2.15	10.96	6.41	9.10	2014
1.40	0.77	2.13	11.35	6.01	9.38	الربع الأول
1.40	0.85	2.19	11.05	6.18	8.71	الربع الثاني
1.46	0.76	2.13	10.61	6.57	9.35	الربع الثالث
1.59	0.92	2.14	10.82	6.88	8.97	الربع الرابع



2014-2010

(4 - 14):

القيمة المجموع	الشبكات	اليورو الأوروبي		الشفيل الإسرائيلي		الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		السنة
		القيمة	الشبكات	القيمة	الشبكات	القيمة	الشبكات	القيمة	الشبكات	
9,551.30	3,625,508	107.50	6,970	6,671.10	3,322,381	579.54	103,848	2,193.16	192,309	2010
11,894.68	4,050,255	235.00	6,279	8,001.42	3,734,636	915.00	112,551	2,743.26	196,789	2011
9,629.67	4,287,605	76.53	4,791	7,038.57	3,987,948	596.21	106,938	1,918.36	187,928	2012
10,567.70	4,346,427	238.85	4,388	7,723.31	4,042,570	460.65	105,136	2,144.92	194,333	2013
11,055.20	4,637,772	185.23	4,946	8,117.00	4,312,778	568.29	118,425	2,184.67	201,623	2014
حركة الشبكات المتقدمة للقطاعات العادية										
598.80	375,456	1.78	164	496.70	345,058	29.11	13,001	71.21	17,233	2010
758.48	488,162	1.12	153	650.01	451,160	31.84	15,653	75.52	21,196	2011
677.14	519,074	1.06	179	570.05	478,561	33.59	16,062	72.44	24,272	2012
659.17	487,344	0.58	129	561.24	448,749	24.05	14,688	73.30	23,778	2013
659.88	467,436	1.24	131	551.15	429,481	25.64	14,456	81.85	23,368	2014





2014-2010

(4 - 15):

السنة	حوالات بنكية		حوالات شخصية		حوالات إلى خارج النظام		حوالات تسوية المقاصة		حوالات تسوية البورصة		عمليات أخرى		إجمالي الحوالات
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
2010	728.6	1,033	775.8	5,999	1,167.6	453	495.9	1,304			23.6	99	3,191.5
2011	3,560.4	6,269	5,750.6	86,849	8,068.7	3,067	3,341.6	7,995			95.4	1,457	20,816.7
2012	13,093.0	7,734	5,511.5	145,844	6,388.4	2,908	3,055.2	7,687			124.8	1,447	28,172.9
2013	14,823.0	8,223	6,344.9	142,926	7,383.4	2,629	3,356.3	7,758	72.3	1,128	131.2	1,506	32,111.1
2014	16,179.0	7,951	6,761.9	154,075	7,526.6	2,311	3,222.7	7,897	84.2	1,455	135.0	1,564	33,909.4

2014-2010

:(16 - 4)

2014	البيان
5	عدد المؤسسات
58	عدد الفروع
45,152	عدد القروض
97.0	إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)
حسب الجنس (مليون دولار)	
70.1	ذكور
26.9	إناث
حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)	
59.7	الضفة الغربية
37.3	قطاع غزة
توزيع القروض القطاعي (%)	
14.0	الزراعة
10.9	الصناعة والتعدين
30.1	العقارات
22.0	التجارة
9.5	المرافق العامة والخدمات
0.6	السياحة
12.9	الاستهلاك

.2014

2014-2010

:(17 - 4)

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
237	232	234	240	215	الضفة الغربية
43	38	42	44	45	قطاع غزة
280	270	276	284	260	الإجمالي



2014-2011

:(4 - 18)

( )

2014	2013	2012	2011	البيان
52.9	49.6	49.4	37.0	إجمالي الموجودات
46.1	46.6	48.2	36.5	إجمالي حقوق الملكية
46.4	44.5	42.7	35.9	رأس المال
49.9	47.1	46.8	35.1	الأصول المتداولة
2.8	2.5	2.7	2.1	الأصول الثابتة
5.0	5.4	5.2	3.6	إجمالي المصاريف
0.8-	0.4	1.8	1.9	الأرباح

2014-2010

:(4 - 19)

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
245	241	249	248	249	عدد جلسات التداول (جلسة)
قطاع البنوك والخدمات المالية					
8	9	9	8	7	عدد الشركات المدرجة (شركة)
66,612,640	55,218,127	54,449,352	44,564,832	67,244,164	عدد الأسهم المتداولة (سهم)
111,626,482	89,706,366	85,474,771	68,548,544	86,861,502	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)
8,099	11,978	11,674	13,279	16,789	عدد الصفقات المنفذة (صفقة)
840,468,008	857,285,505	721,684,139	591,178,656	565,262,816	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)
قطاع التأمين					
7	7	7	7	5	عدد الشركات المدرجة (شركة)
6,387,299	15,355,249	8,414,778	7,383,592	10,055,424	عدد الأسهم المتداولة (سهم)
4,273,400	10,671,780	8,115,012	7,460,229	8,745,655	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)
1,193	1,445	1,811	2,390	3,471	عدد الصفقات المنفذة (صفقة)
105,346,000	101,059,750	105,291,000	101,170,817	89,940,720	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)
قطاع الاستثمار					
9	8	8	8	8	عدد الشركات المدرجة (شركة)
73,144,267	99,390,243	41,465,990	75,668,213	97,224,094	عدد الأسهم المتداولة (سهم)
109,532,601	113,435,799	41,887,995	98,283,998	135,367,292	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)
16,552	12,726	10,864	21,408	36,755	عدد الصفقات المنفذة (صفقة)
545,274,304	496,241,132	371,606,871	398,695,700	442,790,411	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)



قطاع الصناعة					
12	12	11	11	9	عدد الشركات المدرجة (شركة)
4,820,022	7,057,567	6,740,195	12,194,155	11,196,007	عدد الأسهم المتداولة (سهم)
9,139,003	15,007,175	13,507,153	28,387,306	22,060,387	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)
2,773	4,261	3,232	5,939	7,112	عدد الصفقات المنفذة (صفقة)
273,684,639	276,351,278	219,022,649	226,198,909	215,985,860	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)
قطاع الخدمات					
12	13	13	12	11	عدد الشركات المدرجة (شركة)
30,580,926	25,944,753	36,233,893	44,733,583	44,796,681	عدد الأسهم المتداولة (سهم)
119,345,638	111,953,149	124,455,510	162,968,139	198,178,693	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)
12,640	14,015	13,861	18,912	18,498	عدد الصفقات المنفذة (صفقة)
1,422,586,673	1,516,540,720	1,441,535,716	1,465,225,818	1,135,921,738	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)
القيم الإجمالية					
181,545,154	202,965,939	147,304,208	184,544,375	230,516,370	عدد الأسهم المتداولة (سهم)
353,917,124	340,774,269	273,440,441	365,648,216	451,208,529	قيمة الأسهم المتداولة (دولار)
41,257	44,425	41,442	61,928	82,625	عدد الصفقات المنفذة (صفقة)
3,187,359,624	3,247,478,385	2,859,140,375	2,782,469,900	2,449,901,545	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (دولار)
511.8	541.5	477.6	476.9	490.0	مؤشر القدس العام

(www.p-s-e.com)

2014-2010

(4 - 20):

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
10	10	10	10	10	عدد الشركات
111	114	111	99	103	عدد الفروع
1,175	1,075	1,035	1,028	1,007	عدد الموظفين
215	225	229	239	265	عدد الوكلاء
171.0	158.7	144.5	150.5	125.8	إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)
108.1	88.7	88.4	75.6	66.4	التعويضات المدفوعة (مليون دولار)
383.0	367.0	340.0	323.6	298.4	إجمالي الموجودات / المطلوبات (مليون دولار)
69.7	67.9	67.2	63.1	62.2	رأس المال المدفوع (مليون دولار)
136.7	119.8	108.8	101.1	95.6	حقوق الملكية (مليون دولار)

(www.pcma.ps)



